وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة الجزائـــر2 ـ بوزريعة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علم الاجتماع

ملخص مذكـــرة لنيل شهادة الماجستيـــر في علم الاجتماع الريفي

تحت عنوان:

تأثير عمل المرأة خارج البيت على العادات الغذائية للأسرة

دراسة ميدانية لعينة من النساء لبلدية برج البحري بالضاحية الشرقية لولاية الجزائر

من إعداد الطالبـــة:

زعنون جميلـــــة

تحت إشراف الدكتور:

بن قرقورة شريف

السنة الجامعية: 2010/ 2011

بسم الله الرحمان الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي لا يحمد سواه، واهب العقل منير الدرب فالشكر له عز وجل على واسع عطائه وتوفيقه لي

إذا كان الاعتراف بالجميل من تمام الخلق الفاضل، أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان لأستاذي الدكتور شريف بن قرقورة المشرف على هذه المذكرة بما خصني به من سعة صدره، وبذل جهده ووقته في سبيل انجاز هذا العمل بكل ما وفره لي من توجيهات كانت لي بمثابة النــور الــذي أنار جهدي وسدده إلى أن خرجت به إلى بر الأمان.

كما أشكر الأستاذ سماتي فيصل على كل ما أمدنا به مــن دعــم وتوجيــه ،وكذا ذلك التشجيع المتواصل الذي خصنا به.

كما لا أنسى أن أشكر السيد مهدي منير على كل التسهيلات التي قدمها لنا من أجل انجاز هذه المذكرة.

فتقبلوا مني جميعكم أسمى عبارات الشكر والعرفان

إهداء

أهدي هذا العمل إلى والدي الكريمين،
تقديرا لهما وعرفانا بفضلهما العظيم.

كما أهديه إلى كافة أفراد الأسرة
وجميع الأصدقاء المخلصين.

الفهـــــــــرس

الفصل الثالث: الأسرة الجزائرية ومعاييرها

الفصل الرابع: أهمية الغذاء في حياة الإنسان

الباب الثاني: الإطار الميداني للدراسة

الفصل الخامس: غياب الأم عن البيت والتوجه نحو السوق

الفصل السادس: العادات الغذائية والتوازن بين القرار والتنفيذ في تدبير شؤون الطبخ

* فهرس الجداول*

فهرس الأشكال و الرسوم

فهرس الرسومات البيانية

المقدمة:

إن التغير واقعة اجتماعية تمس كل المجتمعات على اختلاف الدرجات الاجتماعية والإنسانية فيها، ذلك لأن المجتمع كمجموعة معقدة من العلاقات لا يبقى دائما خاضعا لما هو عليه، بل هو في حركة ديناميكية تترتب عليها تعديلات في طبيعته ومضمون بنائه ونظمه، وكذا العلاقات الاجتماعية بداخله.

وكثيرا ما يظهر تغير المجتمع من خلال تغير دور ووضعية المرأة عبر الزمان والذي يبرز بالعمل، فمنذ عقود إضافة إلى مزاولة المرأة أعمال البيت إلا أنها كانت تقوم بأنشطة اقتصادية في إطار الأسرة من خلال المشاركة في الزراعة والحرف التقليدية، وعند ظهور الرأسمالية والثورة الصناعية في أوروبا نتيجة التطور التكنولوجي حدثت عدة تغيرات وتحولات على كل المستويات من أهمها التروح الريفي وذلك نظرا لحاجة المدن لليد العاملة فنتج عنه الانتقال من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، الذي أدى بدوره لتغير الشبكة الاجتماعية نظرا للتفكك الأسري الذي سهل خروج المرأة للعمل لتشكل جزءا هاما من الطبقة المشتغلة وبالتالي أخذت أدوار جديدة.

وفي العصر الحديث ومع زيادة التطور التكنولوجي انتشرت وسائل الاتصال وتنوعت مما ساعد على تغير فكر الأفراد بالإضافة لسهولة التنقل بوجود وسائل النقل التي تلعب دورا هاما في الحراك الاجتماعي، الأمر الذي عمل على انفصال الناس عن بعضهم البعض، فأعطت للمرأة شكلا من الاستقلالية خاصة الاقتصادية، كما كان للانفتاح الاقتصادي الذي عرفته الجزائر أن فتح الباب واسعا أمام أفكار وقيم جديدة ساهمت بشكل كبير في تقليص وتغيير العادات الاجتماعية لاسيما منها تلك المتعلقة بعادات الطعام. وفي هذه الدراسة ارتأينا تناول مسألة عمل المرأة وتأثيره على العادات الغذائية أو الثقافة الاستهلاكية للأسرة في ضل التحضر والانفتاح الاقتصادي، حيث

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة توجه نحو ثقافة استهلاكية مغايرة، كالتوجه نحو استهلاك بعض المواد الغذائية الجديدة على ثقافتنا كالأرز، وارتفاع نسبة تناول بعض المواد الاستهلاكية كاللحوم بأنواعها والمواد الحليبية، وانتشار أنواع الأطعمة السريعة على حساب العادات الغذائية المتوارثة خاصة مع تحول الأسر إلى وحدات استهلاكية تحصل على كل ما يلزمها من مواد استهلاكية من السوق عن طريق الشراء النقدي، فهل التغير في النمط الاستهلاكي الأسري مرتبط بخروج المرأة للعمل؟

وعليه ومن أجل التعمق في هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى بابين، الباب الأول يتناول البعد النظري للدراسة وهو مقسم إلى أربع فصول، ففيما يخص الفصل الأول يتكون من مبحثين مبحث خاص بالطرح الإشكالي للدراسة والمبحث الثاني يتعلق بمنهجية معالجة وتحليل موضوع البحث، أما فيما يخص الفصل الثاني فقد تعرضنا فيه إلى المرأة والعمل خارج البيت وفق أربع مباحث فالأول جاء ليوضح عمل المرأة عبر التاريخ أما المبحث الثاني فقد تناول موضوع المرأة والتنشئة الاجتماعية وفي المبحث الثالث تناولنا مسألة العمل النسوي في الجزائر فيما خصص المبحث الرابع فقد عرضنا من خلاله البنية التطورية لعمل المرأة في الجزائر.

وفيما يتعلق بالفصل الثالث فقد خصص للأسرة الجزائرية ومعاييرها وقد جاء المبحث الأول لعرض تطور الأسرة العربية، في حين جاء المبحث الثاني خاص بالأسرة الجزائرية التقليدية ثم جاء المبحث الثالث لعرض الأسرة الجزائرية الحديثة أما المبحث الرابع فقد خصص لتاريخ تطور الأسرة الجزائرية. أما الفصل الرابع فقد خصص لأهمية الغذاء في حياة الإنسان فالمبحث الأول جاء يتناول مسألة الإنسان والاحتياجات

الغذائية أما المبحث الثاني فقد خصص لمسألة الاستهلاك الغذائي في الجزائر، وقد تناول المبحث الثالث مسألة سياسة الاستهلاك الغذائي في الجزائر في حين خـص المبحـث الرابع لموضوع المرأة والممارسات الغذائية.

وفيما يخص الباب الثاني فقد خصص للإطار الميداني للدراسة وجاء على شكـل فصلين تناول كل فصل تحليل نتائج إحدى الفرضيات وقد تناول الفصل الخامـس مسألة غياب الأم عن البيت والتوجه نحو السوق فجاء المبحث الأول للتعريف بميـدان البحث وعينة البحث، أما المبحث الثاني فتناول بالتحليل مسألة تقليص فترة تواجـد الأم العاملة البيت وتغير سلوك الاستهلاك الغذائي الأسري، في حين جـاء المبحـث الثالث لتحليـل مسألة المرأة والتوجـه نحو الاستهلاك الغذائي الخارجي. كما جاء الفصل السـادس يتناول بالتحليل مسألة العادات الغذائية والتوازن بين القرار والتنفيذ في عملية الطبخ، وقد تناول المبحث الأول بالتحليل الأم العملة بين القرار والتنفيـذ في عملية الطبخ أما المبحث الثاني فجاء لتحليل مسألة العادات الغذائية ونمط الاسـتهلاك الغذائي الأسري لنصل في الأخير لعرض الاستنتاج العام والخاتمة.

الباب الأول

البعد النظري للدراسة

الفصل الأول

المقاربة النظرية للدراسة

تمهيد:

يعد هذا الفصل الإطار التصوري الذي يدور حوله البحث فهو يعـــرض لنـــا كل المراحل اللازمة من الجانب النظري سواء تعلق الأمر بالإشكالية التي تمثـــل مرحلـــة ضرورية، فهي تحدد نوعية المعلومات والبيانات المتوفرة وكذلك التقنيـــات المســـتخدمة والعينات الواجب استخدامها وارتباطها بالفرضيات التي يستند عليها بحثنـــا خاصـــة في مرحلة الاختبار التي تهدف إلى التحقق من صحة هذه الفرضيات وبعدها نقـــوم بتحديـــد المنهج المتبع وتحديد ميدان الدراسة والعينة التي أخذت من الميدان ومن ناحية أخرى تحديد الإشكالية والفرضيات يستوجب معه تحديد المفاهيم المستعملة في البحث بصـــفة دقيقـــة الأمر الذي يسمح بتفادي أي غموض وسوء فهم .

المبحث الأول: الطرح الإشكالي

يتناول هذا المبحث أهم الخطوات التي تعبر عن الطرح الإشكالي في البحث انطلاقا من أسباب اختيار الموضوع وأهدافه وصولا إلى الإشكالية التي تظهر التساؤلات الحقيقية لموضوع البحث، ثم نجيب عنها مؤقتا في الفرضيات، بالإضافة إلى تحديد دقيق للمفاهيم الأساسية وقد ارتأينا أن نتطرق إلى المبحث بالخطوات التالية:

أولا: أسباب اختيار الموضوع.

ثانيا: أهمية الدراسة.

ثالثا: أهداف الدراسة.

رابعا: الإشكالية.

خامسا:الفرضيات وتحديد المفاهيم.

أولا: أسباب اختيار الموضوع:

كان موضوع الأسرة و لا يزال محل اهتمام الباحثين و الدارسين لكونه من أهم و أبرز المواضيع التي تعنى بالدراسة، خاصة في مجال علم الاجتماع، و قولنا الأسرة لا يعنيها وحدها في حد ذاتها، بل يتجاوز ذلك إلى كل ما له علاقة بها في المحيط الذي تتواجد فيه. أي كل العمليات و التفاعلات و الظواهر التي تحدث في نطاقها. وبما أن المرأة تمثل عنصر محوري في الأسرة فقد نالت اهتمام العديد من الباحثين والدارسين في ميادين عدة خاصة فيما يخص موضوع عمل المرأة خارج البيت، فقد شكل ولايزال يشكل مجال بحث و دراسة فأي تغيير في وظائفها وأدوارها يؤثر على الأسرة. وقد استدعى انتباهنا هدا الموضوع لأن أغلب الدراسات التي تناولت موضوع عمل المرأة الخارجي قد تناولت تأثيره وانعكاسه عليها وعلى أفراد الأسرة خاصة الزوج والأطفال.

فخروج المرأة إلى ميدان العمل واضطلاعها لادوار جديدة في العصر الحديث أصبح ظاهرة ضخمة نظرا لما يترتب عنها من ظواهر اجتماعية فرعية، خاصة على مستوى العادات الاجتماعية للأسرة وعليه فمن أسباب اختيار هذا الموضوع هو محاولة تسليط الضوء على إحدى مظاهر التغير التي يشهدها المجتمع الجزائري والأسرة على مستوى العادات الغذائية. فيما أن مسؤولية تحضير و إعداد الطعام كانت دائما مرتبطة بالأدوار الأساسية للمرأة سواء في القديم أو الحديث، ونظرا لان الأم العاملة اليوم تعيش حالة من تراكم المهام داخل وخارج البيت مما يؤثر على أدائها لأدوارها ومسؤولياتها الأسرية، خاصة مع الانفتاح الاقتصادي للمجتمع الجزائري على ثقافات وسلوكات غذائية مغايرة، فسنحاول التعرف على بعض التغيرات التي حصلت على العادات الغذائية داخل الأسرة، وكيف يمكن للمرأة الأم المحافظة على عادات الطعام في ظل انتشار العرض في السوق والتوجه نحو أذواق مغايرة.

ثانيا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع من خلال ما لخصناه في النقاط التالية:

ـ الاهتمام بدراسة عادات الطعام تلقي الضوء على تطور مكانة المرأة في المجتمع، فالمرأة هي المحور الرئيس في ميدان إعداد الطعام وتقديمه وهي التي تقوم بالدور الأكبر في تنفيذ التجديدات التي تطرأ على هذا الميدان، وهي التي تؤثر بدخولها إلى ميدان العامل العام بإحداث تعديلات مهمة على حياة البيت ومن فيه وفي مقدمة ذلك عادات الطعام.

ـ تعد عادات الطعام ظاهرة اجتماعية وثيقة الاتصال بالظواهر الاجتماعية الأخرى، فهي انعكاس لوضع الأسرة وصدى لنوع المهنة التي تمارسها الزوجة، حيث يتدخل ذلك في تحديد عدد الوجبات ومكوناتها.

ـ عادات الطعام من أكثر الظواهر حساسية لعوامل التغيير التكنولـوجي في المجتمـع، والتأثير يكون سلبيا أو ايجابيا.

ـ تمتاز عادات الطعام بكثافة ممارستها، لممارستها مرات عدة في اليوم الواحد، ولذلك فهي حاضرة في فكر وفي سلوك كل شخص يعيش في المجتمع.

ـ كذلك الاهتمام بدراسة عادات الطعام تلقي الضوء على حياة الناس وعلى ثقافتهم، وتطورها يقودنا إلى فهم العادات الغذائية التي تنعكس على التخطيط الغذائي ووضـع سياسة مثلى لترشيد الغذاء وبالتالي علاج كل العيوب في النظام الغذائي للمجتمع من أجل حفظ الصحة العامة للمواطنين ورفع مستواها.

ـ ظهور أصناف جديدة من ألوان الطعام، وظهور مظاهر جديدة مـن آداب الطعـام يترتب في كثير من الأحوال على تأثير الاتصال بثقافات أخرى.

ـ أخيرا إن الاهتمام بدراسة هذا الموضوع المهم أصبح ضرورة علمية بسبب ما تعرض له هذا الموضوع من إهمال وتقصير من جانب الدارسين.

ثالثا: أهداف الدراسة:

من خلال هذه الدراسة سنحاول التعرف على:

ـ مدى تأثير غياب المرأة الأم العاملة عن البيت على واجباتها التقليدية خاصـة منـها عملية تحضير الطعام.

ـ مدى توفيقها بين واجباتها المترلية و واجبها المهني.

ـالتعرف على بعض التغيرات التي حصلت على العادات الغذائية داخل الأسرة خاصـة التي تكون فيها الأم عاملة.

ـ معرفة درجة التغيرات التي شهدتها الأنماط الغذائية في كل من الأسرة الحديثـة و الأسرة التقليدية.

-التعرف على أهم الأساليب و الطرق التي تلجأ إليها الأم العاملة في تقسيم العمل الداخلي للطبخ، لتعويض المدة الزمنية التي تكون فيها غائبة عن البيت لأداء عمل مهني ومدى رغبة الأم في التمسك بالتقاليد الغذائية.

رابعا: الإشكالية:

لقد ارتبط الطبخ بثقافة الأفراد والمجتمعات، فحسب العالم الانتروبولوجي ليفي شتراوس (LEVI- STRAUSS) " فان الأطعمة المطبوخة تتوج انتقال الإنسان من حالة الطبيعة إلى حالة الثقافة وذلك عبر تملك النار"[1] فالأطعمة وثيقة الصلة بالعادات والتقاليد. وبالرغم من ذلك فان هذا الموضوع قد عانى من الإهمال، حيث يعتقد أغلب الناس العاديين أن هذا الموضوع من الأمور التي لامبرر لدخولها في نطاق البحث العلمي، وهي تقع في دائرة اهتمام النساء، وهل يصح لرجل أن يسأل عن طرق طهي الطعام، وذلك بالرغم من أن البحث العلمي لا يفرق بين الرجل والمرأة. وعملية الطبخ قد ارتبطت بأدوار المرأة في القديم والحديث وهذا راجع لتقسيم العمل بين الجنسين، فحسب د. سناء الخولي فان " تقسيم العمل مازال يجري على النمط التقليدي الذي يخصص أعمالا معينة لكل من الجنسين، فالمرأة مسؤولة مسؤولية كاملة عن الأعمال المترلية ورعاية الأطفال حتى ولو كانت عاملة"[2] وإذا نظرنا إلى عملية تحضير الطعام في ظل أسرة الجزائرية التقليدية فقد كانت تتم بالبيت سواء تلك المتعلقة بالوجبات اليومية المختلفة أو السنوية (العولة) وذلك من خلال إتباع تدابير تقليدية كالتحضير والتجفيف، التصبير، التخزين فقد كان على المرأة إتباع خطوات مختلفة وشاقة في

1. أنظر:
LEVI- STRAUSS Claude,**Le cui et crut**, Annel, Paris, vol 6, n°3, 1969, pp 403.
2. سناء الخولي: **الأسرة والحياة العائلية**، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1984، ص 203.

الكثير من الأحيان. فلتحضير الخبز على سبيل المثال كان عليها القيام بتنقية الحبـــوب وتخزينها ثم طحنها لتجعل منها بعد ذلك خبزا صالحا للاستهلاك الأسري. هـــذا مـــا يجعلنا نتساءل عن مدى استعمال المرأة اليوم لمثل هذه التقنيات والطرق التقليديـــة في الطبخ؟.

تعيش الأسرة الجزائرية اليوم تحولات مست أدوار أفرادها لاسيما تلـــك المتعلقـــة بالمرأة التي تعد لبنة من اللبنات الأساسية في بناءها، وحسب لينتون (LINTON) فـــان الأدوار تمثل" أنظمة التزامات معيارية يفترض بالفاعلين الذين يقومون بها الخضوع لها"[1] وتحول أدوار المرأة جاء من خلال توسع المجال الاجتماعي الذي تشغله، وذلـــك مـــن خلال الانتقال من المجال المترلي المغلق إلى المجال الخارجي المفتوح، ويرجع ذلك لعـــدة عوامل كالتمدرس ودخولها ميدان العمل العام، حيث يعد التعليم أهم العناصـــر الـــتي "ساهمت في دفع و تحفيز المرأة الجزائرية للارتقاء بمكانتها في الأسرة والمجتمـــع بعـــدما كانت وظيفتها في المجتمع الجزائري محصورة في تربية الأولاد وتسيير البيت"[2] وقد نـــال موضوع عمل المرأة اهتمام عدد كبير من الباحثين لما يشكله من أثـــر علـــى الأســـرة والمجتمع، فتوجه المرأة إلى ميدان العمل الخارجي قد زاد من أدوارها وواجباتهـــا تجـــاه المجتمع والأسرة خاصة وفي هذا الصدد يقول د. بوتفنوشت من خلال دراســـته عـــن (العائلة الجزائرية التطور والخصائص) أن " 85 % من النساء العاملات يصرفن أجرهن في حاجيات البيت أو يصرفن جزء منها، أما اللائي لا يضعن أجرهن في ميزانية الأسرة فعددهن قليل جدا"[3] فأدوار المرأة في الأسرة قد شهدت تطور حيث حسب د. علياء

---

1. بورونوف بوريكو: **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، تر: سليم حداد، ديوان المطبوعات، ط1، 1986، ص.288

2 . MERNISSI Fatima et autres: **Femmes Partages: Famille, Travail,** Ed, le feunec, 1988, p80

3. مصطفى بوتفنوشت: **العائلة الجزائرية التطور والخصائص**، تر: دمري أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص 120.

شكري فان الزوجة قد " اضطلعت ببعض الأدوار القيادية التي كانت قاصرا عـــــلى الزوج في الأسرة التقليدية"[1] فدخول المرأة ميدان العمل العام قد ترتب عنه تقليص فترة تواجدها بالبيت رغم اضطلاعها بمهامها التقليدية خاصة الأم ذات المسؤولية الأسرية، هذا ما جعلها تحضا باهتمامنا وما يشكله هذا التغير في الأدوار من تأثير على وظائفها المنزلية لاسيما تلك المتعلقة بالطبخ، فتناول الطعام يتطلب إعداده مرات عدة في اليـــوم الواحد خاصة مع تنوع الأذواق بين أفراد الأسرة الواحدة.

وقد شهد المجتمع الجزائـــري وكغـــيره مـــن المجتمعـــات تحـــولات كـــبرى في المجـــــــــالات الاقتصـــادية والاجتماعيـــة، كمـــا كـــان للعولمـــة والانفتـــاح الاقتصـــــــــادي والثقافي دورها في التأثير على البنيات الاجتماعيـــة، ممـــا أدى إلى انتشار معتقدات وقيم جديدة على حساب العادات والتقاليد المحافظة فحسب مصطفى عبد القادر فان الإنسان المعاصر " صار مجرد أداة استهلاكية لا همه إلا زيادة دخلـــه ليحصل على ما يريد من أدواة استهلاكية"[2] من السوق الذي أصبح مجـــال أساســـي لتوفير الحاجيات الغذائية للأسرة خاصة مع توفر وتنـــوع العـــرض بمميزاتـــه المغريـــة كالسرعة والسهولة في التحضير، ويعتبر د. بوشلوش الطـــاهر أن سياســـة الانفتـــاح الاقتصادي الذي يشهده المجتمع الجزائري قد أدى إلى " إحداث تحولات في هياكلـــه وبنيته ومن أثار هذه التحولات ظهور قيم النمط المشوه للاستهلاك"[3] وعليه فان تنوع

1. د. علياء شكري: **الأسرة والطفولة، دراسة اجتماعية وأنتروبولوجية**، دار المعرفة الجامعية، القـــاهرة، ط1، 1998، ص145.

2. مصطفى عبد القادر: **الشباب بين الطموح الإنتاجي والسلوك الاستهلاكي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، ص.85

3 . د. طاهر بوشلوش: **التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثارها على القيم في المجتمع الجزائري**(1967- 1999)، بدون سنة، ص346.

العرض أدى إلى اختلاف الأذواق على ما كانت عليه في السابق، وهذا الاختلاف يظهر أكثر عند الأفراد في الأسرة التي تظم جيلين أو ثلاث أجيال، حيث انه إذا كانت الأجيال السابقة تبني أذواقها على أساس الإنتاج الداخلي، فالأجيال الحالية تجد نفسها أمام أنواع مختلفة من الاستهلاك. وتلعب المرأة المسؤولة على عملية الطبخ دور أساسي في تحديد نمط الاستهلاك، فإرضاء كل أفراد أسرتها وميلها للجديد دون استغنائها عن القيم الاستهلاكية التي ورثتها عن الجيل السابق تتم من خلال تقسيم العمل الداخلي الخاص بالطبخ، مما يمكن أن يخلق نوع من التوازن بين توجهات الأفراد والقيم والعادات المتوارثة. ومن هذا المنطلق نطرح بعض التساؤلات التي سوف تجيب عنها دراستنا الراهنة وهي:

هل اعتماد المرأة المتزايد على السوق في توفير الحاجيات الغذائية للأسرة راجع لممارستها لعمل مهني؟

هل تقسيم العمل الداخلي الذي تتبعه المرأة في عملية الطبخ يحافظ على عادات الطعام؟.

خامسا: الفرضيات وتحديد المفاهيم:

1 - الفرضيات:

أ ـ الفرضية الجزئية الأولى:

تقليص فترة تواجد المرأة العاملة بالبيت يجعلها تعتمد على السوق في توفير الحاجيات الغذائية للأسرة.

ب ـ الفرضية الجزئية الثانية:

التمسك بالعادات الغذائية مرتبط بالتوازن الذي تحدثه المرأة بين القرار والتنفيذ في تدبير شؤون الطبخ.

2 ـ تحديد المفاهيم:

بعد اختيار مشكلة البحث على الباحث أن يحدد المفـــاهيم الأساســـية المرتبطـــة بموضوع الدراسة وفروضه، ويعد تحديد المفاهيم أمر ضروري لكل بحث علمي وذلك لإزالة أي لبس أو غموض خاصة في علم الاجتماع، فكثير من المفاهيم تعني الكثير من المعاني ونادرا ما تتفق التعاريف التي يضعها الباحثون وذلك لعدم وجود تعاريف متفق عليها. لذا أعطينا تعريفات لبعض المفاهيم، ثم أدرجنا بعد ذلك تعريفا جزئيا لكل منها وهو من أجل تقريب المعنى المقصود وإزالة أي غموض، فالتعريف الإجرائي ضـــروري لتوضيح معنى المفهوم.

أ ـ مفهوم الغذاء المسوق:

يعتبر الغذاء الوقود الذي يحرك الأفراد لما له من أهمية للأفراد مـــن حيـــث النمـــو والصحة، إذ أن التغذية السليمة تعطينا فردا سليما. ويعد السوق في الوقت الراهن من أهم المصادر التي يتحصل من خلالها الأفراد على الغذاء، حيث بعدما كانت الأســـرة التقليدية تشكل وحدة إنتاج واستهلاك، فتنتج ما تحتاجه من مـــواد غذائيـــة وتحقـــق الاكتفاء الذاتي. أصبح مع التطور التكنولوجي وتغير نمط الحيـــاة وانتشـــار الأســـواق خاصة مع تطور طرق العرض وتوفر فرص الاختيار من المصادر الهامة للحصول علـــى السلع ذات الاستهلاك الغذائي. ونقصد من خلال الدراســـة دور الســـوق في تغـــيير السلوك الاستهلاكي لأفراد الأسرة.

ب ـ مفهوم توزيع العمل الداخلي في الطبخ:

ترى دلمن DALAMANT أن العمل المترلي هو الذي " تؤديه كل النساء علـــى مختلف طبقاتهن وأعمارهن سواء كن صغيرات أو كبيرات، متزوجـــــات أو غيـــــر

متزوجات، فقيرات أو ميسورات، منجبات أو غير منجبـــات، يعملـــــــــن أو لا يعملن"[1] كما ترى مريغونسون MARIGHONSON أن العمل المترلي ينحصر في أنواع الأعمال التي تتم داخل المترل، وبخاصة الأعمال التي تشمل رعاية الأطفال، الطهـــي، التنظيف وخدمة أفراد الأسرة..."[2] في الحقيقة فان تقسيم المهام الخاصة بعملية الطـــبخ تكون كما سبق ذكره من خلال إناث الأسرة، وهذا لايعني أن الجنس الأخر لايتدخل في العملية. كما كانت عملية الطبخ في القديم مبنية على نوع من التقسيم يكون على أساس السن فالمرأة الأكبر سنا غالبا ما تـــــــــقوم بأخذ القرارات الخاصـــة بـــالطبخ خاصة فيما يتعلق باختيار أنواع الطعام المحضرة، والتنفيذ أو التحضير يقسم على بـــاقي نساء البيت حسب السن. أما الآن وفي ظل انتشار نمط الأسرة النوويـــة فـــان هـــذا التقسيم يمكن أن يختفي إذا كانت الزوجة تتخذ القرار وتنفذ في نفس الوقت في كل ما يتعلق بعملية الطبخ، ضف إلى ذلك أن هذه العملية لا تقتصر على تحضير الطعـــام في حد ذاته بل تمتد إلى مهام أخرى، كترتيب الأدوات قبل وبعد تحضير الطعـــام، تجهيـــز الطاولة، غسل الأواني وتنظيف الطاولة. ونقصد بهذا المفهوم من خلال الدراسة كيف يكون المرأة العاملة بتقسيم العمل الداخلي الخاص بالطبخ لاسيما فيما يتعلق بـــالقرار والتنفيذ.

وتجدر الإشارة هنا أنه من الأحسن التفريق بين المفاهيم التي تركب الحقيقة الـــتي ندرسها والمفاهيم التي تظهر عدة مرات في الدراسة وهي:

---

1. د. علياء شكري، زايد أحمد: **المرأة والمجتمع**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر، 1998، ص.51.
2. د. علياء شكري، زايد أحمد، نفس المرجع، ص 62.

أ - المرأة العاملة خارج البيت:

1- العمل:

لقد تعددت المفاهيم حول العمل بحسب الأنظمة و المراحل التاريخية التي يمر بها المجتمع و الأفراد، وقد "تطلق صفة العامل على كل إنسان يمارس نشاطا مهنيا أو يساعد قريبا له في ممارسة مهنته أكان ذلك بأجر أو بغير أجر"[1] كما جاء تعريفه في معجم العلوم الاجتماعية على أنه "مجهود إرادي عقلي و بدني يتضمن التأثير على الأشياء المادية و غير المادية، لتحقيق هدف اقتصادي مفيد، كما أنه وظيفة اجتماعية تتحقق فيها شخصية الفرد"[2] فالعمل هو نشاط يقوم به الإنسان عن طريق بذل جهد فكري أو عضلي في مؤسسات و قطاعات معينة يوميا طيلة الأسبوع ما عدا أيام العطلة الرسمية، وذلك للحصول على أجر مادي يتقاضاه شهريا، ويختلف هذا الجهد حسب طريقة و نوعية العمل الممارس.

2 - عمل المرأة خارج البيت:

إن المرأة بطبيعتها تمارس نشاطات سواء كانت منتجة أو لا فهي تعمل منذ التاريخ في منزلها، تقوم بترتيبه وتنظيفه و تحضير الطعام و غزل الصوف و تصبير الأكل للمواسم، وكلها أعمال منتجة إضافة إلى أعمال أخرى مثل رعاية الأطفال. زيادة على ذلك فقد اشتركت المرأة في مختلف الميادين العملية خارج المنزل "فهي تلك المرأة التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مادي مقابل عمل وهي التي تقوم بدورين

1 . فريدريك معتوق: **معجم العلوم الاجتماعية**، إشراف محمد دبس، دار النشر أكاديميا ، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ص23.

2 . أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، ط3، 1982، ص 236.

أساسيين في الحيات، دور ربة البيت و دور الموظفة"[1]

والمقصود في الدراسة بالمرأة العاملة ليس تلك المرأة الماكثة في البيت و تدير الأعمـــال المترلية وكل ما يتعلق بتربية الأطفال، وإنما نعني المرأة التي لـــديها مســـؤولية خـــارج البيت، وفي نفس الوقت تكون مسؤولة داخل البيت عن أسرة وأبناء محاولين معرفـــة مدى قدرها على التوفيق بين العمل خارج البيت و أداء وظائفها داخله خاصة عمليـــة تحضير الطعام.

ب - العادات الغذائية:

1 - العـــــــادة:

تتعدد مفاهيم كلمة عادة فلغويا أتت العادة من الجذر (عود) وجمعهـــا (عـــاد و عادات) وتعود الشئ وعاده... أي صار عادة له... وعودة الشئ جعله يعتـــــــاده والمعاودة الرجوع إلى الأمر الأول وتفيد جميعها التعلم والاكتساب من بعد تكـــرار، والعادة تكرار الشيء دائما أو غالبا على نهج واحد بلا علاقة عقلية[2] ونجـــدها عنـــد "**أرسطو** الفضيلة وهي عادة الوسط الراقي، أما عند **رافسون** فهي حاجة حيوية وميل يخرج إلى الفعل من تلقاء نفسه"[3]

ونجدها عند " **مين دي بيران**" أن العادة نوعان : منفعلة و فاعلـــة، والإحساســـات عادات منفعلة من حيث أن تكرارها يضعف قدرة العنصر الحساس على مزاولة الجهد أو الشعور بالمقاومة. والأفعال عادات فاعلة من حيث ازدياد الحاس مع التكرار.

أما في علم النفس فان العادة قدرة مكتسبة على أداء عمل بطريقة آلية مع السرعة

1 . د. كاميليا عبد الفتاح: **سيكولوجيا المرأة العاملة**، دار النهضة العربية، بيـــــــروت، 1984.

2 . د. عاطف عطية: **المجتمع الدين والتقاليد**، منشورات جروس برس، طرابلس، لبنان، 1992، ص.24

3. د. محمد عوض خميس: **المرأة والتقدم للتخلف**، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، بدون سنة، ص49.

و الدقة و الاقتصاد في الجهود. فالعادة هي القدرة على فعل شيء ما بشكل إرادي و لكنه متكرر و لذلك فالفعل يمارس بشكل يبدو أليا.

وتعد العادات الاجتماعية من أهم ما ترتكز عليه دراسات علم الاجتماع، وذلك لما لها من أثر في توجيه سلوك الأفراد و الجماعات، و لها عدة تعاريف نذكر أهمها أنها سلوك متكرر يكتسب اجتماعيا، ويتعلم اجتماعيا و يمارس اجتماعيا فالعادات الاجتماعية تستعمل للدلالة على مجموع الأنماط السلوكية التي تحتفظ بها الجماعة، وتترسمها تقليديا. فالعادات الاجتماعية سلوك أو نمط سلوكي تعده الجماعة الاجتماعية صحيحا و طيبا وذلك بسبب مطابقته للتراث الثقافي القائم.

فهي مجموعة الأنماط السلوكية التي يحملها التراث وتعيش في الجماعة وتنبعث عن الوعي الموحد لهذه الجماعة "وانطلاقا من هذا الوعي يعد كل فرد منها أن ممارستها مفيدة وهي ترتكز على الامتثال الاجتماعي المعياري على نحو ما وعلى التراث التاريخي أيضا وهي في الأخير متطلبات سلوكية تعيش على ميل الفرد لأن يمتثل لأنواع السلوك الشائعة عند الجماعة وكذالك على ضغط الرفض الجماعي لمن يخالفها"[1] فهي ألوان من السلوك المشترك المتكرر، يكتسب و يتعلم ويمارس اجتماعيا، كما يتوارث اجتماعيا، أي يأخذ الخلف عن السلف، فهي ظاهرة اجتماعية لانتشارها بين جميع الأفراد في المجتمع، وإجبارها إياهم على الأخذ بها في التعامل في المناسبات و المواقف المختلفة، كعادات التحية، وآداب المجاملة... وعادات طهو الطعام و تناوله..."[2]

---

1. د. عاطف عطية: مرجع سابق، ص26

2. د. إحسان عباس وعبد الكريم الباقي: **المجتمع العربي**، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، ط1، 1989، ص 434.

2 - العادات الغذائية:

إن مفهوم العادات الغذائية هي "الطريقة التي يختارها شخص أو مجموعة من الأشخاص لمواد غذائية معينة، يستهلكها نتيجة لعوامل و مؤثرات فيزيولوجية وسيكولوجية وثقافية و اجتماعية"[1]

وفي هذا الصدد يقول **ابن خلدون** "وأصل هذا أن تعلم وائتلافها و تركها و إنما هو بالعادة ومن عود نفسه غذاء، أو لاءمه تناوله وكان له مألوفا وصار الخروج منه و التبديل به داءا ما لم يخرج عن عرفي الغذاء"[2]

فالعادات الغذائية هي عبارة عن سلوك تعود عليه الفرد و الجماعة لاختيار وجباته الغذائية، وأنواع الطعام المناسب لكل وجبة من وجباته اليومية طبقا لما تقره عادات مجتمعه الذي يعيش ضمنه. ومن خلال الدراسة نقصد تلك العادات الغذائية المتوارثة عن الأجداد أي التي تتعلمها البنت عن الأم أو تنتقل من بين الأجيال.

ج - الأسرة:

هناك تعدد و اختلاف في تحديد مفهوم الأسرة، ويعود ذلك إلى اختلاف الباحثين وتباين الاتجاهات و الإيديولوجيات التي تتناول موضوع الأسرة سواء من حيث وظائفها و أدوارها و شكلها و بنيتها، وكذا من حيث اختلاف نظام القرابة بين المجتمعات. إن دراسة الأسرة لا يكون إلا في إطار المجتمع فهي أساس بنائه و الوحدة الأولى لتكوينه و استمراره، و في هذا الإطار يمكن تناول تعاريف الأسرة

1 .Organisation mondial de la santé: (oms) **Terminologie de quelque termes et expression d usage courants,** Nutrition N° 33p29.

2 . عبد الرحمن ابن خلدون: **المقدمة**، الجزء الثالث، سنة 1967ص89.

المختلفة: تحمل كلمة أسرة في معناها صورة مصغرة للحيات الاجتماعيــة في عصـــر الجاهلية حينما كان الناس مرتبطين بالقبائل و العشائر و البطون، وكان واجب الجميع لتناصر و التآزر و التضامن لحفظ القبيلة "من هنا يبدو أن كلمة أسرة هي في نطـــاق معنى الفعل (أسر) و لعلها صيغة أخرى للفعل (أزر) بمعنى ناصر و قوى وشدد بتبديل السين بالزاي. وهذا أمر معروف و كثير الحدوث في اللغة العربية. أما كلمـــة عائلـــة فمستحدثة مشتقة من الفعل (عال) و تكشف لنا عن المعنى المراد بها، وهـــو كونهـــا مجموعة الأفراد الدين يعيلهم معيل و كاسب"[1]

وقد اعتبر ميردوك MURDOK أن الأسرة "جماعة اجتماعية تتميز بمكان إقامـــة مشترك، وتعاون اقتصادي ووظيفة تكاثرية، ويوجد بين اثنين من أعطائها على الأقـــل علاقة جنسية يعترف بها المجتمع، وتتكون الأسرة على الأقل من ذكر بالغ وأنثى بالغة، وطفل سواء كان من نسلهما أو عن طريق التبني "[2]

أما أحمد زكي بدوي فيرى أنها "الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني و تقوم على المقتضيات التي يرتضيها العقل الجمعي و القواعد التي تقررها المجتمعات المختلفة"[3] فالأسرة إذا هي وحدة بنائية دائمة نسبيا، قائمـــة علـــى أساس الزواج الشرعي الذي يربط بين رجل و امرأة، وينتج عنه إنجاب أطفال تـــربط بينهم وبين والديهم، صلة الدم التي تتحدد على أساسها مصطلحات القرابة والتزاماتها،

---

1. د. زهير حطب: **تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة**، معهد الإنمـــاء العـــربي، بيروت، ط3، 1983، ص38.

2 . عاطف وصفي: **الأنتروبولوجيا الاجتماعية**، منشورات مكتبة الوحدة العربية، بيروت، 1984، ص91.

3 . أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، ط3، 1982، ص236.

وتستند إليها مجموعة من الوظائف.

أما العائلة فهي "الجماعة التي تقيم في مسكن واحد، وتتكون من الزوج و الزوجة و أولادهما الذكور و الإناث غير المتزوجين، والأولاد المتزوجين و أبنائهم و غيرهم من الأقارب، كالعم أو العمة والابنة الأرملة، الذين يقيمون في نفس المسكن ويعيشـــون حيات اجتماعية و اقتصادية واحدة، تحت إشراف رئيس العائلة"[1] ويرى مـــيردوك أن العائلة "تتكون من أسرتين صغيرتين أو أكثر، يرتبطان فيما بينهما من خـــلال امتـــداد علاقة الابن المتزوج بوالديه"[2]

أما بيير بورديو P. BOURDIEU فيرى أن "الأسرة الممتدة هي الخلية الاجتماعية الأساسية... النموذج الذي على صورته تنتظم البنيات الاجتماعية، لا تقتصـــر علـــى جماعة الأزواج وذرياتهم، ولكنها تضم كل الأقارب التابعين للنسب الأبوي، جامعـــة بذلك تحت رئاسة قائد واحد عدة أجيال في جمعية و اتحاد حميميين"[3] ويعرف مصطفى بوتفنوشت العائلة كما يلي: " الأسرة الجزائرية هي أسرة ممتدة تعيش في أحضانها عدة أجيال، تحت سقف واحد (الدار الكبرى) عند الحضر، و (الخيمة الكبرى) عند البدو، إذ نجد من 20 إلى 60 شخصا أو أكثر"[4] فهو يشير بخاصة إلى الوحدة السكنية الـــتي تشكلها العائلة، مهما اختلفت ظروف الإقامة وظروف البيئة المادية المحيطة بالأسرة.

أما العيد دبزي وروبير ديكلـــوتر L. DEBZI et R.DESCLITRES فيعرفـــان الأسرة الجزائرية التقليدية بأنها " جماعة منزلية تدعى العائلة"، مكونة من الأقارب

---

1 . محمد عاطف غيث: **التغير الاجتماعي في المجتمع القروي**، دار مصر للطباعة والنشر، 1965، 219.

2 . محمد عاطف غيث: **قاموس علم الاجتماع**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979، ص177

3. BOURDIEU Pièrre: **sociologie de l'Algerie,** coll, Que saie je ? n °802, PUF,1974, p12.

4 . BOUTEFNOUCHET Mustapha, **la Famille Algèrienne, èvolution et caractèristiques rècentes**, Alger, SNED, 1982, P40.

القريبين الذين يشكلون وحدة اجتماعية اقتصادية قائمة على علاقات الالتزام من تبعية وتعاون"[1] إذا فالعائلة هي نتاج اتحاد أسرتين زوجيتين على الأقل و اشتراكهما في مسكن واحد، حيث تربطهما علاقة الدم و القرابة، من خلال امتداد الرابطة الدموية بين الابن المتزوج ووالده بالإضافة إلى أقارب آخرين مثل العم، العمة، الابنة الأرملة أو المطلقة، حيث تشكلون وحدة سكنية و إنتاجية في أن واحد، ويخضعون لسلطة رئيس العائلة الذي يمثل وحدة المترل الكبير. إن استخدام كلمتي الأسرة و العائلة في المؤلفات الاجتماعية العلمية السوسيولوجية و الأنتروبولوجية تأتي مترادفتان أو متغايرتان، فهناك من يقصد بالأسرة ما يسمى بالأسرة النواة ، إذا كانت مكونة من زوجين و أبنائهما فحسب. أما المجموعة التي تتكون من أسر يقيم معها في نفس المسكن المتزوجون من أبنائهم أو بناهم المتزوجات وذريتهم أو كلهم جميعا فتسمى العائلة وهناك من يفضل استخدام مصطلح أسرة في جميع الحالات، على أن يلحق بها في الحالة الأولى صفة النووية، وفي الحالة الثانية صفة ممتدة"[2] وسوف يتم في هذه الدراسة استخدام كلمة أسرة للدلالة على هذه الجماعة الاجتماعية بشكلها النووي و الممتد.

1 . DESCLOîTRES Robert, DEBZI Laid, **Système de parentè et structure familiales en Algerie,** in Annuaire de l' Afrique du nord, Paris, CNRS, 1963,p203.

2 . د. إحسان عباس وعبد الكريم الباقي: مرجع سابق، ص391.

المبحث الثاني: منهج معالجة وتحليل موضوع البحث

تعد الدراسة الميدانية وسيلة هامة من وسائل جمع البيانات من الواقع الاجتماعي المعاش و المراد دراسته، لذلك فانه من الواجب القيام بتصميم منهجي دقيق يأخذ بعين الاعتبار الظاهرة المدروسة وخصائصها، ويهدف إلى العمل وفق إطار منهجي واضح ومحدد والذي يتمثل فيما يلي:

أولا: من المفهوم إلى المؤشرات

ثانيا: المنهج المتبع.

ثالثا: مجالات الدراسة.

رابعا: العينة ومواصفاتها.

خامسا: التقنيات المستخدمة.

سادسا: صعوبات البحث

أولا: من المفهوم إلى المؤشرات:

من الضروري في بداية البحث التكلم عن المفاهيم التي يتم تحويلها إلى مؤشرات حيث من خلالها يتم إزالة الإبهام الموجود في الفرضيات والإشكالية، وعلى هذا الأساس تم وضع خطة معينة لتوضيح العلاقة بين المتغيرات والمفاهيم الموجودة في الفرضيات من خلال أربع تقسيمات موضحة في المخطط:

فالتقسيم الأول خاص بالمفهوم الرئيسي والذي يتمثل في تأثير العمل الخارجي المأجور للمرأة على العادات الغذائية أما الثاني فهو خاص بالمفاهيم العملية والتي نقصد بها (الغذاء المسوق وتوزيع العمل الداخلي في الطبخ).

أما التقسيم الثالث فيظهر لنا أبعاد المفاهيم العملية ثم تقسيم رابع يظهر لنا المؤشرات الخاصة بكل بعد من المفاهيم، إذا افترضنا كل بعد من المفهوم فهو يظهر بالشكل التالي:
تأثير العمل يظهر من خلال السلوك الاستهلاكي للمرأة العاملة التي نقصد بها ساعات العمل ونوع العمل وفترة التنقل والتأثير على الأسرة الذي يظهر من خلال وقت التجمع ونوع السكن والتوجه نحو السوق الذي يظهر من خلال المكلف بالشراء والمكلف بالطبخ ومتغير المشاركة بالدخل وفترة التسوق وقرار الشراء وأساس الاختيار، أما عن توزيع العمل الداخلي في الطبخ، فنقصد به القرار والتنفيذ في عملية الطبخ من خلال قرار الطبخ بنوع الأسرة وتسيير الميزانية والمستوى التعليمي والتنفيذ من خلال المستوى التعليمي ومدة الزواج، أما نمط الاستهلاك الغذائي فيظهر من خلال الأطباق التقليدية بفئات السن واستعمال نظام العولة، وقت التحضير وأصناف الطعام من خلال صاحب الطلب وصاحب قرار الطبخ.

مخطط توضيحي01: أبعاد المفاهيم الموظفة والمؤشرات التابعة لها

المفهوم الرئيسي	المفهوم العملي	أبعاد المفهوم	المؤشرات	
تأثير العمل الخارجي المأجور	الغذاء المسوق	السلوك الاستهلاكي	الأم	ساعات العمل
				نوع العمل
				فترة التنقل
			الأسرة	وقت التجمع
				السكن
		التوجه نحو السوق	المكلف بالشراء	المشاركة بالدخل
				فترة التسوق
				قرار الشراء
				أساس الاختيار
			المكلف بالطبخ	الزوجة
				الزوجة وأخر
	توزيع العمل الداخلي في الطبخ	القرار والتنفيذ في الطبخ	القرار	السكن
				تسيير الميزانية
				المستوى التعليمي
			التنفيذ	المستوى التعليمي
				مدة الزواج
		نمط الاستهلاك الغذائي	الأطباق التقليدية	فئات السن
				نوع العمل
				وقت التحضير
			أصناف الطعام	صاحب الطلب
				قرار الطبخ

ثانيا: المنهج المتبع:

إن البحث في علم الاجتماع يحتاج للتأطير النظري والميداني، وهـذا نظـرا لمـا يكتسبه من أهمية بالغة في إرشاد الباحث وتوجيهه وإضفاء طابع العلمية عليـه، لـذا يتطلب من الباحث استخدام طريقة معينة في دراسته للظاهرة وتتمثل تلك الطريقـة في المنهج المستخدم، وتختلف مناهج البحث العلمي باختلاف المواضيع الـتي يدرسـها الباحث.

وبالتالي فان هذا البحث هو دراسة وصفية تعتمد على كل من المنـاهج الكيفيـة والكمية حيث "تهدف المناهج الكيفية إلى فهم الظاهرة موضوع الدراسـة وينصـب الاهتمام هنا أكثر على حصر معنى الأقوال التي تم جمعها أو السـلوكات الـتي تمـت ملاحظتها ... أما المناهج الكمية فتهدف في الأساس إلى قيـاس الظـاهرة موضـوع الدراسة"[1] من خلال تحليل البيانات وتفسيرها بعد أن نقـوم بتصـنيفها وترتيبـها في جداول، كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي من خلال "جمع المعلومات والأحـداث التاريخية والحقائق الماضية وفحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صـحتها وعرضـها وترتيبها وتفسيرها واستخلاص النتائج منها"[2] حيث كان استعماله ضروريا وذلك نظرا لأهميته من جهة ومن جهة أخرا جاء استخدامه رغبة منا لتتبع ظاهرة عمل المرأة عـبر بعض المراحل التاريخية في الجزائر وفي مناطق من العالم، كما تم اعتماد هـذا المنـهج للتعرف على تطور الأسرة الجزائرية عبر فترات من تاريخ الجزائـر، وكـذا تطـور الاستهلاك الغذائي في الجزائر.

1 . موريس أنجرس : **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية،** تر : بوزيد صحراوي وآخرون ، دار القصبة للنشـر، الجزائر، 2004 ، ص100 .

2. عمر شلبي : **مناهج البحث العلمي**، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، طرابلس، لبنان، 1975، ص78.

ثالثا: مجالات الدراسة

تم أثناء اختيار العينة الأخذ بعين الاعتبار مجالات الدراسة والتي ترتكز أساسا على المجال الزمني والذي يتمثل في المدة الزمنية التي يستغرقها البحث الميداني منذ بدايتـــه إلى نهايته، أما المجال البشري فيدل على الأفراد الذين يقيمون في مجال معيـــن وفيما يخص المجال الجغرافي يقصد به المكان أو المنطقة التي تجرى فيها الدراسة.

1 - المجال الزمني:

ويمكن تحديد مجالنا الزمني بمرحلتين أساسيتين وهي:

أولا: مرحلة الدراسة الاستطلاعية:

يمكن تحديدها من بداية شهر جانفي 2009 إلى 15 منه، حيث قمنا بمقابلة بعض النساء حيث عمدنا إلى طرح مناقشات حول موضوع الدراسة كلمـــا أتيحـــت لنـــا الفرصة، وبفضل ذلك توصلنا إلى تحديد موضوع الدراسة والتحكم في أهم المؤشرات التي تحدد موضوع الدراسة، وعليه يمكننا القول بان فائدة الدراسة الاستطلاعية تكمن في أنها تمكن الباحث من تحديد الموضوع المراد دراسته بصـــياغة الإشـــكالية الملائمـــة والفرضيات المناسبة من أجل التحقق منها ميدانيا.

ثانيا: مرحلة الدراسة الميدانية:

وقد استغرقت مدة تجاوزت الشهر منـــــذ تـــاريخ 20 مـــارس 2009 إلى 15 أفريل 2009 حيث قمنا بزيارات متكررة لأماكن اقامت أفراد العينة في فترات مختلفـــة حسب فترات تواجدهن في البيت وكذا من خلال المواعيد التي كانت تحددها أفـــراد العينة سواء من خلال إجراء المقابلة في البيت أو حتى أماكن العمل.

2 - المجال الجغرافي:

تم اختيارنا لولاية الجزائر وبالتحديد بلدية برج البحري، ويرجـــع ذلـــك لعـــدة أسباب منها: أن هذه البلدية تعرف مؤخرا عدة تطورات أهمها التطور العمراني الكبير والذي سمح باستقبال أعداد هامة من الأسر من مناطق مختلفة مما يثري موضوع البحث من خلال تنوع العادات والتقاليد، فهي منطقة تجمع بين الأسر الآتيـــة مـــن وســـط العاصمة وأخرى من مناطق داخلية متنوعة. كل هذه العوامل دفعت بنـــا إلى اختيـــار هاته البلدية والاهتمام بأهم العناصر في الخلية الأسرية وهي المرأة الأم التي تمارس عمل مهني وإمكانية التأثير على العادات الغذائية.

3 - المجال البشري:

أما المجال البشري فينبغي الإشارة إلى أن هذه البلدية قد شهدت نمو سكاني كبير تختلف أسباب وظروف التحاقهم للإقامة بها، حيث قمنا بتقسيمها إلى مرحلتين هامتين تمتد الأولى منذ الاحتلال الفرنسي إلى بداية التسعينات، أما المرحلة الثانية فتمتد مـــن سنوات التسعين وتمتد إلى يومنا هذا: وفيما يخص المرحلة الأولى يمكن تقسيمها بدورها إلى فترتين هامتين، فالفترة الأولى وهي فترة ما قبل الاستقلال وتمثل ســـكان عرفـــوا التسيير مع المعمرين كما احتكوا بهم والتي بدون شك تؤثر على رؤيتهم خاصة بالنسبة لخروج المرأة خارج البيت. أما الفترة الثانية وهي فترة ما بعد الاستقلال والتي تمتد حتى التسعين وهم السكان أو الأسر الذين جاؤا خاصة من الولايات الداخلية الريفية وذلك نظرا لحركة الهجرة الداخلية التي عرفتها الجزائر نحو المدن بحثا عن فرص حياة أفضـــل من خلال المميزات التي توفرها المدينة من فرص عمل وتوفر مختلف المنشآت الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أما المرحلة الثانية: فهي تمتد من التسعينات إلى يومنا هذا حيث عرفت المنطقـة نوع أخر من التروح حيث استقبلت أسر جاءت هروبا من المناطق الداخلية اللائمنـة، كما استقبلت البلدية أسر أخرى جاءت قصد الاستفادة من المشاريع السكنية.

وقد وقع اختيارنا على المجال البشري وفق مقاييس أساسية وهي:

الجنس وفيه اخترنا العنصر النسوي لأنه بإمكاننا أن نتحكم بمتغيرات البحث أكثر مـن الذكور وذلك لكوني امرأة. ومن العنصر النسوي وقع اختيارنا على المرأة التي لـديها أبناء وبالتالي لديها مسؤولية في نشاط الطبخ. كما أنه من خصوصيات هذه المرأة أنهـا تمارس عمل مهني، فهي أكثر عرضة للعوامل الخارجية منها من المرأة الماكثة في البيت.

رابعا: العينة ومواصفاتها:

إن الباحث غير مخير في انتقاء أنواع العينة لبحثه وإنما العامل الفعال في ذلك هـو طبيعة ونوعية البحث الذي يروم إلى القيام به، ولأنه لاختيار أي عينة بحث يتوجـب علينا أولا تحديد المجتمع والذي نعني به "...الجماعة التي تجرى عليها الدراسة ويشترط فيه أن يكون محددا تحديدا دقيقا وواضحا"[1] ولأنه من الصعب أن يقوم الباحث بدراسة شاملة لحصر جميع الحالات أو حتى الاتصال بعدد كبير من المبحوثين المعنيين بموضوع الدراسة لكي يقوم باستجوابهم، يلجاء الباحثون إلى أسلوب اختيار العينة الـتي تمثـل المجتمع الأصلي وذلك باستخدام تقنيات معينة، غير أنـه حسـب كيفـي غايمونـد R. QUIVY أن هذه التقنيات ليست صعبة الفهم إلا أن سير عملها هو أحيانا أكثر تعقيدا بسبب النقائص وصعوبات الحصول على قاعدات السبر(سجلات الحالة المدنية، الأدلة والقوائم المختلفة) التي من المفروض أن تحتوي على كل أسماء وحدات المجتمع

1. عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات : **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعـات الجامعيـة، الجزائر، 1999، ص75.

وعلى المعطيات الإحصائية التي تحتوي على كل وحدات المجتمع"[1]

ومع مراعاة كل هذه الاعتبارات وبناءا على موضوع البحث الذي يتناول عمل المـــرأة وأثره على العادات الغذائية للأسرة، قمنا بتحديد مجتمع البحث أو مجموعـــة البحـــث الذي كان في البداية يشمل مرأة عاملة ومتزوجة، فحاولنا إجراء الدراسة والبـــدء في العمل كما هو الشأن في سائر البحوث العلمية، لكن وبعد عـــدد مـــن الخرجـــات الاستطلاعية لاحظنا أن هذه المجموعة لا تبرز فيها الظاهرة التي نود دراستها بشـــكل واضح، لان مسؤولية المرأة الأسرية تظهر بشكل أكبر إذا كان لديها أبنـــاء، وبالتـــالي أدركنا أنه لن نجد أفضل من هذه الوضعية للمرأة.

وقد تحدد مجتمع البحث بحوالي 360 امرأة يضم نساء عاملات متزوجات أوسبق لهن الزواج سواء كان لديهن أبناء أو لا وهذا حسب المصالح البلدية، وهذا لعدم توفر احصاءات دقيقة عن العينة التي وقع عليها اختيارنا لذلك اعتمدنا على ما حصلنا عليها من مصالح البلدية التي اخترناها لان تكون مجال لإجراء دراستنا، لكونها تتـــوفر علـــى كل الشروط التي تقتضيها هذه الدراسة، ويقصد بالعينـــة "ذلك الجزء الصـــغير مـــن المجتمع محل الدراسة أي بعض أفراد ذلك المجتمع"[2]

وفي إطار بحثنا وانحصار مجتمع البحث في منطقة محددة فقد لجأنا إلى طريقة الكـــرة الثلجية المتدحرجة للتعرف على مفردات البحث "وسميت كذلك من حالة كتلة الثلج التي تتدحرج من أعالي التلال أو الجبال إلى السطوح، فتجمع الكتلة الثلجيـــة حولها وتلف المزيد من الثلج فيزداد حجمها عند تدحرجها من الأعلى إلى الأسفل"[3]

---

1 . QUIVY Raymond, **Manuel de recherche en science sociales**, Paris,1980,p10.

2 . موريس أنجرس: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، تر: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004 ، ص298.

3 . محمد السيد فهمي: **قواعد البحث في الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص.220

وباعتبار أنه يصعب حصر هذا النوع من العينات في مناطق محددة، فقد جـــاءت موزعة وقمنا باختيار ثلاث مناطق في البلدية، وتجدر الإشارة بأن هذه الطريقة سمحت لنا بإجراء المقابلات معهن بحيث فضلنا أن تتم المقابلات في مقر اقاماتهن، ولكن تعذر علينا ذلك لأسباب مختلفة إذ قمنا بمقابلة بعضهن في مقر عملهن وذلك بطلب منهن.

فحسب إحصاء 2008 التي حصلنا عليها من المصالح البلدية: (أنظر الملحق الثالث)

- العدد الإجمالي للسكان في بلدية برج البحري هو: 50333 نسمة.
- عدد الإناث : 25048 بنسبة 49,76 % من مجموع سكان البلدية.
- عدد النساء العاملات: 11589 امرأة عاملة.
- عدد النساء العاملات بمناطق البحث الثلاث (برج البحري مركز، التعاونية العقارية، جزائر الشاطئ): 1070.
- عدد النساء العاملات المتزوجات في مناطق البحث الثلاث: 360 .

توزيع النساء العاملات حسب مناطق البحث الثلاثة:

1 - منطقة برج البحري مركز:

- عدد السكان: 4011 نسمة و عدد الأسر: 796 أسرة.
- عدد النساء العاملات: 370 امرأة منهن 120 عاملة متزوجة أو سبق لها الزواج.

2 - منطقة الجزائر الشاطئ:

- عدد السكان: 4684 نسمة و عدد الأسر: 953 أسرة.
- عدد النساء العاملات: 500 امرأة منهن: 150 عاملة متزوجة أو سبق لها الزواج.

3 - منطقة التعاونية العقارية:

- عدد السكان: 2452 و عدد الأسر: 460 .
- عدد النساء العاملات: 200 امرأة عاملة منهن 90 عاملة متزوجة أو سبق لها الزواج.

ـ عدد النساء العاملات: 200 امرأة عاملة منهن 90 عاملة متزوجة أو سبق لها الزواج.

وبما أن عينتنا تشمل على النساء العاملات وأمهات في نفس الوقت الأمر الذي يتماشى وموضوع بحثنا ونظرا لتعذر الحصول على مجتمع بحث يضم تلك المواصفات اعتمدنا على المعطيات المقدمة من مصالح البلدية أصبح مجتمع البحث يضم 360 امرأة عاملة متزوجة أو سبق لها الزواج. أما عينة البحث والتي نشير أنه قد كان عددها في البداية 80 وحدة، أصبحت بعد توزيع الاستمارات وإعادة جمعها 76 وحدة بعد الاستغناء عن 4 وحدات بسبب امتناع بعض المبحوثات عن الإجابة عن بعض الأسئلة، وكذا تناقض البعض الأخر أثناء الإجابة. وبذلك أصبح عدد الأفراد الممثلين لعينة البحث يقدر بـ 76 مبحوثة.

خامسا: التقنيات المستخدمة:

هي الوسيلة التي يجمع بها الباحث البيانات التي تلزمه، وقد يعتمد على تقنية واحدة لذلك، كما يمكن أن يعتمد على أكثر من تقنية لكي يتمكن من دراسة موضوع البحث من جميع النواحي ويكشف أبعاده المتعددة. وبعد أن أدركنا أن أسلوب الملاحظة يصعب الاعتماد عليه في هذه الدراسة، وهذا لأنه من غير الممكن إن لم يكن من الاستحالة أن نلازم المرأة في بيتها ونلاحظ كل ما تقوم بتحضيره من أصناف الطعام، ومن جهة أخرى فان هذه التقنية (الملاحظة) لا تمكننا من تقصي مشاعر وأراء المبحوثة لأننا نلاحظ فقط ما هو ظاهر للعيان، وقد اعتمدنا على التقنية التي تمكننا من الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات والتي تمكننا بدورها من الاقتراب من صحة أو خطأ الفرضيات التي اقترحنا ها. لكن هذا كله لا يمنعنا من الاستفادة من كل ما لاحظناه ولفت انتباهنا أثناء إجراءنا لهذه الدراسة، وحتى من ملاحظات سابقة حول هذه الظاهرة، هذا إلى جانب الاستفادة من قراءاتنا حول الموضوع ومن الدراسات السابقة التي تتعرض له من قريب أو من بعيد، لأنها تعتبر مصادر هامة لاغنى عنها بالنسبة للباحث، باعتبار أن كل بحث نقوم به ما هو إلا امتداد للبحوث التي سبقته في هذا المجال، وفي إطار دراستنا ونظرا لطبيعة موضوعنا فقد اعتمدنا على تقنية استمارة المقابلة.

استمارة المقابلة:

تعتبر استمارة المقابلة أداة هامة في البحث السوسيولوجي، وهي من بين التقنيات الأساسية الأكثر استعمالا وانتشارا في الدراسات الامبريقية، وذلك لما توفره من بيانات أكثر دقة وموضوعية حول الموضوع المراد دراسته، فهي عبارة عن دليل

موجه للباحث في عملية جمع البيانات عن الموضوع المدروس، والتي تسمح لنا بالتحليل الكمي للبيانات المحصل عليها، وهذا الدليل يتضمن مجموعة من الأسئلة يتم من خلالها الالتقاء وجها لوجه بين الباحث والمبحوث فهي قائمة من الأسئلة، أو الاستمارة التي يقوم باستقاء بياناتها من خلال مقابلة تتم بينه وبين المبحوثة، أي أنها تتضمن موقف مواجهة مباشرة.

بعد تصميم العينة الإحصائية "وتحديد أطرها ووحداتها وتشخيص المنطقة أو المناطق الجغرافية التي تنتقى منها واختيار الطريقة المنهجية التي من خلالها تجمع البيانات، يبدأ الباحث في تصميم استمارته، خصوصا بعد تخطيطه لانتهاج أسلوب المقابلات في جميع البيانات البحثية المطلوبة"[1] ويتم تصميم استمارة الدراسة الاجتماعية الميدانية بالاستناد إلى عدد من الخرجات الاستطلاعية وهي "عبارة عن بحوث تهدف إلى استطلاع الظروف المحيطة بالظاهرة التي يرغب الباحث دراستها، والتعرف إلى أهم الفروض التي يمكن إخضاعها للبحث"[2] وهذه البحوث التي تمكننا من "جمع معلومات وبيانات أولية عن الظاهرة التي نحن بصدد دراستها، ومن استطلاع الظروف التي يجري فيها البحث والتعرف على العقبات التي تقف في طريق إجرائه"[3]

وبعد الاستفادة من كل هذه المعلومات والاضاحات من البحوث الاستطلاعية لاستكمال المراحل السابقة لعملية البحث انتقلنا إلى وضع مخطط للاستمارة، والاستمارة الاستبيانية تحتوي عادة على مجموعة أسئلة بعضها مفتوحة وبعضها مغلقة وبعضها يتعلق بالحقائق، وبعضها الأخر بالآراء والمواقف وبعضها عامة وأخرى

---

1 . إحسان محمد الحسن: **الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي**، دار الطليعة، ط1، بيروت، 1982، ص65.

(2) (3) . موريس أنجرس: مرجع سابق، ص38، 39.

متخصصة، وقد احتوى استبيان هذه الدراسة على 57 سؤال، اشتمل على ما تضمنته الفرضيات فضلا عن البيانات العامة التي تستخدم لوصف والتعرف بعينة البحث، وقد قسمناها إلى أربع محاور أو أجزاء وهي:

المحور الأول: تضمن هذا المحور مجموعة من الأسئلة الخاصة بالمعلومات الشخصية للمبحوثات.

المحور الثاني: شمل هذا الجزء على مجموعة من الأسئلة الخاصة بالفرضية الأولى، وهي تدور حول تقليص فترة تواجد الأم في البيت من خلال أدائها لعمل مهني وتأثيره علي توجهها نحو السوق في توفير حاجيات الأسرة الغذائية.

أما **المحور الثالث:** فلقد خصصت أسئلته نحو مساهمة المرأة من خلال الدخل في تسيير ميزانية الأسرة وأثره على توجه نحو السوق.

وفيما يخص **المحور الرابع:** فقد خصص للتعرف على موقف المرأة من أصناف الطعام التي تميل إليها والطريقة التي تتبعها للمحافظة على الأطباق التقليدية.

سادسا: صعوبات البحث:

يمكن تقسيم صعوبات البحث إلى ثلاثة مراحل أساسية وهي:

1- مرحلة الدراسة الاستطلاعية:

عند قيامنا بالدراسة الاستطلاعية خاصة عند جمعنا للمعلومات أردنا اختبار الاستمارة على 10 مبحوثات و لم نتمكن من استجواب إلا 06 حالات فقط.

2 - مرحلة جمع المعطيات من الميدان:

وجدنا صعوبة عند تنقلنا إلى الأسر لاستجواب المبحوثـات، حيـث في أغلـب الأحيان كانت الأمهات غير متواجدات في البيوت نظرا لتواجدهن في مقرات العمـل مما اضطرنا لتغيير وقت تنقلنا من جهة، والذهاب إلى مقرات العمل للحصـول علـى مواعيد للمقابلات مع المبحوثات من جهة أخرى.

كما أننا وجدنا صعوبات مع بعض الأمهات حيث لم تسمح لنا بإجراء المقـابلات في البيوت وفضلنا مقر أعمالهن، وهناك بعض المبحوثات رفضن إجراء المقابلة بحجـة أن موضوع الدراسة يتناول أمور شخصية.

3 - مرحلة الميدان وتطبيق الاستمارة بشكلها النهائي:

تضمن مشروع البحث على 120 مقابلة ولكننا لم نتمكن مـن اختبـار إلا 75 استمارة وهذا راجع إلى:

- رفض بعض المبحوثات استقبالنا وإجراء المقابلة.
- رفض المبحوثات الإجابة على بعض أسئلة المقابلة.

ويبقى أن البحث العلمي تعترضه مجموعة من العوائق والصعوبات.

الفصل الثاني

المرّأة والعمل خارج البيت

تمهيد:

ظاهرة اشتغال المرأة ليست ظاهرة اجتماعية جديدة فالمرأة منذ أزل التـاريخ وهـي تعمل في المزارع إضافة إلى مهامها الطبيعية كالوضع والرضاعة، ولقد اعتبر عمـل المـرأة امتداد طبيعي لعملها المترلي فغالبا ما انحصر عملها في تربية الدواجن وجني الثمار وصـنع السلل إلى غيرها من الأعمال التي تستطيع المرأة توليها وهي في مترلها أو على مقربة منه.

ونتيجة التغيرات الاقتصادية والثقافية التي مرت بها معظم المجتمعات البشـرية تمكنـت المرأة من رفع مكانتها بالمشاركة الاقتصادية وقد كان لتعلمها الأثر الكبير في فسح فـرص العمل أمامها فعملت في مختلف القطاعات، إلا أن مشاركتها تـأثرت بالأوضـاع الـتي يعيشها المجتمع فلقد كان للحرب العالمية الأولى والثانية الأثر العميق في جلب اليد العاملـة النسوية كقوة احتياطية تعوض الرجال وقت الحاجة ولقد أثبتت المرأة العاملـة قوتها في ازدواجية عملها بل استطاعت أحيانا أن تتفوق على الرجل في الكفاءة العملية.

وظاهرة استخدام المرأة تختلف لاختلاف المجتمع وظروفه الاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافية، إذ تتصدر الدول الأوروبية والغربية عامة قائمة الدول التي ترتفع فيهـا نسـبة النساء العاملات أما المجتمعات العربية فتتميز بقوة وسيطرة القيم والتقاليد علـى الحيـاة الاجتماعية والثقافية، حيث رغم انتشار التعليم ودخول المرأة إلى الجامعات والمعاهد العليا إلا أن عملها خارج البيت يبقى غير مستحب وغير مرغوب فيه وهذا الفصل يبين العمل النسوي عامة في الدول الغربية والعربية وفي الجزائر على الخصوص

المبحث الأول: عمل المرأة عبر التاريخ:

تختلف مكانة ووضعية المرأة في المجتمعات والحضارات القديمة حيث يمكن أن نجدها ملكة كما يمكن أن تكون منبوذة مضطهدة، ويمكن القول أن النساء العاملات كن نادرات في ساحات العمل إجمالا، وكان القرن العشرين بداية خروجها عن عزلتها في المترل والقفزة الرئيسية حدثت أثناء الحرب العالمية الثانية في أوروبا ثم بدأت الانتشار في باقي العلم والعالم العربي هذا ما سنتطرق إليه من خلال النقاط التالية:

أولا: وضعية المرأة في المجتمعات القديمة.

ثانيا: عمل المرأة في المجتمعات الغربية والعربية.

أولا: وضعية المرأة في المجتمعات القديمة:

عرفت المرأة في المجتمعات القديمة معاملات لا تليق بجنسها، ففي **الحضارة اليونانية** كان الرجل يسيطر على كل شيء، فسيادة النظام الأبوي كان يرفع من قيمة الرجل و كان على المرأة طاعته ومهمتها الأساسية تتمثل في القيام بالأعمال المترلية.

و لم تختلف وضعية المرأة في **الحضارة الرومانية**، فلم تتمتع بأي حق من حقوقها المدنية و الطبيعية و تعاني من سيطرة الرجل. و مع اتساع رقعة الإمبراطورية الرومانية وزيادة ثروتها، أصبح للمرأة بعض الحقوق.

أما في **الحضارة الفرعونية المصرية**، فقد كان "للمرأة مكانتها عمدة - ملكة - اله - كاهن، لها حق الميراث و العمل و الملكية و التعاقد باسمها، ليس هذا فقط بل أن

الأساطير كانت ترتبط بالمرأة"[1]

فأسطورة **(ايزيس)** الأم العظمى أعطت مكانة إضافية غير مباشرة للمرأة، فقد كانت المرأة ذو مكانة عالية "تمارس الأعمال الصناعية و التجارية وتقضي مهامها جهارا دون رقيب، حتى ارتقت نساء مثل كليوباترا إلى العرش، وقد كانت المرأة هي التي تبادر إلى الخطبة و اختيار العريس بالتقدم إليه مباشرة لغرض الزواج، وكان النسب أمويا"[2]

وقد اختلفت **حضارة بابل** عن الحضارة الفرعونية، حيث تميزت حقوق الرجل على حساب المرأة "فكان يطلق على المترل اسم (بيت الأب) أو البيت الأبوي كما أطلق على مال الأب من الأراضي و الماشية و الممتلكات اسم (مال البيت الأبوي) حيث كان للرجل حق التصرف فيه، كما كان للرجل حق التصرف في زوجته أبنائه إلى حد رهنهم للدائنين"[3]

أما عند **اليهود** فالمتتبع للتراث الفكري والمورثات الدينية لليهود يجد أنها حطت من قدر المرأة، حتى أنها سوت المرأة اليهودية بالحيوان والمتصفح لكتبهم المقدسة مثل التوراة و التلموذ فإنها تسير في مسار واحد ألا وهو النيل من حقوق المرأة و جعلها خادمة. فالديانة اليهودية هي أول ديانة تبرز التفرقة بين الرجل والمرأة إلى حد

---

1 . د. محمد سيد فهمي: **المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث**، المكتب الجامعي الحديث، 2004، ص17.

2 . د. فاضل الأنصاري: **العبودية: الرق والمرأة بين الإسلام الرسولي والإسلام التاريخي**، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2001، ط1، ص155.

3 . د. فاضل الأنصاري، نفس المرجع، ص144.

أن الرجل اليهودي يقول كل صباح حين يصلي: "أحمدك يا رب... لأنه لم تخلقني امرأة." بينما المرأة اليهودية كل صباح تقول: "أحمدك يا رب... لأنك خلقتني وفي مشيئتك وإرادتك"[1]

وقد جاءت **المسيحية** لتكون امتداد لليهودية، فقد ولدت في كنف المجتمع اليهودي حيث أن المسيح عليه السلام بعث لبني إسرائيل بعد أن أغرقتهم الحيات المادية، حيث كان من الصعب إسقاط التأثيرات اليهودية عنها.

فالديانة المسيحية أعطت المرأة حقوق لكن ما كان معمول به عكس ذلك حتى من رجال الدين أنفسهم، إذ شكك البعض منهم بوجود روح لها أو كونها كائن بشري أصلا بل اعتبرت "بوابة الجحيم ومصدر الشرور يجب الخجل من أنوثتها و جعلها في حالة توبة دائمة لتسببها باللعنة على البشر"[2]

وفيما يخص وضع المرأة في **المجتمع الجاهلي**، فقد كان مجتمع يقوم على التسلط الذكوري أو الأبوي الذي يحكم علاقة المرأة، الخاضعة للرجل المتفوق جسديا و اقتصاديا و اجتماعيا، بحكم العادات و القوانين القبلية "وقد أحكمت مظاهر الدونية العميمة أسارها على الأنثى، فولادتها مكروهة و محتقر البكاء عليها يوم لحدها، لا يثق بها الذكور و يحجرون عليها كما يريدون، وكانت تعتبر ناقصة عقل وكان دورها ومهامها في الجاهلية تقتصر على إنجاب الذرية، وخدمة علاقات الرجل و مترله وآله إمتاع ولذة"[3].

---

1 . د. محمد عوض خميس: **دفاعا عن المرأة دراسة نفسية اجتماعية جنسية**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1985، ص14.

2 . د. فاضل الأنصاري، مرجع سابق، ص.197

3 . د. فاضل الأنصاري، مرجع سابق، ص201.

أما في **العهد الإسلامي** "فلم ينص القرآن على تصريح للمرأة بالعمل وكـــذلك لم يفعل مع الرجل، وذلك ربما لأن كسب العيش بديهة...وربما لأنه و الحيات صنوان لا تصلح بدونه و لا يعد شيئا بدونها"[1]

إن الإسلام وفر للمرأة أدواته، ففتح لها أفاق غــير محــدودة في مجــال الكســب والإبداع، يتجلى ذلك من خلال "الاستقلال في التصرف بالمال وأقر لها حق الإرث و أهلية التعاقد، وبالتالي جميع تصرفاتها نافــدة في عقــود البيــع و الشــراء و الهبــة والإجارة..."[2] وكذلك هو الحال بالنسبة للسنة فلم يرد فيها ما يشير إلى منع المرأة من العمل، بل استمرت النساء في مزاولة ما كن يزاولنه من أعمال قبل مجئ الإسلام.

فقد كانت المرأة تشارك في النشاط التجاري، فتبيع بالسوق وقد يكون لها مقــر للبيع والشراء تعمل فيه طيلة العام، وعلى سبيل المثال فقد كانت أم المنذر بنت قــيس التي كانت تتاجر بالتمر في عهد الرسول (ص) وأسماء بنت مخربة بن جندل التي كانت عطارة يأتيها العطر من اليمن فتبيعه في المدينة. وخير دليل على مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية من خلال التجارة الخارجية خديجة بنت خويلد (رض) أحد أزواج الــنبي الكريم كانت تملك شبكة تجارية واسعة، ومن الناس الذين عملوا معها النبي الكريم.

كما دعيت المرأة في العهد الإسلامي إلى أداء وظائف أخرى، حيث ولى عمر بن الخطاب الشفاء بنت عبد الله القرشية العدوية الحسبة في أحد أسواق المدينة "فقـــد

1. حسن عبد الحميد : <u>علم اجتماع المرأة</u>، المكتب الجامعي الحديث، 1998 ، ص.104

2. شيماء الصراف: <u>**أحكام المرأة بين الاجتهاد والتقليد**</u>، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ط1، 2008، ص204.

كانت الحسبة من أهم وأخطر المناصب في المجتمع الإسلامي، وتولي امرأة لهذا المنصب يدل على عظم تقدير الإسلام وثقته بها"[1]

كما أن المرأة كانت تبادر في بناء المجتمع الإسلامي، فهذه الصحابية الجليلة سمراء بنت نهيك الاسدية التي روت الحديث وروي عنها، تحمل سوطا في يدها تضرب الناس بـــه لتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر.

وقد ساهمت المرأة أيضا في تأسيس الدولة الإسلامية، فاشـــتركت في غـــزوات الرسول تسقي المقاتلين وتمرض الجرحى، بل قاتلت أحيانا وحملت السلاح فضـــربت بالسيف ورمت بالقوس وأول شهداء الإسلام هي امرأة وهي سمية أم عمار بن ياسر.

و لم يقتصر دور المرأة عند الجهاد ومحاربة الوثنيين، فقد بايعه الرسول وكانت تحضـــر مجالسه وتحضر حلقات العلم و الوعظ و الصلاة جماعة في المسجد، وكانت تساهم في صنع القرارات وتدلي برأيها وتستشار.

هكذا كان يفعل محمد النبي و زعيم الأمة حيث كان يبث زوجه خديجة همومـــه وألمه فتستمع إليه وتنصحه وتقترح عليه فيأخذ بنصيحتها، وبموتها فقد الـــنبي ناصـــحا ومستشارا أمينا "يقول ابن هشام في السيرة النبوية: فتتابعت علـــى رســـول الله (ص) المصائب بهلك خديجة، وكانت له وزير صدق على الإسلام يشكو إليها"[2]

لقد أعطى الإسلام المرأة حق التعلم و الثقافة وأباح لها أن تتعلم العلم و الأدب بل انه يوجب عليها ما يتصل بأمور الدين لتقف على معرفة الأحكام ولتحســـين القيـــام بالعبادات و سائر الوظائف في الحياة، ولقد جاء في الحديث : "طلب العلم فريضـــة

1. شيماء الصراف، مرجع سابق، ص.204

2. شيماء الصراف، مرجع سابق، ص206

على كل مسلم" وكلمة مسلم تشمل الرجل و المرأة. وقد طبق رسول الله (ص) مبدأ تعليم المرأة وتثقيفها بما كان يصنعه من المسلمات من تخصيص يوم لهن ليجلس لهن فيه، ومن تعليم أمهات المؤمنين.

غير أن التغيرات التي طرأت على المجتمع الإسلامي بعد مرحلة النبوة انعكست سلبا على أوضاع المرأة، فقد استسلم المجتمع الإسلامي للمنازعات السياسية واستشرى الفساد وعدم الاستقرار المادي والسياسي والاجتماعي، فعادت التقاليد تحكم نظرة المجتمع لها ولدورها. فأصبحت مساهمة المرأة في الشؤون العامة تتحدد بمعايير تكمن في التصورات السائدة التي تقر التمايز بين الأدوار و المهام الاجتماعية التي يقوم بها كل جنس، حيث تشتمل مهام المرأة في أعمال البيت وتربية الأطفال، في حين تسند للرجل كل الأنشطة خارج البيت.

ثانيا: عمل المرأة في المجتمعات الغربية والعربية:

1- المرأة والعمل في العالم الغربي:

إن وضع المرأة يرتبط ويتأثر كثيرا بالظروف والدوافع الحضارية والثقافية وبالنظم الاقتصادية بصفة خاصة تبعا للمجتمعات المختلفة، وقد لعبت الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر دور كبير في إحداث التغيرات الاجتماعية التي أدت إلى نهضة المرأة. وكان لظهور الرأسمالية الصناعية أثار كبيرة على المرأة في مختلف الطبقات الاقتصادية، ففي الطبقة العليا زادت الثورة الجديدة من وقت الفراغ لدى المرأة، بينما قاست زوجات الطبقة العاملة كثيرا فالضرورة الاقتصادية اضطرت

المرأة للعمل في المناجم والمصانع، فانحطت مكانتها، وقد كان عليها أعباء غير محتملة من العمل داخل المترل وخارجه.

وقد أعطاها عملها جنبا إلى جنب مع الرجل بعض المزايا التي حققتها تدريجيا:

ففي فرنسا كانت وظيفتها الأساسية داخل المترل وتربية الأبناء، كما كان بإمكانها مزاولة عمل مأجور ولو كان زهيدا تساهم به في تحسين أوضاع الأسرة. وقد اقتصرت وظائفها في بعض الحرف التقليدية كالخياطة والخدمة في البيوت.ومع ظهور النظام الرأسمالي والثورة الصناعية، اتجهت المرأة للعمل في المصانع التي كانت بحاجة للقوة العاملة فشغلت المرأة في المناصب الإنتاجية الدنيا وبأجور زهيدة، لساعات طويلة ومجهدة، وفي سنة 1948 بدأت بوادر ظهور الحركات والاتحادات النسائية التي بدأت تطالب بالمساواة بين الرجال والنساء، كل ذلك أدى إلى زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة. أما انجلترا فقد لاقت هناك الحركة النسائية تقدما حقيقيا وفي عام 1928 اكتسبت المرأة الحقوق المدنية كتلك التي يستمتع بها الرجل. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت المعركة طويلة الأمد، فالعادات والتقاليد كانت تجبر المرأة على البقاء في البيت، ونسبة العاملات قليلة أغلبهن من زنجيات.

ونتيجة للركود الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية في الستينات، لم يعد بإمكان الأسر الاعتماد على دخل الزوج فقط، بل خرجت المرأة للعمل من أجل مساعدة أسرها. وفي ظل التغيرات و الحركة الاجتماعية التي شهدها المجتمع الأمريكي، ظهرت حركات تشجع خروج المرأة للعمل خاصة وأن مقر الأمم المتحدة موجود في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يعد محرك ومدعم كل الحركات النسوية ومركز القرارات الكبرى لوضعية المرأة في العالم.

وتختلف نسبة النساء العاملات من بلد إلى أخر بحسب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية "ففي دول شرق أوروبا يصل عدد العاملات على وجه العموم إلى أكثر من 40 % من القوة العاملة، وفي الاتحاد السوفيتي سابقا نص الدستور على تساوي الرجل والمرأة في جميع المجالات الاقتصادية، وتشكل في مهن الطب 8 % من المشتغلين، و100 % من المشتغلين في التعليم في المرحلة الأولى"[1]

1.2 - المرأة والعمل في العالم العربي:

لا تختلف كثيرا المراحل التاريخية التي مرت بها الدول العربية من الناحية التطورية، حيث كان للدين الإسلامي تأثير كبير على الأفراد والمشرعين كما عرفت المنطقة العربية الاستعمار والانتداب، الأمر الذي جمدها لفترة من الزمن فأثر على التطور الاقتصادي والاجتماعي و الثقافي والسياسي فعانت شعوبها الفقر و الجهل والأمية.

وعمل المرأة ليس ظاهرة جديدة بل هي امتداد تاريخي لدورها في الحياة، ففي الفترة الإسلامية كانت لها مكانة مرموقة. إن مكانة المرأة تتحدد وفق الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية التي يمر بها المجتمع العربي الخاضع للتغير الاجتماعي، فخضوع المجتمعات العربية لسلسلة من الاستعمارات أثرت في بنيتها الاجتماعية و كانت المرأة من أشد المتأثرين بذلك، أما بعد الاستقلال ظهرت الحاجة الماسة لجهود كل أفراد المجتمع لذلك كان عمل المرأة خارج المترل ضرورة ملحة، إلا أن التطور في مكانة المرأة ووضعيتها كانت بطيئة نسبيا ومتفاوت من مجتمع عربي إلى أخر وذلك حسب درجة تأثير العادات والتقاليد الخاصة بكل مجتمع.

وبما أن المجتمعات العربية تشترك في الصيرورة التاريخية والثقافية إلى حد كبير،

---

1 . حسن عبد الحميد: **علم اجتماع المرأة**، المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص104

وبما أن النسق الثقافي هو الذي يحدد المكانات والأدوار داخل المجتمع والأسـرة فـان وضعية المرأة العربية العاملة في كل مجتمع عربي لا تختلف كـثيرا عـن الأخـر مـع خصوصية كل مجتمع.

لقيت المرأة في المشرق العربي حض وافر من التعليم، حيث يسهل لهـا كسـب قوتها، ففي مصر بقيت المرأة تعيش تحت سيطرة القيم الثقافية التقليديـة حـتى ثـورة 1952 أين سمح لأول مرة لها بالانتخاب من خلال قانون 7 مارس 1956 "وقد بلغت نسبة اليد العاملة سنة 1966 بـ 4.2 %، لترتفع إلى 5.9 % عام 1983 وهي تعـد نسبة ضئيلة، فالعادات والقيم الموروثة لا تزال تسيطر على المجتمع المصري."[1] أمـا في لبنان ففي دستور سنة 1947 جاء "كل المواطنين اللبنانيين متسـاوين في الوظـائف العمومية، دون أي تفضيل إلا بالكفاءة والاستحقاق."[2] وفي سوريا "في سـنة 1970 بلغت نسبة العاملات 10% ونضرا للتخلف الاجتماعي والركود الاقتصادي انخفضت النسبة سنة 1983 إلى 5 %."[3]

أما في دول الخليج فمجالات العمل الخاصة بالمرأة تكاد تكون واحدة، فعلاوة عن الأعمال المترلية كانت المرأة الريفية تساهم في المجال الزراعي من جني الثمـار وتربيـة الدواجن...الخ، إلى غاية اكتشاف الذهب الأسود حيث كان للتطـور الاقتصـادي والاجتماعي تأثير على مختلف المواقف، إذ استطاعت المرأة أن تخرج إلى ميدان العمل ولو بنسب ضئيلة جدا، حيث بلغت نسبة النساء العاملات سنة 1977 في السعودية 6.5 % مقابل 95.8 % تقوم بالأعمال المترلية،"أما في البحرين فبلغت نسبة العاملات

---

1 . هيفاء فوزي كبرة: **المرأة والتحولات الاقتصادية والاجتماعية**، دار طلاس، دمشق، ط1، 1987، ص98.

2 . BENATIA Farouk : **Le travail féminin en Algérie**, SNED, 1970, p30.

3 . هيفاء فوزي كبرة، مرجع سابق، ص99.

خلال فترة 1965 - 1971 من 9.5 % إلى 18.48 %، وفي الكويت بلغت نسبتهم عام 1978 بـ 7.8 % لترتفع في عام 1980 إلى 10.5 %"[1]

و الملاحظ أن دول الخليج تستعين باليد العاملة الأجنبية خاصة من أسيا نظرا لرسوخ الأفكار التقليدية ضد عمل المرأة خارج البيت فنجد أن المرأة الخليجية تتجه نحو مهن معينة كالتدريس و الطب.

أما في دول المغرب العربي فقد تميزت مجتمعاتها بتشابه الخصائص الثقافية نتيجة الظروف التاريخية التي مرت بها، هذه الظروف أثرت على البنية الاجتماعية الأسرية خاصة على مكانة المرأة ودورها في الأسرة و المجتمع، ففي تونس مثلا ومنذ الثلاثينات كانت هناك محاولات لتعزيز دور المرأة في المجتمع حيث كان الشيخ الطاهر الحداد من أوائل المدافعين عن المرأة من خلال اعتماده على القرآن الكريم، بعد الاستقلال دخلت المرأة مرحلة التشييد والبناء لتحقيق التنمية الشاملة والنهوض بالاقتصاد الوطني، فتضافرت جهود النساء مع الرجال بعد منحها الحقوق الاجتماعية والاقتصادية "ففي سنة 1956 كان هناك 7000 موظفة منهن 2000 بائعة وعاملة في مجال الخياطة، إن مشاركة المرأة في العمل الخارجي ليس دليل على أنها ذات كفاءة ودرجة علمية كبيرة بل على العكس فقد كانت نسبة عالية تتمركز في الصناعات النسيجية بنسبة 83.2 % وتشتغل في هذه المناصب غالبا لفترة مؤقتة حتى تكوين جهاز الزواج."[2] لا يختلف وضع المرأة المغربية كثيرا عن نضيرتها التونسية "ففي سنة 1952 نجد 160 ألف عاملة

---

1. هيفاء فوزي كبرة، مرجع سابق، ص106.

2 . LACOSTE- DUJARDIN Camille : **Des mères contre les femmes**, Maternité et Patriarcat du Magreb, La Découverte, Paris, 1985, p 249.

27 % منهن تتمركز في مجال الصناعة التقليديـــــــــــة و2 % في مجال الإدارة"[1]

إن الظروف الاجتماعية والثقافية تحدد مدى مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، لذلك نجد نسبة العاملات في المغرب تختلف باختلاف حالتها الشخصية "حيث بلغـــت نسبة المطلقات 46 % وهي أعلى نسبة نظرا لحاجتها الاقتصـــادية للمســـؤولية الـــتي تتحملها عن الأبناء بعد الطلاق، ثم الأرامل بنســـبة 23 % أمـــا نســـبة العـــاملات المتزوجات فتصل إلى 9 % والعازبات إلى 8 % وهذا راجع للعادات والتقاليـــد الـــتي تنظر بدونية لعمل المرأة."[2]

يعتبر التعليم من أهم العوامل التي ساعدت على دخول المرأة العربية سوق العمل، فاشتغالها في مختلف القطاعات الاقتصادية ليس دليل على تخلصها من ســـيطرة القـــيم والتقاليد التي يفرضها المجتمع العربي، وذلك رغم أنها استطاعت أن تحقق مكاســـب في مجالات كثيرة "وتشير بعض الإحصائيات إلى أن نسبة المشتغلات في المجتمع العـــربي لا تزال ضئيلة فمن هذه النسب نجد 5 % في قطر، السعودية ليبيـــا 8 % و20 % لبنـــان و تونس"[3]

2.2 - الاتجاهات المختلفة حول عمل المرأة العربية:

يعد عمل المرأة خارج البيت موضع نقاش مستمر في مجتمعاتنا العربية والإسلامية عموما، فهناك أصوات إن خفت في مجتمع ما تعلو في أخر تدعو إلى قـــرار المـــرأة في بيتها والانصراف إلى المهام الأسرية وحجتهم أن الإسلام أمر بهذا وفي هـــذا الصـــدد نناقش دعواهم.

---

1 . BENATIA Farouk: Ibid, p32

2. علي شلق وآخرون:**المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، ص.324

3. علي شلق وآخرون، نفس المرجع، ص266

القرآن لم ينص على تصريح للمرأة بالعمل وكذلك لم يفعل مع الرجل، ربما لأن كسب العيش بديهة، وربما لأنه يكاد يكون غريزة، ولا تصلح الحياة بدونه.

ففي القرن الثاني للهجرة حين أخذ الفقه شكلا واضحا متماسكا وضع الفقهاء قواعد تحد من حق المرأة، الزوجة في العمل أو تحرمه عليها تقريبا. وكان الهدف من ذلك محاولة حجب المرأة في البيت ومنع كل نشاط لها خارجه، وقد يبدو الأمر غريبا في ظل قواعد القرآن والسنة التي لم تقل بهذا إطلاقا، ولكن لفتاوى الفقهاء هذه عواملها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خاصة.

أما اليوم فقد ناقش الفقهاء عمل المرأة من خلال حديثهم عن حقوق الزوج أو علاقة الزوجين ببعضهما، والكثير منهم يقف ضد عملها خارج البيت مؤكدين أن وظيفتها الأساسية هي تكريس نفسها للعناية بالزوج والأطفال والمترل. ومن أصحاب هذا الاتجاه الرافض لعمل المرأة خارج البيت **رشيد رضا** معتمدا حجة الفطرة فيقول: "ومن مقتضى الفطرة اختصاص المرأة بالحمل والرضاعة وحضانة الأطفال وتربيتهم وتدبير المترل بجميع شؤونه."[1] ويوافقه **الحكيمي** على ذلك مضيفا سببا أخر هو عدم احتمالها الأشغال الشاقة خارج البيت. أما حجة **مصطفى السباعي** هي أنه مادامت النفقة واجبا شرعيا على الزوج فليس من حق الزوجة العمل. وهذا **أبو الأعلى المودودي** الذي اندفع يدعم رأيه بأسباب (علمية) عن قلة ذكاء المرأة وقابليتها الجسدية قياسا بالرجل، فيعتبر أنه في حالة الحمل "يبقى مجموعها العصبي مختلا على أشهر معدودة، ويضطرب فيها الاتزان الذهني وتعود عناصرها الروحية في حالة فوضى دائمة."[2]

---

1 . شيماء الصراف، مرجع سابق، ص226.

2 . شيماء الصراف، مرجع سابق، ص226.

في بداية القرن العشرين ظهرت بوادر الوعي بضرورة إنقاذ المرأة من التلاشـــي، من خلال عدد من المثقفين والمصلحين العرب للدفاع عنها مخترقين منظومـــة القـــيم والتقاليد السائدة في عصرهم وما شجعهم الظهور المفاجئ على الســـاحة السياســـية والثقافية لعدد من النساء اللاتي تلمسن ضرورة الانعتاق من حجب الدونية والتهميش. فهذا **سليم البستاني** يطالب بالمساواة فالعقل واحد في الذكور و الإنـــاث ولا أهميـــة لثبوت التفاوت الجنسي في قوته في النسبة العقلية بين الجنسين، كمـــا أنـــه لا أهميـــة لتفاوت القوة العقلية في جنس واحد لأن الكليات تعتبر الكل وتصرف النظـــر عـــن البعض.

وقد يفوق بعض الإناث بعض الذكور عقلا وقوة، أما العلامـــة **رفاعـــة رافـــع الطهطاوي** فقد دعا في كتابه (المرشد الأمين للبنات والبنين) إلى تعلـــيم المـــرأة لأنـــه يساعدها على أن تحدد لنفسها مكانا في الحياة ويعودها على العمل.

وهذا **الشيخ مصطفى الغلاييني** في كتابه (الإسلام وروح المدنية) يعتبر أن "المـــرأة المسلمة متأخرة عن سواها في العلوم والحضارة، ولكن ذلـــك مـــن جهـــل الرجـــل واستبداده وعدم اطلاعه على ما سنته لها الشريعة من حقوق، فالذنب راجع إليه لا إلى دينه"[1]

1. د. فاضل الأنصاري، مرجع سابق، ص 506.

المبحث الثاني: المرأة والتنشئة الاجتماعية.

التنشئة الاجتماعية هو الاصطلاح الذي تطلقه العلوم الاجتماعية على إحدى أهم العمليات الاجتماعية التي تطبع حياة الأفراد والجماعات، وتخضع تنشئة الطفل الذكر والطفل الأنثى إلى الثقافة الجزائرية المتوارثة. سوف نقوم بتعريف معنى التنشئة الاجتماعية ثم نحاول إبراز صورة المرأة في ضل الموروث الثقافي من خلال النقاط التالية:

أولا: تعريف التنشئة الاجتماعية.

ثانيا: صورة المرأة في ضل الموروث الثقافي.

ثالثا: التنشئة الاجتماعية للفتاة الجزائرية.

أولا : تعريف التنشئة الاجتماعية:

يكتسب الأفراد الأدوار داخل الأسرة من خلال التنشئة الاجتماعية التي تعد في علم النفس الاجتماعي "العملية التي يتعلم عن طريقها الفرد كيف يتكيف مع الجماعة، عند اكتسابه للسلوك الاجتماعي الذي توافق عليه، أو هي العملية الاجتماعية الأساسية التي يصبح الفرد عن طريقها مدمجا في جماعة اجتماعية من خلال تعلم ثقافتها ومعرفة دوره فيها"[1]

فهي عملية تعلم يتعلم الفرد من خلالها أنماط السلوك التي تأهله لان يكون متكيفا مع بيئته الاجتماعية وعضوا مندمجا في جماعته. هذا ما يؤكده أيضا عالم الانتروبولوجيا الثقافية هيركوفيتز حين عرف التنشئة الاجتماعية بقوله : "أنها تلك التكيفات التي

1. نخبة من الأساتذة: **المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، دون سنة، ص449.

يجب أن يقوم بها الفرد تجاه زملائه من أفراد جماعته، ابتداء من أسرته لتشمل في النهاية تجمعات من أنواع شتى، وهي التكيفات ذات الأهمية بالنسبة للفرد، إذ تجعله ذا وظيفة كاملة في المجتمع"[1]

ثانيا: صورة المرأة في ظل الموروث الثقافي:

أرست المورثات الثقافية السائدة صورة نمطية عن المرأة شكلها العديد من المتغيرات، من بينها أساليب التنشئة الاجتماعية... ودعمتها الأساليب الاتصالية وأكدها أصحاب الفكر الرجعي في المجتمع.

ويلعب أسلوب التنشئة الأسرية دور كبير، وهو الذي يتولاه بشكل أساسي الآباء الذين يرثون عادات وتقاليد مجتمعاتهم التي يعيشون فيها، مشكلين بذلك ضغوط حضارية يمارسونها على أبنائهم عن طريق تدعيم اتجاهات مقبولة في إطار المجتمع الذي يعيشون فيه، مع استبعاد أخرى ليس لها نفس الدرجة من التقبل والشيوع داخل تلك المجتمعات. من هنا تتضح أهمية دور الوالدين في تشكيل شخصية الأبناء باعتبارهم يملكون إمكانيات أكثر تأثير على النمو النفسي والاجتماعي للأبناء، فهم من ناحية الموصلون الأساسيون للمفاهيم الاجتماعية، ومن ناحية أخرى المهيمنون على تنشئة الأبناء بشكل مؤثر وفعال "ولأننا نعيش في حضارة تعطي الأولوية للطفل الذكر وتخصه بمميزات لا تحصل عليها الطفلة الأنثى ... تعامل الفتاة على أنها النوع الأضعف والأقل قدرة والأدنى مكانة"[2] وتسود تلك الفكرة لدى عامة الناس، حيث تشيع فكرة النقص الأنثوي التي ترجع الفروق بين الجنسين إلى عوامل وراثية "ذلك

1. محمد السويدي: **مفاهيم علم الاجتماع الثقافي ومصطلحاته**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991، ص.233
2 . د. ناهد رمزي: **المرأة والإعلام في عالم متغير**، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2001، ص197.

المنحى الذي توصلت الوسائل الموضوعية في القياس على عدم صحته، بل أرجعتـــه إلى عوامل التنشئة الاجتماعية التي تدعم الفروق بين الجنسين منـــذ المراحـــل العمـــــرية المبكرة."[1] وتشير العديد من الدراسات إلى أن قدرات الفتاة تهدر مع الزمن بعد مرحلة البلوغ...فالمتتبع لبحوث القدرات العقلية للفتيات منذ فجر حيـــاتهن حـــتى مرحلـــة الرشد، يلاحظ عدم وجود فروق جوهرية بينهن وبين الذكور، بل يتفوقن علـــيهم في مرحلة ما قبل التمدرس، وفي أعوام الدراسة الأولى في بعض جوانب الذكاء وحـــتى في القدرات اللفظية، فيبدأن الكلام واستخدام جمل أكثر طولا ويتحدثن بقدر أكبر مـــن الطلاقة ويدركن أكثر السلوك الاجتماعي المناسب.

لكن مع الوصول إلى مرحلة الرشد "يقل هذا التفـــوق فيتســـاوى الجنســـين أو يكادان، ثم يبدأ الرجل في التفوق في الحياة العملية"[2] في حين تحرم المرأة من التشـــجيع الكافي على التفوق والتنافس، بل يتم التأكيد على دورها الأنثوي التقليدي لكي تصبح قادرة على القيام بأدوارها داخل البيت كزوجة وأم. فتعزل عن المجتمع وكأنها مخلـــوق لايتأثر بمشكلاته العامة ولا يتفاعل مع متغيراته السياسية والاجتماعية أو الاقتصادية.

إن المجتمع يرسم للمرأة صورة نمطية يصعب الخروج من أسرها، وذلك من خلال مـــا تقدمه وسائل الإعلام المختلفة وأصحاب الإيديولوجية الفكرية التقليدية، حيث يؤكد حصر المرأة في أدوار محدودة لا تخرج عنها تتم عادة داخل البيت وليس خارجه.

ثالثا: التنشئة الاجتماعية للفتاة الجزائرية:

إن تقسيم الأدوار حسب الجنس في تغير مستمر وذلك مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي عرفها المجتمع، مما أدى إلى توسيع مجالات النساء من البيت

(1)-(2) . د. ناهد رمزي، نفس المرجع، ص198.

إلى الجامعة ثم إلى أماكن العمل، إلا أن هذا التغير لم يصل إلى درجة التخلـــي التـــام لتقسيم الأدوار بين الجنسين، فالأسرة الممتدة وعن طريق التنشئة الاجتماعية لاتـــزال تقوم بغرس القيم القديمة والقائمة على تقسيم الأدوار بين الجنسين، ولهـــذا فالمعـــايير الاجتماعية التي يتلقاها الفرد منذ الصغر تصبح بمثابة المحرك الأساسي لسلوكه ضـــمن مجال ودور محدد.

إن التنشئة الاجتماعية في الجزائر هي متطابقة في كل الوطن حيث أنهـــا كانـــت تستند إلى الأعراف المتداولة والدين والتقليد الفكري القديم. ويعتبر انتظار المولـــود في الأسرة التقليدية الجزائرية حدث بالغ الأهمية، لذا فإن الأولياء وقبل الميلاد يـــأملون أن يكون المولود ذكر وفي حال العكس فان الاستقبال يكون في سكوت تام، في جو بعيد عن الفرح والاحتفال بالمقارنة مع ميلاد الذكر؛ فهو يتلقى الترحيـــب مـــن خـــلال الزغاريد التي تطلقها النساء، فمنذ الطفولة تجد البنت نفسها مكبلة بالقيود الاجتماعية التي تتمثل في التربية، وللأم دور كبير في تلقين ابنتها كل القيم التي تتماشـــى وقـــيم المجتمع. ففي طفولتها لا يسمح لها باللعب إلا بالألعاب التي تتطلب سكون، كتقليـــد أمها في تربية الأطفال والعمل البيتي...مما يؤهلها إلى الدور المنتظر منها في المستقبل.
ولما تبلغ البنت سن الثانية عشر تقريبا تفصل عن الذكور لتحتك بأمها ليتم تحضيرهـــا "للمكانة والدور المنوطين بها، عبر سياق التربية التي تتلقاها"[1] تبدأ تساعد أمـــــها في عمل البيت والطرز والخياطة والطبخ أي تبدأ الأم في تحضير ابنتها لدورها المســـتقبلي فهو أمر جد طبيعي بالنسبة إليها. كما تربى الفتاة على حب العادات والأعـــــراف

1. ZERDOUMI Nefissa:**Enfant d'hier, l'éducation de l'rnfant en milieu traditionnel Algerien**, Paris, Maspero, 1970, P 189.

المتداولة وأهمها آداب السلوك والحشمة والتأدب في حضور الرجال والطاعة... وتعمل الأم على تربية ابنتها على الأخلاق السائدة في المجتمع، كعدم رفع الصوت عند الكلام خوفا مما قد يقوله الغير فيسيء لسمعتها، فالي جانب الأم يقوم أفـــراد آخـــرين مـــن الأسرة كالجدة والعمة والخالة وغيرها بغرس كل هذه القيم عند البنت. ومن بين المثل الخاصة التي تعلمها و ترسخها الأم في ذات ابنتها هي المثل التي تطبقها هي في حياتهـــا من حيث معاملتها لزوجها وأولادها فتعلمها كيف تكون أمّا صالحة وزوجة وفيـــة، وتغرس فيها الخوف إذا ما عارضت تلك القيم وخرجت عنها.

كما تعودها على خدمة الجنس الأخر أبوها وأخوها ثم زوجها في المستقبل الذي يعـــد بؤرة اهتمامها و محور حياتها والعناية بأموره وبراحته فهذا هو هدفها، فسلطة الرجـــل هي عماد البيت، وهكذا وبالنظر إلى طبيعة التكوين التربـــوي الاجتمـــاعي للـــذكر والأنثى في الأسرة الجزائرية "يتبين أن التنشئة الاجتماعية التقليدية تسير وفـــق نمـــوذج اجتماعي محدد مسبقا، يستمد مضامينه، أساليبه وطرقه ومشـــروعيته مـــن العـــادات والتقاليد والمعتقدات الشعبية والدينية."[1] أما اليوم فيمكننا ملاحظة تغير نسبي في تنشئة الفتاة، خاصة لدى الأسر الزواجية وهذا الـــتغير راجـــع إلى مســـاهمة المؤسســـات الاجتماعية في تنشئة الأبناء، فهي تساهم بصفة هامة على رفع العـــبء عـــن المـــرأة، فخروجها للعمل جعل من مكان وضع الأطفال أمرا مهما ومشكلا عويصـــا "تحـــول الأسرة من شكلها التقليدي إلى الأسرة النواة أي صغيرة الحجم وخروج المرأة للعمل، من أبرز العوامل التي مهدت للتفكير في إيجاد مؤسسات إيوائية وتربوية واجتماعيـــة، كدور الحضانة ورياض الأطفال في سن ما قبل الدخول المدرسي"[2]

1 . ZERDOUMI Nefissa, Ibid, P88.

2 . مراد الزعيمي: **مؤسسة التنشئة الاجتماعية**، منشورات جامعية باجي مختار، عنابة، 2006، ص67.

المبحث الثالث: العمل النسوي في الجزائر

يتميز المجتمع الجزائري بقيم وخصائص ثقافية خاصة نتيجة للظروف التاريخية التي مر بها، هذه الظروف التي أثرت كثيرا في البنية الاجتماعية للمجتمع، لاسيما البنى الأسرية وأكثر ما تغير فيها مكانة المرأة ودورها على المستويين الأسري والمجتمعي وقد تعزز دورها في المجتمع من خلال دخولها حلقة تاريخية في البناء والتشييد وقد ساهم في ذلك عدة عوامل ودوافع، فخروجها للعمل له علاقة بالأحداث التاريخية التي مر بها المجتمع وكذا الحاجة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية من خلال:

أولا: التقسيم الجنسي للعمل.

ثانيا: دوافع خروج المرأة للعمل.

أولا: التقسيم الجنسي للعمل:

يعتبر أغوست كونت أن العمل يساهم في ديناميكية المجتمع، فيرى أن "القوة الاجتماعية مستمدة في حقيقتها من تضامن الأفراد واتحادهم، ومشاركتهم في العمل وتوزيع الوظائف فيما بينهم."[1] فوجود نشاطات مختلفة في المجتمع من خلال تقسيم العمل هذا يؤدي إلى "تحقيق التكامل والتضامن بين الأنظمة الاجتماعية المختلفة في المجتمعات المعاصرة."[2] هذه المجتمعات التي وصلت إلى درجة كبيرة من التعقيد مما أدى بالضرورة إلى تقسيم العمل بين أفراده من خلال تنوع الأنشطة.

---

1 . عدلي علي أبو طاحون: **في النظريات الاجتماعية المعاصرة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، بدون سنة، ص.86

2 . عدلي علي أبو طاحون، نفس المرجع، ص119

وعندما نتحدث عن تقسيم العمل يتبادر إلى الذهن التقسيم الجنسـي للعمـل، خاصة مع الدخول الكبير للنساء في مجال العمل وبروزهن في مهن ومجالات معينة على حساب مهن أخرى، هذا التقسيم يرجعه بعض الباحثين إلى الفوارق الجسمية المكونـة لـكل منهما فهي تحدد قدرات كل واحد من الجنسين على القيام بعمل دون أخـر فالنساء تتمركز في قطاع الخدمات: للتعليم والتمريض و الإدارة فهي في نظر المجتمـع مناسبة للمرأة. هذا التقسيم الجنسي للعمل جاء نتيجة التربية والتنشئة الاجتماعية الـتي يتلقاها كل واحد منهما منذ طفولته فتلعب دورا هاما في تحديد المهام والوظائف.

وهناك من يرى أن تقسيم العمل بين الجنسين هو شكل غير طبيعي كمـا يـراه دوركايم، لأنه قائم على تقسيم غير عادل بين الأفراد والوظائف، أما رجال الاقتصـاد فيرون أنه إهدار للكفاءات والإمكانيات، فالمرأة نصف المجتمع وبالتالي تحـوي علـى نصف اليد العاملة النشيطة، فجمودها يشكل عبء على المجتمع لأنها سـتكون قـوة مستهلكة فقط لذلك يجب استغلالها من أجل الرفع من التنمية الاقتصادية للمجتمـع، ولا يتم ذلك إلا من خلال تحقيق المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات.

إن مفهوم المساواة هنا يرتكز على مدى مساهمة المرأة في الإنتاج خارج المنزل مـن خلال منحها فرص اقتصادية وسياسية متساوية من أجل التنافس مع الرجـل، ولقـد "وجدت المرأة أن المساواة القانونية لا تعني بالضرورة العدل في الانتفاع، فمثلا نجد أنه من الممكن إعطاء فرصة متساوية للثعلب والبجعة للأكل من طبق واحد ولكن مـن يأخذ أكثر يعتمد على ما إذا كان الطبق واسعا وضحلا ليناسب الثعلـب أم عميقـا وضيقا ليناسب البجعة"[1] لذلك ومن أجل تأثير عادل يجب أن يتاح لكل منهما أكل

1 . أ. سمية اليونس غانم: **دليل الرائد الريفي**، جمعية تنظيم الأسرة السورية، دمشق،1999، ص99.

نصيبه من الطبق الخاص به.

وقد ظهر في السنوات الأخيرة مفهوم جديد لتنمية المرأة بهدف تحقيــق التوزيــع العادل في الأدوار والمسؤوليات بين الرجل والمرأة في مختلف الأنشطة والأعمال كمــا ونوعا، مع الأخذ بالاعتبار العوامل البيولوجية المولودة مع الإنسانية، وهي ثابتة غــير قابلة للتغيير في تكوين الشخصية وهذه العوامل الأخيرة تختلف من مكان لأخر ومــن زمن لأخر وتتمثل في الأدوار والمسؤوليات التي يحددها المجتمع لكل منهما ويطلق على هذا المفهوم بالانجليزية **gender** يقابلها بالعربية **" النوع الجنسي"** فقد جاء مفهــوم الجندر ليحقق العدالة في توزيع الأدوار والمسؤوليات بين المرأة والرجــل في مختلــف الأنشطة والأعمال كما وكيفا مع الأخذ بعين الاعتبار الأتي:

- كون الجنس: الصفة البيولوجية والتي تولد مع الإنسان وغير قابلة للتغيير حيث:
  - النساء وحدهن يستطعن الإنجاب.
  - الرجال وحدهم يستطيعون الإخصاب.
- كون الجندر: الخصائص المكتسبة اجتماعيا ولا تولد مع الإنســان، قابلــة للتغــيير وليست عالمية وتختلف حسب الزمان والمكان والثقافة والمجتمع...الخ[1].

ثانيا: دوافع خروج المرأة للعمل:

إن خروج المرأة للعمل جاء نتيجة عوامل عدة بعضها كــان نتيجــة للأحــداث التاريخية التي مر بها المجتمع الجزائري، والبعض الأخر كــان للحاجــة الاقتصــادية و الاجتماعية والثقافية والسياسية.

1 . أ. سمية اليونس غانم، مرجع سابق، ص101.

1 - الدافع التاريخي:

إن إقحام الجزائر في الحربين العالميتين كان دافع أساسي لخروج المرأة للعمل، فقد كانت النساء والفتيات خلال الحربين تقوم بالعديد من الأعمـــال و الوظـــائف الـــتي كانت من همام الرجل، بسبب تجنيده في جيوش الاحتلال للمشاركة في الحرب.

أما خلال حرب التحرير الوطني فقد شاركت المرأة إلى جانب الرجل، بل كان لها دور مهم حيث كانت الممرضة، المسبلة، المحاربة وكذا همزة وصل بين الثوار، وناقلـــة للمؤونة...الخ. لدرجة أن زميلها الرجل في الحرب لم يرى أنها أقل شأن، ولكن زميلة تعاني معه وفي نفس الوقت وبالتالي مشاركة المرأة في الحرب إلى جانب الرجل ســـاهم في تعرفها بشخصيتها وإمكانياتها. هذا ما فتح لها المجال وأعطاها أكثر ثقة للدخول إلى عالم الشغل بعد الاستقلال.

2 - الدافع الاقتصادي:

تعد الحاجة الاقتصادية من أهم الدوافع لخروج المرأة للعمل، إما من أجل رفـــع المستوى المعيشي للأسرة، وإما لغياب العائل لهذه الأسرة، فهذا ما يدفع بالمرأة للبحث عن العمل فغلاء المعيشة وتزايد أعبائها والتطلع إلى حياة أفضل ساهمت في خروجهـــا عن نمط الحياة التقليدية إلى حياة العمل الذي زاد من واجباتها من خلال أدائهـــا أدوار جديدة، وفي هذا الصدد يقول د.بوتفنوشت "أن 85 % من النساء العاملات يصـــرفن أجرتهن في حاجيات البيت أو يصرفن جزء منها. أما اللائـــي لا يضـــعن أجـــرتهن في ميزانية الأسرة فعددهن قليل جدا أي يمثلن حوالي 15% فقط، أي أن 8 من 10 منهن يخرجن للعمل من أجل تلبية حاجيات الأسرة"[1] إن غياب العائل يدفع بالمرأة للخروج

1 . د. مصطفى بوتفنوشت: **العائلة الجزائرية التطور والخصائص**، تر: دمري أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص84.

للعمل ففي المغرب مثلا 46 % من العاملات هن مطلقات، وذلـــك راجـــع للحاجـــة الاقتصادية بسبب غياب العائل وتعتبر المرأة نصف المجتمع فهي القوة النشيطة القادرة على زيادة النمو الاقتصادي، ولذلك أصبحت تعطى لها أهمية في مشاريع التنمية الاقتصادية.

3 - الدافع الاجتماعي والثقافي:

إن تعليم المرأة قد عرف تطور هام وقد ساهم بصورة كبيرة في خروجها للعمـــل "ففي سنة1837 وفي مقال لجريدة (الأخبار) كشـــف أنـــه لا توجـــد أي مســـلمة تتمدرس"[1] وبعد الاستقلال كان 86 % من الجزائريات أميات. أما اليوم فقد أصـــبح التعليم إجباري ودون تمييز بين الجنسين إناث وذكور بين 6 و14سنة "حيث ارتفعت نسبة تمدرس النساء من 36.9 % سنة 1966 إلى 80.73 % في سنة 1998"[2] هذا ما دفع عجلة التغير النسوي، وخلق وعيا واضحا بذاتها، ومكانتها ودورها في المجتمـــع و الأسرة. فوعي المرأة الثقافي رفع من إمكانياتها في العمل، ومنحها إحســـاس بقيمتـــها وتحررها بالتدريج من سيطرة الرجل وسلطان العادات والتقاليد و الأعراف التي تـــدني من مكانتها وتقلل من أهميتها، ومن أهمية تعلمها وإسهامها في قوة العمل أو دورها في تنمية المجتمع والنهوض به.

4 - الدافع السياسي والقانوني:

لم يعترف بأهمية دور المرأة في المجتمع الجزائري إلا بعد اندلاع الثورة التحريريـــة، إذ برزت فيها بعدما خرفت عادات وتقاليد المجتمع الذي ربطها بالضعف والمكانة

1. BENATIA Farouk, Ibid,p33.

2 . المرأة والرجل في الجزائر: صورة إحصائية، المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، تقرير نهائي، مارس 2000، ص5.

المتدنية والأقل قدرة، فأظهرت إمكانياتها من خلال التضحية والمقاومة.

وقد اعترفت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال بحقوق المرأة فقد اعتبرت أن "كل المواطنين من الجنسين لهم نفس الحقوق والواجبات" كما ركز ميثاق الجزائر على مسألة المساواة بين الرجل والمرأة، حيث نص على ضرورة مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي الذي يمكنها من التخلص من القيم الاجتماعية التقليدية والتطلع إلى أفاق جديدة. كما جاء في الدستور الصادر في 1989 و المعدل في 1996 يكفل مبدأ المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات حيث ينص على أن "المواطنين متساوين أمام القانون ولا يمكن أن يسود أي تمييز بسبب مكان الولادة أو العرق أو الجنس أو المعتقد، أو أي ظرف أو حالة شخصية أو اجتماعية."[1]

1 . المرأة والرجل في الجزائر، مرجع سابق، ص3.

المبحث الرابع: البنية التطورية لعمل المرأة في الجزائر:

يرتبط تطور العمل النسوي في الجزائر بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية عامة ويمكن ملاحظتها من خلال قيمة العمل للمجتمع عموما، وعلى الرغم من السياسات المشجعة لمشاركة هذه الأخيرة في قوة العمل إلا أنها بقيت ضئيلة مقارنة بمشاركة الرجل وهذا راجع لعوامل مختلفة كالثقافة والتقاليد المسيطرة على المجتمع، ولا تعتبر المرأة العاملة بنية متجانسة حيث تحكمها متغيرات مختلفة كالجنس في اختيار النشاط والمستوى التعليمي وهذا ما سنحاول إظهاره في هذا المبحث :

أولا: تاريخ العمل النسوي في الجزائر.

ثانيا: واقع عمل المرأة في الجزائر.

ثالثا: أثار ومشاكل المرأة العاملة.

أولا: تاريخ العمل النسوي في الجزائر:

كان الناس في القديم يقتاتون من محاصيل الأرض الطبيعية كقطف الثمار، وكان الرجل والمرأة يقومان بهذه المهمة على السواء أي الجمع والقطف والالتقاط، لذلك كانت هناك مساواة في الحقوق والواجبات بين الرجل و المرأة وكانوا يخضعون لظروف متساوية والتي تتلاءم مع الطبيعة، بعد ذلك مع مجيء نظام الصيد والقنص لم يعد الغذاء النباتي أساس النظام الاقتصادي فظهر التقسيم الطبيعي للعمل على أساس الجنس. فالصيد أصبح من خصائص الرجال و أصبحت المرأة مختصة بالأعمال البيتية، لذلك أصبحت أهمية الرجل الاقتصادية أكثر من المرأة هذا ما ولد شعور التفوق لدى الرجل. في هذه الفترة مع بقاء المرأة في البيت أثناء غياب الرجل للصيد، أخذت تقوم بشيء من الزراعة الأولية باستعمال المساحات الصغيرة لزراعة الحبوب حول المسكن

وتؤمن غذاء أكثر ضمانا من الصيد والقنص.
هذا ما مكنهم من اعتماد حياة أكثر استقرار، وبذلك أخذت المرأة أهمية كبرى تبعا لدورها الاقتصادي. بعد ذلك وفي مرحلة لاحقة تم تدجين بعض الحيوانات و استخدامها في غذائه ونقله، وأصبح الرجل راعيا للمواشي كما أن الغذاء الحيواني أصبح هو الأساس في هذه المرحلة. هكذا كان الرجل يرعى المواشي ويقدم الغذاء للمرأة وما عليها إلا طهيه وبالتالي برزت سيطرة الرجل على المرأة.

1 - عمل المرأة الجزائرية في القديم:

لقد مكن الإسلام المرأة من الحصول على الحقوق المدنية و الاجتماعية، وأبرز مكانتها ورفع من شأنها، فالاعتراف بالمرأة وحقوقها سمح لها بمجالسة العلماء وفتح لها ميادين تعلم القران والفقه، إن دخول المرأة إلى ميادين العمل في عهد الفتوحات الإسلامية أعطى للمرأة العربية عامة والجزائرية خاصة تأشيرة الدخول إلى سوق العمل أي العمل المنتج. ففي الجزائر عرفت الأسرة ولا سيما أوضاع المرأة تغيرات كبيرة نظرا للأوضاع التاريخية التي مر بها المجتمع الجزائري، فبعدما كانت الحالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أوجها، وانعكاساتها الايجابية على المرأة من خلال حصولها على حق التعليم و العمل وتحقيق المساواة مع الرجل، جاءت فترة الحكم العثماني الذي انعكس على الحياة الاجتماعية للأفراد، أما المرأة فعادت إلى مكانتها التي كانت عليها بحيث اعتبر خروجها من البيت مذلة لأسرتها وعملها هو إنقاص من رجولة رجلها، أما المتزوجة فمهامها واضحة من ترتيب المترل ، وغزل الصوف وصناعة الملابس وصناعة الأغذية، بالإضافة إلى دورها الرئيسي في تنشئة الأطفال وفق فيم وتقاليد المجتمع.

كان الاقتصاد الجزائري يتميز بنظام اقتصاد ريفي عائلي، حيث كانت العائلة الكبيرة لها ممتلكاتها وعقاراتها وأراضيها ومنها تكسب عيشها وتحفظ لأبنائها العمل المستديم في أرضهم، إذ كان معظم أفراد المجتمع يعيشون على الفلاحة لأن المجتمع الجزائري مجتمع زراعي بالدرجة الأولى، وهذا يعني أن محور العمل هو الأرض والزراعة المرتبطة مباشرة بالأسرة الممتدة و المرتبطة هي بدورها بالأرض وبالاقتصاد الاكتفائي. إن النظام الأبوي في العائلة التقليدية الجزائرية يقوم على أساس اختلاف المكانة بين الجنسين، إذ تتحدد مكانة المرأة من خلال وصاية الرجل عليها سواء أباها أو زوجها بعد الزواج، وقد كان عملها ينحصر في تدبير شؤون المترل من أشغال مترلية وتسيير ميزانية الأسرة وضمان صيانة المترل الكبير الذي يعيش فيه عدد كبير من الأفراد، كما أنها المسؤلة الأولى على رعاية وتربية أطفالها. وكانت المرأة الريفية تمارس بعض النشاطات خارج المجال الداخلي المخصص لها من خلال قيامها ببعض النشاطات المكملة للعمل الزراعي كالرعي والنسيج وغيرها والذي يعتبر عمل مساعد للنشاط الإنتاجي للعائلة حيث أن المرأة كانت تشارك الرجل في مواجهة الحياة الريفية الصعبة وذلك بمساهمتها في الأعمال الشاقة الأمر الذي أعطى لها مكانة مرموقة داخل الأسرة. والجدول الموالي يوضح لنا كيفية تقسيم النشاطات بين الجنسين:

الجدول 01: تقسيم النشاطات بين الجنسين[1]

	النساء	الرجال	مشاركة الاثنين
الأعمال الفلاحية	جلب الذبال، جني البلوط، تحويل الزيتون إلى زيت في المترل، تجفيف بعض الفواكه	الحرث، الزرع	جمع الحصاد، الاعتناء بالحقل من الأعشاب الضارة، قطف جمع التين والزيتون
تربية المواشي	العناية العامة لهم، صيانة الإسطبل، حلب المواشي، العناية بحظيرة الدواجن	شراء وبيع المواشي	
الحرف اليدوية	الفخار، صنع الأواني المترلية، النسيج لأفراد العائلة	نحت السلاح، الحلي	
أعمال مترلية	صيانة المترل، الطبخ، رعاية الأطفال، جلب الماء، الحطب، حصاد الزرع (خضر وفواكه)	شراء لوازم مكملة من الحانوت أو السوق	
بناء المترل	لبس الداخل، إحضار لوازم البناء، تزيين حيطان المترل وذلك بنفس الرسومات التي تضعها على الفخار		بناء هيكل الدار، المهمات الشاقة في البناء

من خلال الجدول نلاحظ أنه إضافة إلى الأعمال اليومية التي تقوم بها المرأة من أعمال مترلية كالطبخ ورعاية الأطفال وجلب الماء وغيرها تقوم بعدة نشاطات من

1- ABROUS Dahbia, **L'honneur face au travail des femme en Algérie**, Histoire et Perspective Méditerranéennes, Paris, P31.

العمل الفلاحي كقطف الثمار وتشارك الزوج في جني الزيتون وتحويله إلى زيت، تجمع الحطب وتخزن الحبوب الجافة، كما تقوم أيضا بغزل الصوف وصناعة الأواني المترلية من الفخار، حيث تحتفظ بجزء للاستعمال والجزء الأخر تبيعه لمساعدة زوجها في ميزانية الأسرة. فمن خلال هذه النشاطات التي تقوم بها المرأة في المجتمع التقليدي تكتسب المرأة الماهرة والخبيرة مكانة تعترف بها الجماعة.

رغم هذا الكم الهائل من النشاطات التي تقوم بها المرأة في المجتمع الجزائري التقليدي ومشاركتها للرجل في بعض الأعمال، إلا أن عملها خارج المترل يعد امتداد لعملها داخل المترل لا يتعدى نطاق الأسرة ويندرج في طبيعتها الفطرية، وخروجها لممارسة عمل مأجور كان منبوذا من المجتمع التقليدي حيث كان "سيعتبر بمثابة استقالة للزوج وضعف في سلطته... فالرجل الذي له أخت أو زوجة أو ابنة تمارس نشاط ما مأجور لا يعتبر رجلا"[1]

2 ـ عمل المرأة أثناء فترة الاحتلال:

إن استعمار الجزائر واحتلالها حطم اقتصاد الأسرة الجزائرية من خلال تجريدهم من الأراضي التي تسترزق منها، ويعمل فيها أفرادها هذا ما يعد بداية لمرحلة التغيير في مجال العمل. حيث بعدما كان الاقتصاد العائلي يقوم على أساس الاكتفاء الذاتي وبعد تجريد المستعمر الفلاحين من أراضيهم وممتلكاتهم، أصبح الفلاحين الجزائريين يشتغلون لدى المستعمر تحت ما يعرف بنظام الخامسة، إذ أصبح عبد بعد أن كان سيدا. فأخذ المحتل للأراضي لم يكن يهدف إلى إفقار وتجويع الأهالي ولكن كان يرمي إلى استلاب

1. KHOUDJA Souad: **A comme Algérienne**, Enal, Alger, 1991, P 112,113.

المعايير الثقافية حيث أن الأرض كانت مصدر إنتاج الثقافة أيضا.

مع بداية الثورة التحريرية كان على أفراد المجتمع وخاصة الرجال الالتحاق بصفوف المجاهدين للمشاركة في ثورة التحرير ضد من سلبوهم شخصيتهم وهويتهم تاركين ورائهم زوجات وأطفال لا عائل لهم يموتون من الجوع،فوجدت المرأة نفسها وبصفتها أم، أخت زوجة مسئولة على إعالة الأطفال وتربيتهم. هذا ما دفع بالمرأة للخروج من بيتها للبحث عن عمل لسد حاجاتها وأبنائها.

فالفقر والحاجة هي التي أرغمت المرأة الجزائرية ترك بيتها و دخول سوق العمل خارجه، أثناء الثورة كانت المرأة تمارس العمل بأجور زهيدة حيث لم يكن لديها الخيار باعتبار مكانتها العلمية المتدنية وانعدام الخبرة المهنية، فكانت تعمل في خدمة بيوت المعمرين والبورجوازيين، فأصبحت مصدر اقتصادي يلبي حاجات الأسرة الضرورية. إن عمل المرأة في تلك الفترة لم ينحصر في هذا المجال فحسب، بل تعدى ذلك نظرا للظروف التي كان يعيشها المجتمع الجزائري تحت رحمة المستعمر، فخرجت للعمل النضالي أين أثبتت قدرتها على تحمل مسؤوليات أكبر من مسؤولياتها العائلية، فلم يعد ينظر لها بتلك النظرة التقليدية التي تجعل منها إنسانة لا تقدر على العيش خارج بيتها بعيدا عن مرأى أبيها أو أخيها أو زوجها، فشاركت في حرب التحرير في مجال التمريض والاتصال والقيام بعمليات فدائية، كما فرضت عليها مشاركتها في الثورة التنقل بعيدا عن البيت لفترات طويلة، حيث كانت تعيش جنبا إلى جنب مع الرجل في الجبال لمحاربة المستعمر. فمشاركة المرأة الجزائرية في العمل المسلح مكنها من القيام بأدوار لم تعهدها من قبل وبالتالي الحصول على مكانة مرموقة في أسرتها والمجتمع.

أما إذا قمنا بعقد مقارنة بين الفترتين، أي قبل الثورة وأثناءها فيما يخص وضعية المرأة، فإننا نلاحظ أنه لم يعترف بمكانتها ولا بدورها إلا بعد اندلاع الثورة، حيث يمكن القول أنها برزت على صعيد الكفاح الثوري بعد أن استطاعت أن تمزق وتخترق عادات وتقاليد المجتمع التي جعلت منها كائن ضعيف تابع لا قيمة له. فأظهرت بذلك قدراتها وإمكانياتها واستعدادها للتضحية، كما كانت الثورة فرصة سنحت لها لتفجير كل طاقاتها نظرا للتنشئة الاجتماعية التي كانت تعدها للحياة الزوجية والإنجاب والتربية فحسب.

إن مشاركتها في العمل المسلح لم يكن أمر هين وهذا نظرا للنسق القيمي التقليدي السائد في المجتمع، والذي كان يشكل عراقيل وحواجز كان يجب على المرأة مجابهتها والتصدي لها بكل شجاعة.

3 ـ عمل المرأة في فترة الاستقلال:

بعد سنوات الكفاح خرج المجتمع الجزائري من الحرب محطم على مستوى هياكله الاقتصادية و السياسية والاجتماعية، ومن أجل النهوض به وضعت عدة برامج ومخططات تنموية ومن أهمها انتشار مجانية التعليم لجميع أفراد المجتمع باختلاف طبقاتهم وانتماءاتهم وجنسهم ـ ذكر، أنثى- فلإقبال على المدارس و الجامعات فتح مجال العمل المهني للمرأة وذلك من أجل المشاركة في عملية البناء والتشييد.

إلا أن العمل النسوي في المجتمع الجزائري بقي ضعيفا خاصة في الأرياف، وذلك راجع إلى ثقافة المجتمع الجزائري التي تنظر بسلبية للعمل النسوي، وكذا سيطرة العادات والتقاليد على عقلية الناس."فالعمل النسوي لا يزال معركة قاسية تقوم بها النساء لوحدها، ضد كل سلاسل التجميد والحصار أين مشاعر الشرف الرجالي تأخذ مكانا

مركزيا"[1]

بعد الاستقلال مباشرة أين كانت كل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية محطمة، شهد المجتمع الجزائري تغيرات في مختلف الميادين الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، خاصة بعد انتهاج سياسة التصنيع التي كانت تهدف إلى مشاركة كل أفراد المجتمع رجال ونساء في تنمية البلاد. إن انتقال الإنتاج من النمط الزراعي إلى النمط الصناعي مكن المرأة من الخروج والدخول في مختلف القطاعات وبالتالي المساهمة في مرحلة التنمية الاجتماعية، وقد ساعدها في ذلك حصولها على درجات علمية أعطت لها مكانة خاصة إلى جانب الرجل.

إن مشاركة المرأة الجزائرية في ميدان العمل إلى جانب الرجل بعد الاستقلال تعد امتداد لكفاحها من أجل تحرير البلاد من المستعمر، و لم تقتصر مشاركة المرأة في المناطق الحضرية فحسب بل كانت تشمل المناطق الريفية أيضا ولو بنسبة ضعيفة.

ثانيا: واقع عمل المرأة في الجزائر:

يرتبط العمل النسوي في الجزائر بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية عامة، وكان للتعليم دور هام في تغيير حياة المرأة حيث بفضله تمكنت من الخروج من البيت، هذا إضافة إلى محاولات الدولة في إدماجها في عملية التنمية. إلا أن نسبة العمل النسوي في الجزائر تشكل أقل النسب في العالم، فبالرغم من أن بعض الدول تشترك معها في الثقافة والدين ، إلا أنها لم تصل لنسبتهم والجدول التالي يبين نسبة النشاط النسائي في المدينة والريف بين سنتي 1966 - 1977.

1.KHOUDJA Souad, Ibid, P 116.

الجدول 02: نسبة النشاط النسوي لسنة 1966-1977 [1]

السنـــــة	المدينـــــــــة	الريــــــف	المعدل الإجمالي
1966	2 .92	1 .12	1. 82
1977	5 .12	0 .83	2 .61

إن دخول المرأة ميدان العمل في المدينة والريف أحدث تغيرات في بنيـــة العائلـــة الجزائرية، حيث انتقلت من الشكل الجماعي و الزراعي للإنتاج إلى الشكل الصـــناعي أي ظهور نموذج الأسرة النواة، كما أحدث خروج المرأة للعمل تغييرات على مكانـــة المرأة ودورها رغم أن السلطة بقيت للرجل، حيث تمكنت المرأة من الخروج من ذلك العالم المغلق داخل البيت و أصبح بإمكانها التكفل باحتياجاتها الاقتصادية.

أما الجدول التالي فيمثل نسبة النساء العاملات بين سنوات السبعين و التسعين:

الجدول 03: نسبة النساء العاملات لسنة 1977 - 1996 [2]

السنة	**1977**	**1982**	**1992**	**1996**
إجمالي السكان العاملين	2336970	34739000	4543000	5274000
النساء العاملات	180230	348000	528000	625000
نســـبة العمـــل النسوي مـــن إجمـــالي العمل	——	4.8	8.2	11.85

1 . عبد القادر جغلول: **المرأة الجزائرية**، تر: سليم قسطون، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، ط3، 1983، ص25.

2 . وزارة التضامن الوطني: **المرأة الجزائرية وأفاق الألفية الثالثة**، مارس 1999، ص30.

من خلال الجدولين السابقين يتضح أن نسبة النشاط المهني النسوي بين سنة 1966 الى غاية 1996 قد مرّ من نسبة 1.82% سنة 1966 إلى 2.61 % عام 1977، ثم ارتفعت إلى غاية 4.8 % سنة 1982 ورغم أن العمل النسوي قد تضاعف عدة مرات منذ الاستقلال إلا أنه لا يمثل إلا نسبة 11.85 % من السكان الناشطين والنساء الناشطات واللائي تتراوح أعمارهم بين 16 و59 سنة. ويكن تلخيص الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء في الجدول الأتي:

الجدول 04: الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء الجزائريات 1996 [1]

الوضعية الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية %
نساء عاملات	625000	7.56
نساء عاطلات عن العمل	363000	4.39
نساء ماكثات بالبيت	6016000	72.74
نساء متقاعدات	160000	1.93
طالبات وثانويات	747000	9.03
وضعيات أخرى	360000	4.35
المجموع	8271000	100

لقد تم التأكيد على حق العمل في كل النصوص الأساسية (الدستور، التشريع الخاص بالعمل) إلا أنه يوجد فرق بين الحقوق المكرسة في التشريع وممارسة النساء للعمل. هذا ما يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه، إذ أن نسبة النساء الماكثات بالبيت

1 . وزارة التضامن الوطني، مرجع سابق، ص30.

يصل إلى 72.74 % مقابل 7.56 % فقط من النساء العاملات، هذا ما يعكس مدى سيطرت القيم والثقافة التقليدية للمجتمع الجزائري، أمـا فيمـا يخـص الطالبـات والثانويات فتقدر بـ 9.03 % هذا ما يوضح أن للتعليم أهمية متزايـدة في المجتمـع والأسرة الجزائرية أما فيما يخص نسبة العاطلات عن العمل تصـل إلى 4.39% هـذا راجع لظاهرة البطالة التي تمس كلا الجنسين.

أما نسبة المتقاعدات فلا تتعدى 1.93 % هذا راجع إلى أن ظاهرة عمل المرأة حديثـة في المجتمع الجزائري. وإذا كان إدماج المرأة في الحياة المهنية لا يطرح أي مشكل مـن الناحية المبدئية، إلا أنه على مستوى الممارسة الأمر مغاير فتواجد المـرأة في مختلـف القطاعات المهنية يبقى ضعيفا هذا ما سيوضحه لنا الجدول الموالي:

جدول 05: توزيع النساء العاملات حسب قطاع النشاط 1996[1]

القطاع	العاملات	النسبة المئوية %
الفلاحة	11	% 1.76
الصناعة	46	% 7.36
الأشغال العمومية والبناء	12	% 1.92
التجارة	29	% 4.64
الخدمات	144	% 23.04
الإدارة	383	% 61.28
المجمـــوع	625	% 100

رسم بياني(01): دائرة نسبية تبين توزيع النساء العاملات حسب قطاع النشاط 1996

الفلاحة
الصناعة
الاشغل العمومية والبناء
التجارة
الخدمات
الادارة

1 . وزارة التضامن الوطني، مرجع سابق، ص32.

من خلال الجدول يتبين أن تمركز النساء في قطاع الإدارة يحتل أعلى نسبة وتقدرب 61.28 % ثم يليها قطاع الخدمات بنسبة 23.04 % هذا الإقبال الكبير يرجع إلى نوع الشهادة أو الكفاءة التي حصلت عليها المرأة، والتي عادة ما تؤهلها إلى العمل في هذه القطاعات. ونلاحظ انخفاض نسبة مساهمة المرأة في القطاعات الأخرى وذلك يرجع إلى طبيعة المرأة الفيزيولوجية، فانخفاض نسبة تمركزها في قطاع الصناعة يرجع لكونها أعمال ومهن رجالية، فالقيم والمعايير السائدة في المجتمع تلعب دور في تحديد نوع المهن الخاصة بالمرأة. والجدول التالي يبين المستوى التعليمي للنساء العاملات لسنة 1996.

الجدول 06: توزيع العاملات حسب المستوى الدراسي سنة 1996 [1]

المستوى الدراسي	**بدون مستوى دراسي**	**تعرف القراءة والكتابة**	**ابتدائي**	**متوسط**	**ثانوي**	**جامعي**	**المجموع**
العدد	83	9	58	141	230	104	625
النسبة %	13.28	1.44	9.28	22.56	36.80	16.64	100

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع المستوى الدراسي بالنسبة للنساء العاملات، حيث وحسب الدراسات المعدة في هذا المجال "هناك 53.44 % من النساء العاملات لديهن مستوى دراسي ثانوي أو جامعي بينما لا تتجاوز هذه النسبة الربع لدى الذكور"[2]

1 . وزارة التضامن الوطني، مرجع سابق، ص31.

2. الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، **التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بيجين + 15**، بدون سنة، ص16.

فالمستوي التعليمي للمرأة يلعب دور هام في ممارستها لمهنة ما. وتشجيع الدولة لتعليم الفتات وتوفر وسائل النقل والمواصلات سمحت للمرأة بالتمدرس والوصول إلى أعلـــى المستويات العلمية، مما جعلها أكثر مطالبة بالعمل عـــن نظيراتها ذات المســتويات الدراسية الأقل.

قدر العدد الإجمالي للسكان في جانفي 2007 بـــ 33.1 مليون نسمة منهم 16.934.472امرأة (50.5% رجال و49.5% نساء)، وبلغت نسبة السكان النشطين 41.7% سنة 2008 من المجموع العام للسكان.

أما نسبة العمالة النسوية فقد قدرت بنسبة 16,9% دون احتساب اليد العاملة النسوية في القطاع الفلاحي والقطاع غير الرسمي الذي يمتص أكثر من 51% من بين النساء النشطات مقابل 54% لدى الرجال. ومن بين أهم خصائص عمل المرأة الجزائرية، هي ارتفاع نسبة النساء فـــي بعض الفروع والأسلاك المهنية مثل التعليم والتربية أكثر من 60% (سنة 2007)، الصحة 60% (سنة 2007) والقضاء أكثر من 36.82% (جويلية 2008)[1]

ثالثا: أثار عمل المرأة على:

1 - الأسرة:

إن إقبال المرأة على العمل خارج المترل قد أدى إلى إحداث تغــيرات عـــدة في محيط الأسرة خاصة الحضرية منها، حيث أن إقبال الزوجة الأم على العمـــل أكســـبها مكانة لم تكسبها من قبل، إذ لم تعد الأم تسعى لإنجاب عدد كبير من الأبناء خاصة

1. الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، مرجع سابق، ص15.

الذكور منهم من أجل الحصول على مكانة داخل الأسرة، بل أصبحت تعزز مكانتها بالعمل الخارجي الذي يأخذ معظم وقتها، الأمر الذي أدى إلى إتباعها أسلوب تحديد النسل. فالظروف التي تعيشها المرأة اليوم بين العمل المهني و العمل داخل البيت تؤثر على حجم الأسرة، فعلى المرأة التوفيق بين مختلف الأعمال داخل البيت و خارجه هذا ما يدفعها إلى تحديد عدد الأبناء ونجد هذه الظاهرة تنتشر أكثر في المناطق الحضرية، أما في المناطق الريفية فلا تزال الأسر ترغب في إنجاب المزيد من الأطفال، خاصة عند الأسر المنخفضة الدخل.

كما تعد الاستقلالية المادية التي أصبحت تتمتع بها المرأة تسمح لها بالمشاركة في ميزانية الأسرة وبالتالي المساهمة في اتخاذ القرارات داخلها، كما أصبح الزوج الذي تعمل زوجته في الخارج يساهم في الأعمال المترلية ولكن بصورة متفاوتة لأن العبء الأكبر لازال يقع على المرأة.

2 ـ الأبناء:

إن الفترة الطويلة التي تغيب فيها الأم عن البيت وأبنائها تؤثر عليهم وعلى شخصيتهم مستقبلا، خاصة في مرحلة ما قبل التمدرس أين يكون الابن في أمس الحاجة إلى أمه فهي مصدر الحنان والرعاية، حيث أصبحت الأسر تلجأ إلى بعض المؤسسات الاجتماعية كدور الحضانة لتربية و الاعتناء بأبنائها في فترة غياب الأم، حيث أصبح الوقت الذي يقضيه الطفل مع المربية أكثر بكثير من الوقت الذي يقضيه مع أمه. وقد اختلفت أراء الباحثين والعلماء حول أثر غياب الأم العاملة عن البيت على الأبناء، فهناك من يرى أن لا أثر يذكر لغياب الأم عن أبنائها مادام هناك بديل ، بينما هناك من يرى أن غياب المرأة عن البيت قد يخلق بعض الاحباطات بسبب انشغالها وغيابها عنه لمدة طويلة.

3 ـ المجتمع:

يعتبر العمل وسيلة أساسية لضمان حياة أفضل لأفراد المجتمع، حيث تعد وسيلة لتنمية الإنسان في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويتحقق ذلك بتجنيد كل طاقات المجتمع المادية والبشرية رجال ونساء، وبما أن المرأة تمثل نصف المجتمع يجب الاعتناء بها وإعطائها فرصة المساهمة في عملية التنمية بصورة فعالة ويختلف دور المرأة في المجتمع باختلاف المجتمعات، فعمل المرأة في نظر البعض له أثار سلبية على المجتمع. حيث أظهرت بعض الدراسات أنه بعد زواج المرأة العاملة وإنجابها الأولاد تصبح أكثر تهاونا في أداء مسؤولياتها المهنية، فيكثر الغياب والتأخر والإجازات وعدم الانضباط بأوقات العمل هذا ما يخلق لها مشاكل مع المسؤولين والزملاء وبالتالي يؤثر على أدائها المهني.

إن التغير الذي تعرفه المجتمعات فرض على المرأة العمل خارج المترل والمشاركة في تنميته ورفع المستوى المعيشي الأسرة، وأثر عمل المرأة في المجتمع يتحدد ولاشك بمدى قبول المجتمع لعملها أو لا، فعادات وتقاليد المجتمع هي التي تحدد مدى مشاركة المرأة الايجابية في التنمية أو السلبية، حيث أن القيم الثقافية للمجتمع قد تؤيد عمل المرأة فتعتبره عمل منتج ، كما يمكن أن تعتبرها عائقا لعملية التنمية، فيصبح عمل المرأة غير مرغوب فيه يجب الاستغناء عنه.

رابعا : مشاكل المرأة العاملة:

كان انخراط المرأة في ميادين العمل المختلفة وإسهامها في مختلف قطاعات الإنتاج جنبا إلى جنب مع الرجل عملا يدل على تعبئة كل طاقات المجتمع البشرية في عملية تطوره وتقدمه وذلك للانتقال بالمجتمع إلى مكانة وحياة أفضل، لكن كان من الطبيعي

أن يكون لهذه الظاهرة أثار عميقة على المرأة من ناحية تغيير وتطوير أدوارها ووظائفها في المجتمع.كما كانت لها أثارها على العلاقات الاجتماعية التي تربطها بمختلف النشاطات التي تقوم بها. وبالرغم من أن نسبة المساهمة في العمل المهني لا يزال منخفض فان مشكلات كثيرة برزت وأثيرت واجهت المرأة.

فالمرأة تلعب دور هام في المجتمع فهي ركيزة الأسرة والمربية لأفرادها والموجهة لسلوكها والحارسة الأمينة للعادات والتقاليد، لذا ترتب عن خروجها للعمل مشاكل تمثلت أساسا في زيادة مسؤولياتها المترلية إضافة للعمل المهني خارج البيت.

فخروج المرأة للعمل خلق لديها حالة من الصراع حول كيفية التوفيق بين العمل المترلي والعمل الخارجي، بين مختلف الأعمال المترلية من تنظيف وطبخ وتربية الأبناء وكذا النشاط المهني الذي تمارسه، فالمرأة تعيش في صراع بين الرغبة في تحقيق مكانة في المجتمع و المشاركة في صف المنتجين، وبين غريزة الأمومة لذلك فكثير من الأمهات تلجأ إلى التوقف عن العمل لأجل الاهتمام بالبيت والأبناء. كما تعيش المرأة العاملة في اضطراب دائم وفقدان القدرة على التركيز والقلق المستمر، كما تواجه المرأة العاملة في فترة الحمل صعوبات كثيرة خاصة وهي أم وزوجة عاملة مسؤولة عن أسرة.

ويشكل الزوج أحد أهم المشاكل المحورية في حالة ما إذا كان غير متقبل لفكرة عمل زوجته وطبيعة عملها وغيابها عن البيت لساعات معينة، وتتعرض المرأة العاملة لمشكل أخر يبرز في عدد الأطفال وأعمارهم ومدى احتياجاتها للحاضنة في ساعات غيابها عن المترل، هذا ما يترك مشاعرها كأم وزوجة مشتتة ويفقدها القدرة على التركيز. إن بعض القيم الاجتماعية المرتبطة بعمل المرأة لا تزال سلبية الأمر الذي يتناقض مع الواقع المعاش، حيث أن المرأة انخرطت فعليا في ميادين العمل المختلفة إلا أنه لا تزال هناك ضغوط تمارس عليها، فالعادات والتقاليد تلزمها مثلا الدخول إلى

البيت في ساعات مبكرة من النهار، كما أنه على المرأة أن تحرص على طبيعة علاقاتها مع زملائها في العمل من الرجال حيث أنه أي تصرف خارج نطاق العمل يمكن أن يسيء إلى سمعتها، إضافة إلى عدم الإنصاف في توزيع المسؤوليات وفرص الترقية مع زملائها الرجال. ورغم أن الاستقلال المادي الذي تحصلت عليه المرأة بخروجها للعمل دعم مكانتها وزاد من احترامها وسلطتها داخل الأسرة والمجتمع، إلا أنه لا تزال نساء تعيش تحت سيطرة الزوج حتى في مسألة الأجر الذي تتقاضاه.

ملخص الفصل:

أصبح عمل المرأة في العالم المعاصر ضرورة اقتصادية وحتى اجتماعية وثقافية بحصول المرأة على قسط وافر من التعليم وفر لها إمكانيات كبيرة للدخول إلى سوق العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية بعدما كانت محصورة في القطاع الفلاحي كالزراعة وجني الثمار وهي في مرتبة متدنية من عمل الرجل. سيطرة القيم التقليدية خاصة في المجتمعات العربية وسع الهوة في تقسيم العمل بين الجنسين لصالح الرجل وذلك رغم التطور الحضاري والثقافي وحصول المرأة على حقوقها السياسية والمدنية التي لم تمنع التميز في مجهوداتها وقدراتها أمام الرجل بحجة الفوارق الجسمية والبيولوجية التي تحد من إنتاجية المرأة العاملة كالحمل والرضاعة والمسؤوليات الأسرية الأخرى، كذلك هو الحال بالنسبة للمرأة الجزائرية التي بالرغم من القوانين والتشريعات التي تمنح لها فرص متكافئة والرجل بممارسة العمل إلا أننا نلاحظ أن القوانين الاجتماعية هي الأقوى في كيفية تطبيق القوانين وطريقة التفاعل معها، ويظهر ذلك من خلال نسبة مشاركتها الضعيفة في القوة العاملة مقارنة بالمشاركة الرجالية والتركيز على قطاعات دون أخرى خاصة قطاع الخدمات كالتربية والصحة ويرجع ذلك إلى نوع الشهادات المحصل عليها التي تؤهلها للعمل في هذه القطاعات ولدرجة القبول في المجتمع والأسرة.

الفصل الثالث

الأسرة الجزائرية ومعاييرها

تمهيد:

تتميز الأسرة الجزائرية بخصائص وسمات عامة تشترك فيها مع نظيراتها في الــوطن العربي، كما أنها تتميز بخصائص وسمات أخرى أوجدتها ظــروف تاريخيــة وثقافيــة واجتماعية، واقتصادية، أضفت عليها طابع الخصوصية.

وتشكل الأسرة القاعدة الأساسية في هيكل المجتمــع الجزائــري، فهــي المؤسســة الاجتماعية التي تؤمن عدة وظائف حيوية، منها وظيفة الإنجاب والتنشئة الاجتماعيــة للأفراد، واكتسابهم هوياتهم.

وقد شهد المجتمع الجزائري منذ أوائل القرن التاسع عشر عدة تغيرات، ســواء في شكلها التركيبي أو في علاقاتها الداخلية، أو في قيمها الاجتماعية.وتعتبر تلك الــتغيرات بمثابة تحول نوعي من مجتمع ظل طيلة قرون عديدة يحافظ على نمط وأسلوب حياتــه، إلى مجتمع أخر يتميز بخصائص اجتماعية وثقافية تمثل تهديدا وتحديا لخصائص المجتمــع الأول.

إننا لا نستطيع معرفة التحولات التي عرفتها الأسرة الجزائرية المعاصرة، دون الإلمام بالخصائص السوسيولوجية للأسرة التقليدية أو (العائلة)، كما أننا لا نستطيع الوقــوف على طبيعة وحجم التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري، دون أن نقوم منذ البدايــة بتحديد الوحدات الاجتماعية التي كان يتركب منها المجتمع الجزائري التقليدي، وبيان مميزاته على مختلف الأصعدة، وإبراز مختلف السمات الأساسية التي تميز المجتمع المعاصر، وطبيعة التحولات التي عرفتها الأسرة الحديثة، هذا ما نسعى إلى تحليله في هذا الفصل.

المبحث الأول: تطور الأسرة العربية.

تعتبر الأسرة الخلية الأولى في المجتمع وهي تحمل نفس الصفات العامة في جميع أجزاء المجتمع العربي لأنها تقوم على أسس دينية واحدة وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث التالي:

أولا: تطور الأسرة العربية.

ثانيا: مظاهر التغير في حياة الأسرة العربية.

أولا: تاريخ الأسرة العربية:

1 ـ الأسرة العربية في الجاهلية:

كانت الأسرة العربية في الجاهلية تتكون من عدة أسر تسمى العشيرة، حيث يعيش أفرادها في سكن أو مجال واحد يشبه نمط الأسرة الواسعة التي تتكون من رب الأسرة وزوجته والأبناء المتزوجين وأبنائهم وغيرهم من الأبناء والبنات غير المتزوجات، وتكون السلطة مطلقة لرب الأسرة حيث يملك كل ما تتوفر عليه الأسرة من مال وعقار. وقد تطورت الأسرة العربية وفق المستجدات والبيئة التي تعيش فيها،فقد أدى ظهور نمط الأسرة البطريقية إلى تغير ولاء أفراد الأسرة نحو رب الأسرة عكس العشيرة الذي يكون الولاء فيها لشيخ القبيلة.

كما عرفت الأسرة العربية نمطين من الزواج، الزواج الداخلي والزواج الخارجي، فالزواج الداخلي كان وسيلة للحفاظ على وحدة القبيلة وتماسكها، والزواج في الأسرة الجاهلية لم يكن أمر شخصي بل هو هدف تسعى القبيلة من خلاله تحقيق طموحاتها. وكانت المترلة الاجتماعية لأسرة الزوجة هي التي تحدد مكانتها في أسرة زوجها،كما يعد الزواج بين أبناء العمومة عامل أساسي في تحديد العلاقة بين الزوجين، فصلة الرحم تستوجب المعاملة الحسنة للزوجة "فإذا كانت الزوجة صاحبة مترلة عالية في

بيتها شاورها زوجها في الأمور البيتية"[1]

أما عن ممارسة الأعمال المنزلية فيقسم وفق الجنس و المكانة الاجتماعية وكذا النسب، فإذا كانت الزوجة ذات مكانة اجتماعية وضيعة فإنها تتحمل كل الأعباء المنزلية، والعكس صحيح إذا كانت ذات مكانة اجتماعية عالية و تنتمي إلى قبيلة قوية أو غنية. وتعد الأسرة صورة مصغرة للمجتمع الذي تعيش فيه، حيث يربط بين أفرادها رابط المصير المشترك لأن حياتهم الاجتماعية مرتبطة بالقبيلة التي يعيشون فيها وتقوم الأسرة العربية على تفضيل الذكور عن الإناث التي تعد ولادتها فضيحة، إذ انتشرت ظاهرة وأد البنات. إن الشيء الملاحظ أن الأسرة العربية في الجاهلية كانت تمثل قاعدة القبيلة، هذه الأخيرة كانت تحدد وبدورها طبيعة العلاقة داخل وخارج الأسرة وكذا نمط عيشها.

2 - الأسرة العربية في العهد الإسلامي:

كان لمرجئ الإسلام دور فعال في تغيير الأسرة العربية، حيث أنه حدد معالمها وضبط علاقاتها، وأنشأ وحدة اجتماعية أكثر تماسك وقوة تقوم على أساس التشريع الإسلامي، وحصر مهام القبيلة في المسائل الدفاعية والسياسية.وقد تميزت العلاقات الزوجية بالاحترام وقد أوصى الإسلام بالنساء خيرا سواء كن أمهات أو زوجات أو بنات، حيث كانت الزوجة تتمتع بحقوق تحفظ لها كرامتها وهي بدورها كانت تسعى لإرضاء زوجها وطاعته. أما فيما يخص علاقة الآباء بالأبناء فقد اتسمت بالطاعة والاحترام من الأبناء، أما الآباء فقد اهتموا بالتربية السليمة لأبنائهم سواء كانوا ذكور أو إناث، وبالتالي زالت مظاهر العلاقة السلبية التي كانت تربط بينهم كمظاهر واد

1 . زهير حطب، مرجع سابق،ص53.

البنات وقتل الأولاد وبالتالي تتولد لدى الأسرة مظاهر التماسك والرغبة في الاستمرار داخل الجماعة الأسرية.

وقد كانت للتعاليم والمبادئ الإسلامية أثر في إحداث تغيير جذري في بنية القبيلة العربية، خاصة داخل التنظيم الأسري أو العشيرة حيث بعدما كانت المرأة في الجاهلية تحتل مكانة دونية من الرجل تحسنت مكانتها في الإسلام. لكن نتيجة الظروف الاجتماعية والثقافية التي طرأت على المجتمع العربي.

وفي أثناء الفتوحات الإسلامية بدأ الاهتمام بالزراعة وبعض الحرف مما أدى إلى تحول تدريجي في بنية الأسرة العربية، حيث ظهر شكل الأسرة الواسعة التي تضم الآباء والأبناء المتزوجين والحفدة والبنات والأبناء غير المتزوجين تحت سلطة الأب الأكبر، اضافة إلى المسكن المشترك يمثل العامل الاقتصادي وسيلة ربط هامة بين أفراد الأسرة الموسعة إذ يمارسون نشاط اقتصادي واحد كالزراعة.

وقد كانت الأسرة العربية في العهد الاستعماري خاضعة لنظام اقتصادي واجتماعي يخدم مصالح وأهداف المستعمر، وقد ظهرت أشكال جديدة للأسرة العربية تسعى للتكيف مع ظروف المرحلة التي تعيشها، وقد ظهرت الأسرة الواسعة المتحولة والتي تضم أسر صغيرة متفرعة تقوم على أساس علاقات التعاون والتواصل، ويغيب في هذا النوع من الأسر عامل وحدة النشاط المهني إذ يشكل الفرد وحدة إنتاجية قائمة بذاتها. كما تساهم المرأة في ميزانية أسرتها من خلال ممارسة بعض الأعمال المنتجة، وتحدد علاقة الزوج بزوجته من خلال مدى مساهمتها في ميزانية الأسرة، فكلما ارتفعت نسبة مساهمتها في الميزانية الأسرية زاد نسبة تحقيقها للمساواة مع زوجها. وبذلك أصبحت المرأة عنصر منتج في المجتمع و تشارك الرجل في العمل وفي إدارة المترل.

3 - الأسرة العربية في عصر التصنيع:

بعد ظهور التصنيع وانتشاره دخلت المجتمعات العربية في نظام اقتصادي واجتماعي رأسمالي، حيث لجأت معظم الأسر للنشاط التجاري والصناعي وتخلت عن أراضيها من خلال بيعها، فحقق الأفراد استقلالهم الاقتصادي عن الأسرة وكذا الاستقلال بالمسكن والاتجاه نحو العمل في قطاع الصناعة، كما خرجت المرأة للعمل خاصة في قطاع الخدمات هذا ما قلص من التفاوت بين الجنسين، كل هذه العوامل ساعدت على تقلص حجم الأسرة وظهور نمط الأسرة الزواجية أو النواة والتي تعد وحدة اجتماعية تتميز بالاستقلال الاجتماعي والاقتصادي والسكني.

للمرأة مكانة عالية في الأسرة النواة خاصة العاملة، حيث تساهم في ميزانية الأسرة "فالمرأة تشارك مشاركة فعالة في اقتصاد السوق بل وفي الحياة الاجتماعية والسياسية للمجتمع المحلي"[1] أما العلاقة بين الزوجين فتقوم على أساس النقاش والحوار .

ثانيا: مظاهر التغير في حياة الأسرة العربية:

إن الدراسات الحديثة قد أثبتت أنه في الخمسين سنة الأخيرة اتجهت الأسرة العربية وبقوة إلى نوع الأسرة النووية، ولا ريب في أن الاتجاه إلى الأسرة النووية إنما كان نتيجة عوامل كثيرة من أهمها:

- الهجرة بحثا عن عمل في غير البلد الأصلي، الأمر الذي أدى إلى توزع الأسرة الممتدة في عدد من الأسر الصغيرة.
- التوسع الحضري وطبيعة المسكن الحضري الذي لا يتوسع للأسرة الممتدة.

---

1. علياء شكري: **المرأة في الريف والحضر**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص346.

ـ كانت للأسرة العربية وظائف كثيرة منها وظيفة اقتصادية في إنتاج بعض ما تحتـــاج إليه أو أكثره من زيت وزيتون وجبنه ومخللات وحبوب، ولكن سهولة الحصول على الأشياء من السوق قد قللت من إقبال الأسرة على توفير هذه السلع وما شابهها.

ـ تغيرت مترلة المرأة في الأسرة لعدة عوامل منها: ازدياد إقبال المـــرأة علـــى التعلـــيم ومشاركتها نتيجة لذلك في الأعمال التي تتجاوز حدود الأعمال المترلية، صحيح أنـــه اقتصر نشاطها في مهن معينة كالتمريض والتعليم والخياطة، أما في الريف والقرى فـــان العمل خارج المترل ليس شيئا جديدا على المرأة، فقد ظلت المرأة إلى جانب الرجل في العمل الزراعي وفي الاهتمام بالماشية. فالاستقلال الاقتصادي للمرأة يسهم في قـــدرتها على الاعتماد الذاتي، ويمكنها من المعاونة في رفع المستوى الاقتصـــادي للأســـرة، ولا ريب في أن العبء قد زاد عليها لأنها أصبحت تضطلع بعملين: واحد مـــترلي وأخـــر خارج المترل.

ـ كما حدثت تغيرات أساسية في بعض الأمور المتعلقة بالزواج فإلى جانـــب تراجـــع نسبة الزواج بابنة العم واقتصار ذلك في الغالب على الأسر الريفية والبدوية والعـــزوف عن إكثار تعدد الزوجات خاصة مع الأوضاع الاقتصادية نجـــد أن انتشـــار التعلـــيم وانتظار كل من الفتى والفتاة للانتهاء من المرحلة الجامعية قد قلل من الزواج المبكـــر، حيث لم يعد الشاب يقبل على الزواج قبل أن يؤمن لنفسه دخل يعتمد عليه في الأسرة النووية.

ـ تغيرت مترلة الأب في الأسرة، فبعد أن كان صاحب الرأي الكلي والمتصرف المطلـــق في كثير من المواقف من قبل، أصبحت الأسرة أشبه بمجلس شورى تشارك فيه الزوجة و الأبناء بالرأي، و هذا يعني تغير أصاب مترلة الزوجة (لأم) إذ ارتفعت مكانتـــها في الأسرة لازدياد أهمية دورها.

المبحث الثاني: الأسرة الجزائرية التقليدية:

سنحاول من خلال هذا المبحث الاقتراب من المجتمع الجزائري التقليدي من خلال التطرق إلى اللبنة الأساسية المكونة لم وهي الأسرة التي تعد أساس التنظيم الاجتماعي التقليدي بالتطرق إلى النقاط التالية:

أولا: الأسرة التقليدية ووظائفها.

ثانيا: خصائص الأسرة التقليدية.

ثالثا: مكانة المرأة في الأسرة التقليدية.

أولا: الأسرة التقليدية ووظائفها:

إن إدراج الأسرة الجزائرية التقليدية ضمن النموذج الأسري العربي الإسلامي يعني أنها تمثل النموذج الأسري ألبطريقي التي تحتوي على أكثر من ثلاثة أجيال الأجداد/ الآباء/ الأحفاد الذين يسكنون مع بعض تحت سقف واحد مهما ارتفع عددهم وذلك بحكم انتمائهم إلى نفس الأسرة، فالأسرة الممتدة هي تلك الوحدة الاجتماعية الأساسية التي تضم مجموع عائلات مؤسسة من طرف المنحدرين من جانب الرجل في خط مباشر لنفس السلالة" وهؤلاء جميعا يقيمون في نفس المسكن ويشاركون في حياة اقتصادية واجتماعية واحدة تحت رئاسة الأب الأكبر أو رئيس العائلة"[1] ويسود هذا النوع من الأسر المناطق الريفية بصفة عامة وتتميز بالمحافظة على التقاليد والقيم التي توارثتها الأسرة من جيل إلى أخر.

وتكون سلطة رئيس الأسرة أي الجد في غالب الأحيان قوية فهو مركز النفوذ والقوة

1 . سناء الخولي: **الزواج والعلاقات الأسرية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1979، ص65.

داخل الأسرة، يحضا بالاحترام وهيبة لا مثيلة لها يملي أوامره وإرشاداته دون أن يتوقع أي معارضة، فهو المسؤول والمعيل الذي اكتسب معرفة تفوق معرفة بقية أفراد الأسرة بحكم سنه وكفاحه في معترك الحياة خارج المترل.

هذه السلطة القوية لرئيس العائلة هي التي تسمح بتماسك الأخوة فيما بينهم، بحيث أنهم يتعاونون مع بعض في وحدة الإنتاج فهذا النوع من الأسر يتميز بالملكية الجماعية التي لا توزع ولا تقسم بل تنتقل عبر الأجيال باستغلال جماعي تقوم على أساس الجنس وتتوزع بالتدريج من حيث السن، غير أن هذا التماسك القوي بين الأخوة لايترك أي اعتبار للنساء خاصة إذا اعتبرنا أن النسب في الأسرة الجزائرية يكون أبويا، لذلك فالأب والزوج يتمتع بالسلطة المطلقة على زوجته وأولاده. أما الزوجة أو الأم فلها سلطة ضعيفة على عائلتها وذلك "لانتمائها إلى سلف أخر غير سلف العائلة... ولمرتبتها الاجتماعية الضعيفة"[1] وقد تمارس المرأة سلطتها عندما تصبح جدة وترتفع مكانة المرأة كذلك عند إنجابها للذكور، إذا فمكانة المرأة الاجتماعية داخل أسرة زوجها لا تكتمل إلا عند إنجابها للذكور و انتهائها من تربية أبنائها وتصبح جدة.

أما عن علاقة الآباء بالأبناء فهي تتميز بالجدية والصرامة فالابن يخضع لأوامر أبيه ويطيعه، بينما تتميز بالاحترام والمصارحة مع الأم، أما عن علاقة الأبناء فيما بينهم فالبنت تحتك أكثر بأمها لتتلقى التربية التي تأهلها للدور و المركز الذي سوف تأهل له، وبصفة عامة فان العلاقة بين الأبناء تتميز باحترام الصغير للكبير. فليس هناك تمييز بين الإناث والذكور عند الصغر وبمجرد البلوغ يفصل بين الجنسين أما عن تقسيم العمل في الأسرة الجزائرية التقليدية فيكون حسب الجنس فكل من الجنسين له دوره

1. مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق، ص66.

الخاص به. فالرجل هو المسؤول على إعالة أسرته وتلبية حاجياتها، أما مسؤولية المـرأة تكمن في الإنجاب ورعاية الأبناء وتربيتهم إضافة إلى القيام بالأعمال المترلية وبعض الأعمال الزراعية كجني الثمار...ومع ذلك تبقى مكانة المرأة متدنية حتى تصبح جدة.

يتفق علماء الاجتماع على أن الأسرة تؤدي العديد من الوظائف الاجتماعية والنفسية الأساسية التي تعمل على استقرار المجتمع البشري واستمراره، عن طريق ترسيخ نظم المجتمع وقيمه الأساسية في شخصيات النشأ مما يحقق انتقال التراث الاجتماعي والثقافي من جيل الآباء إلى جيل الأبناء. وفيما يتعلق بدراسة وظائف الأسرة يرى الباحثون أهمية التفرقة في هذا المجال بين الأسرة التقليدية الممتدة والأسرة الحديثة وذلك للاختلافات الواضحة بين الوظائف الأساسية التي يؤديها كل نظام، وعليه تتمثل وظائف الأسرة التقليدية فيما يلي:

1 - الوظيفة الجنسية:

تعد قيم التدين والشرف والعرض والسمعة من أهم القيم التي يتمسك بها الأفراد، لذلك يعد "الزواج الطريقة الوحيدة التي يعترف بها المجتمع كوسيلة لإشباع الغريزة الجنسية عند الإنسان"[1] وهكذا فالغاية من الزواج إشباع الغريزة الجنسية وحفظ الأعراض وحرمتها وصيانتها من الابتذال وحماية الإنسان من القلق و الاضطراب والمعصية، ففي الزواج هدوء النفس وسكون العاطفة.

---

1. د. عاطف وصفي: **دراسات في المجتمع العربي**، دار الخليج للطباعة والنشر، العين،1987، ص200.

2 ـ الوظيفة الإنجابية:

يعد الإنجاب أهم مميزات الزواج والأولاد زينة الحياة الدنيا، لذلك تعد الوظيفة الإنجابية من أهم وظائف الأسرة بصفة عامة. وتولي الأسرة الممتدة أهمية كبرى لتلك الوظيفة، فعن طريقها يتحقق وجودها وامتدادها عبر الأجيال، وتميل الأسرة التقليدية الممتدة إلى كثرة الإنجاب وتفضيل إنجاب الذكور على الإناث، ويرجع ذلك إلى عوامل اجتماعية واقتصادية ونفسية "فكثرة الإنجاب تزيد من قوة الأسرة وارتفاعها في المكانة الاجتماعية ويمد الأبناء بالقوة العاملة التي تزيد من ثروة ودخل الأسرة"[1] هذا بالإضافة إلى أنها تمد الأسرة بجماعة من الشباب القوي الذي يدافع عن الأسرة ويحميها في حالات الاعتداء عليها من الآخرين، ويشعر الرجل بفخر عندما يلتف حوله أولاده الذكور في المجالس والاحتفالات.

3 ـ الوظيفة الاقتصادية:

تعد الأسرة الأبوية الممتدة وهي الصورة التقليدية الأسرة الجزائرية وحدة اقتصادية متكاملة "ويكون الجد أو الأب هو رئيس الأسرة الذي يدير وينظم كل أنشطتها الاقتصادية."[2] فيوزع العمل على شباب الأسرة وينظم عملية الزراعة والري والحصاد أتون بما يكسبونه إلى رئيس الأسرة الذي يقوم بالإنفاق منه على الأسرة واستثمار ما تبقى في صالح الأسرة كلها وطالما كان هذا الرئيس حيا فان الأبناء لا يستطيعون تكوين ثروات شخصية، وتقوى الوظيفة الاقتصادية في الأسرة الممتدة بحيث تصبح الجماعة الأساسية للإنتاج والاستهلاك في المجتمع المحلي "فأفراد الأسرة جميعا

1 . د. عاصف وصفي، مرجع سابق، ص200.

2 . د. عاطف وصفي، مرجع سابق، ص202

يشاركون في الإنتاج والاستهلاك وتسود الحرف المترلية وتسمح العادات والتقاليد باستيعاب القوى العاملة بصرف النظر عن مدى احتياج الإنتاج إليها"[1] ويشارك أفراد الأسرة جميعا في استهلاك الناتج الكلي بالتساوي بصرف النظر عن مدى مساهمة كل منهم في الإنتاج. ويتميز تقسيم العمل في الأعمال الاقتصادية التي يقوم بها أعضاء الأسرة الممتدة بالبساطة وعدم التخصص الدقيق، وغياب المبادئ العلمية الفنية للإنتاج الحديث، فنلاحظ قيام الرجال ببعض العمليات الزراعية والرعوية وتقوم النساء بالبعض الأخر. وتتميز هذه الوظيفة الاقتصادية بضآلة الفائض في الإنتاج، ويتمثل ذلك الفائض في كميات ضئيلة من الحبوب والدواجن والمواشي والمنتجات المترلية مثل الجبن والسمن، ويستعمل بعض ذلك الفائض في التبادل بسلع أخرى في الأسواق.

4 - وظيفة التنشئة الاجتماعية والثقافية للأطفال:

يولد الطفل وهو كائن غاية في الضعف، فهو أضعف الكائنات وأحوجها للرعاية الخارجية التي تساعده على الحياة، ويحتاج الطفل إلى رعاية تستغرق سنين طويلة حتى يصل إلى حالة الاعتماد على النفس والاستقلال عن أسرته. ومن الثابت أن طفولة الفرد الإنساني أطول من أي مخلوق أخر، وترتب عن ذلك أهمية الوظيفة التي تمارسها الأسرة لاختلاف أشكالها في تشكيل الطفل اجتماعيا وتعديل سلوكه الفكري بحيث يصبح عضو عامل في المجتمع الذي ينتمي إليه.

تقوم الأسرة الممتدة بهذه الوظيفة الهامة من خلال عناية الأم بالطفل منذ مولده فيما يتعلق برضاعته وتدريبه على النظافة والنظام، ويشارك الأب وبعض أفراد الأسرة مثل الجد أو الأخوة أو العمات في تربية الطفل الجديد في الأسرة، ويشارك عدد كبير

1. د. عاطف وصفي، مرجع سابق، ص203.

من الأفراد في الأسرة الممتدة في عمليـــة التنشـــئة الاجتماعيـــة النفســـية فيقومـــون بتـــــــلقين الطفل اللغة واللهجة المحلية وآداب السلوك ومبادئ الإسلام والعـــادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع المحلي. وهكذا تنتقـــل الثقافـــة الفرعيـــة والنظـــام الاجتماعي من الآباء إلى الأبناء من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والنفسية.

إن الطابع المميز لتلك العملية في الأسرة الممتدة هو كثرة الأفراد الذين يقومون بها، فقد يرتبط الطفل عاطفيا بجده أو بعمه بصورة أقوى من والد الطفـــل، وكـــذلك الحـــال بالنسبة للأم، فان الطفل في الأسرة الممتدة قد يرتبط عاطفيا بجدته أو عمتـــه بصـــورة أقوى من ارتباطه بوالدته الحقيقية للسبب نفسه.

5 - وظيفة تعليم الحرف والمهن:

كانت الأسرة إلى عهد قريب المكان الوحيد الذي يعلم الأبناء حرف ومهن الآباء والأجداد، ولذلك كان من النادر حدوث أي حراك مهني بين الأجيال المتعاقبة. فأبناء الفلاح يتعلمون عن أبيهم حرفة الفلاحة، وكذلك الحال في الرعي وصـــيد الســـمك والحدادة والتجارة، ولا تزال الأسرة الممتدة تقوم بتلك الوظيفة الهامة في البوادي حيث لا توجد المدارس والمعاهد والجامعات التي تعلم الشباب الفنون الإنتاجية الحديثة والمهن الفنية المتخصصة.

6 - وظيفة الحماية والضمان الاجتماعي:

تلعب الأسرة الممتدة دور هام في حماية أفرادها في المجتمعات الريفية التي تضـــعف فيها أجهزة الأمن، ولا شك أن هذه الوظيفة كانت أكثر فاعلية في الماضي عنـــدما لم تكن أجهزة الأمن القوية متواجدة في القرى الزراعية والبوادي لذلك كانت الأســـرة الممتدة تعتمد على شبابها في حمايتها في حالات الخطر.

وكان يتعاون شباب الأسرة الممتدة في القرية الواحدة للذود عنها من هجمات اللصوص والقرى المجاورة في حالات المنازعات والصراع. وتقدم الأسرة الممتدة نوع من الضمان لأفراد العائلة من كبار السن والمرضى والعاجزين عن العمل، وذلك عن طريق المشاركة الجماعية في الاستهلاك، ويمتد هذا الضمان الاجتماعي إلى حالات البطالة التي قد يتعرض لها أحد أعضاء الأسرة فان الأهل يسارعون بتقديم العون له ولأسرته وتوفير أسباب الحياة لهم، وتستمر الأسرة في تأدية وظيفة الضمان الاجتماعي ففي وفاة أحد أعضائها المتزوجين فان جميع أفراد الأسرة يتعاونون في رعاية زوجة وأطفال المتوفى. وفي حالة المرض يسارع أعضاء الأسرة بتقديم العون هكذا كان التضامن القرابي يصل إلى أقوى صوره بحيث يشعر الجميع بالأمان والسكينة.

ثانيا: خصائص الأسرة التقليدية الجزائرية:

إن الأسرة الريفية تعتمد أساسا على الزراعة وكل الأعمال التي تقوم بها هي مجرد عمليات تابعة للزراعة، وكانت الأسرة هي التي تقوم بهذه المهمة دون غيرها لأن ذلك يرفع من شأن الأسرة ورزقها، خاصة إذا تعدد أفراد الأسرة الذكور. يعيش أفراد الأسرة الممتدة في عالم صغير منغلق عالم الأسرة الكبيرة والحقل والأقرباء والجيران، يقضي كل حياته في هذا العالم لايتعدى حدوده ولا حاجة للخروج عن هذه الحدود. ويتبع أفراد الأسرة نفس القيم و أساليب الحياة، فليس هناك فرق بينهم في المظهر أو المهنة أو العادات أو السكن. وتعتبر الزراعة وحدة الإنتاج الأساسية التي تعتمد عليها الأسرة التقليدية، حيث يغلب على الأسرة طابع التكاملية نتيجة الاكتفاء الذاتي أي وجود الأسرة الكبيرة كوحدة اجتماعية واقتصادية في نفس الوقت.

تلعب المرأة الدور الأساسي في الأعمال التابعة للزراعة، فهي تقوم بدورها الاقتصادي الذي يكمن في إدارتها وتسييرها للاحتياطي من الأغذية، لما يخزن ويحفظ لمدة وذلك لإطالة مدة الاستهلاك. فهي مكلفة بكل الأعمال التابعة للزراعة وتأثيرها يبدو في تسييرها للأمور وأنشطتها في التوازن الاقتصادي، كما يبدو من خلال تسييرها لميزانية الأسرة والتوفير، هذا إلى جانب الأشغال المترلية وضمان تنظيف وصيانة مترل الأسرة الكبير، حيث يعيش عدد كبير من الأفراد.

تعتبر الأسرة منتجة ومستهلكة في نفس الوقت، لذا كان رب الأسرة الكبيرة يعمد إلى تزويج أبنائه في سن مبكر حتى يصبح مسؤولا منتجا وينجب ليزداد حجم الأسرة، ويولي الآباء أهمية كبرى للأبناء الذكور باعتبارهم قوة عاملة وقيمة اقتصادية واجتماعية. لا تتمتع الأسرة بمكانة مرموقة وقوة ونفوذ إلا إذا كانت تتوفر على عدد كبير من الأولاد ومساحات من الأراضي، فالأرض والأبناء مظهران لمكانة الأسرة بين الأسر الأخرى. وقد كان الدين والعرف والتقاليد يحكم العلاقات بين الناس، وكان الجهل والأمية الطابع المميز و الاهتمام منصب على حفض القرآن الكريم، حيث كان تعلم القرآن مرغوب فيه يرفع من قيمة الأسرة، إذ كان الأبناء الذكور يرسلون للزوايا لتعلم القرآن للتهيؤ للحياة والممارسة الدينية.

ثالثا: المكانة الاجتماعية للمرأة في الآسرة التقليدية:

إن تحقيق مكانة اجتماعية مسعى كل إنسان، حيث يبذل جهد للوصول إليها وعلى العموم فالمكانة هي مجمل التقديرات التي يحظى بها الفرد من طرف الجماعة التي ينتمي إليها أي هي التقدير الاجتماعي، وهي نسبية تختلف باختلاف الأفراد والأوساط التي ينتمون إليها (المتعلمة، المهنية...) ومرتبطة بعوامل أخرى. فالمكانة تكتسب "بوسائل مختلفة تبعا لظروف المجتمع ومدى حضارته وثقافته، فترجع في الجماعات

الأولى إلى الشجاعة والقوى أو السحر والشعوذة، وقد تكتسب عن طريق الأسرة والنسب أو المال والجاه، وفي المجتمعات المتحضرة ترجع غالبا إلى مستوى ثقافي خاص أو مسلك مختار..."[1] تقوم الأسرة عن طريق التنشئة الاجتماعية بتهيئة الفرد منذ صغره للدور الذي سوف يقوم به على المستوى الأسري والاجتماعي، فالأفراد لا يختارون أدوارهم ومكاناتهم الاجتماعية بل يخضعون في ذلك للعادات والتقاليد الاجتماعية في البنية الثقافية السائدة، ولهذا لا يكتسب الأفراد أدوارهم الاجتماعية إلا عند اكتمال شخصيتهم بالزواج والإنجاب.

لا تتمتع المرأة بالسلطة داخل الأسرة الجزائرية التقليدية إلا بعد مرورها بمراحل عديدة، من بنت هادئة، إلى زوجة مطيعة وأم منجبة لأنها إذا "أنجبت وبعد أن يكبر أبنائها تصبح سيدة البيت أو (العجوزة) المدبرة والمسيطرة، فكلما تقدمت المرأة في السن تصعد في السلم الترتيبي للأدوار وتحضى بقيمة ومكانة واحترام من أفراد الأسرة"[2] ولكن تبق تحتل مكانة ثانوية مقارنة بالرجل "باعتبار كون الأسرة الجزائرية أبوية النسب، فالرجل هو الذي يحمل اسم الأسرة وهو الذي يمثل مصدر الرزق، القوة والسلطة"[3] وتعد المكانة التي تحصل عليها الحماة أعلى مرتبة من جميع النساء داخل الأسرة، ويعد عامل السن من العوامل الأساسية لاكتسابها تلك المكانة كما تتمتع بالثقة الكاملة في اختيار العروس لابنها، فميلاد الذكر يدعم مكانة المرأة مرتين داخل الأسرة، مرة عند إنجابها له ومرة أخرى عند زواجه.

---

1 . أحمد زكي بدوي، مرجع سابق، ص560.

2. BOURDIEU Pierre, Ibid, P15.

3.LACOSTE-DU JARDIN Camille : **Des méres contre des femmes**, Ed: La Découverte, Paris, 1985, P 61.

فالحماة تمارس السلطة والسيادة في البيت على نساء أخريات الأقل سنا وأقل خبرة ومكانة خاصة على زوجة الابن (الكنّه)، فالحماة تقوم بتسطير وتنظيم العمل المترلي على سائر النساء وتهتم بتقسيم كميات الاستهلاك الغذائي اليومي، فهي تتمتع بسلطة تسيير المواد الغذائية المخزنة. وتتمتع الحماة باحترام من كل نساء الأسرة وتستمر الأمور على هذا الحال إلى أن يأتي دور (الكنّه) وتصبح بدورها حماة.

تختار زوجة الابن في الأسرة التقليدية على أساس مهارتها وقدرتها على القيام بمختلف الأعمال المترلية، وحصولها على مكانة وسط أفراد الأسرة مرتبط بإنجابها للأبناء الذكور، لأن سلطة الأسرة مرتبطة بعدد رجالها الذين يمثلون قوة إنتاجية. فالمولود الأول يكون ذو أهمية بالغة ليس للمرأة المنجبة فقط بل لكل أفراد الأسرة، لأن الزوجة العاقر تطلق مباشرة وتعوض بأخرى قادرة على الإنجاب. وكلما ازداد عدد الأبناء كلما تدعمت مكانتها داخل الأسرة وترسخت بفضل أبنائها الذكور، و الدور الأمومي الذي تقوم به الزوجة هو الوسيلة التي تمكنها من تحقيق المكانة والسلطة داخل الأسرة.

المبحث الثالث: الأسرة الجزائرية الحديثة (النووية):

جل الدراسات والبحوث التي اهتمت بموضوع التطور البنيوي للأسرة أثبتت أن نمط الأسرة الصغيرة المسماة بالنواة أصبحت من السمات المميزة للمجتمعات الحديثة، والأسرة الجزائرية عرفت أيضا هذا النوع نظرا لمجموع التغيرات والتحولات التي عرفها المجتمع الجزائري حيث تشير العديد من الدراسات في هذا الشأن أنها بدأت تفقد شكلها وبعض وظائفها كأسرة ممتدة لتتجه نحو شكل الأسرة النووية الحديثة ولتوضيحها ووظائفها اعتمدنا على النقاط التالية:

أولا: الأسرة النووية ووظائفها.

ثانيا: خصائص الأسرة الجزائرية الحديثة.

ثالثا: مكانة المرأة في الأسرة النووية.

رابعا: المجال الاجتماعي للمرأة والأسرة الحديثة.

أولا: الأسرة النووية ووظائفها:

يعتبر دوركايم أول من دافع عن أطروحة ومفهوم الأسرة الزوجية أو النواة، حيث كان يعتقد أن "الأسرة الزوجية الصغيرة هي نتاج لحركة التطور المنتظمة المتجهة نحو التخصص والتمايز المصاحبين للواقع الاجتماعي متنامي التعقيد وكان يقول أن تقلص حجم الأسرة ينجم عن توسع الوسط الاجتماعي الذي يدخل الفرد معه في علاقات مباشرة"[1] وكان يعتبر أن تقلص حجم الأسرة ينجم عن توسع الوسط الاجتماعي الذي يدخل الفرد في علاقات مباشرة.

---

1. زهير حطب، مرجع سابق، ص210.

إن الوحدة الأسرية العربية تتقلص باستمرار وبتوافق مع الـتغيرات الطارئة على القاعدة المادية للمجتمع، بسبب تسريع وتيرة الاتجاه نحو التصنيع "ويبرهن دوركايم أنه تبعا لعمليتي التقلص وبروز الميول والفوارق الفردية تصبح الأسرة الزوجية في المجتمع العصري النمط المهيمن في المنظومة الأسرية ويرى أن الأسرة الزوجية (النـواة) تبقى دائما منغمسة حتى الأعماق بشبكة علاقات واسعة"[1]

أما بارسون المعروف بأبحاثه عن الأسرة النووية يضيف تحليلا جديدا "حيث يجمع معطيات جديدة وعدد من المؤشرات منها التقابل المتوازن الـذي طرأ على خطوط التفرع في منظومة القرابة، والسكن في مناطق سكنية جديدة، والاستقلالية الاقتصادية للزوجين الجديدين ويعتبرها كنتائج لا يمكن التهرب منها لمجموعات من الواقعات التي طرأت على البناء الاجتماعي وعلى البنية المهنية للمجتمع العصري"[2]

وعليه فالأسرة الزوجية هي التي تشير إلى الجماعة المكونة من الـزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين الذين يقيمون معا في مسكن واحد، وهي تتواجد عادة في المجتمعات الصناعية الحضرية. وإذا نظرنا إلى هذا النمط من أنماط الأسرة فهو ليس نتيجة ضرورية ولكنه تعبير عن التكيف الوظائفي مع متطلبات الـتغير الاجتماعي، وتكيف أخر مع الحراك الجغرافي والاجتماعي والقيمي الذي اقتضته البنية الجديدة للنشاطات المهنية المستحدثة.

أما عن علاقة الآباء بأبنائهم فلم تعد هناك علاقة سيطرة وتحكم بين الأب وأبنائه، بل تتسم بالتفاهم و العدالة، كما أن رئاسة الأب للأسرة رغم بقائه فيها لم تعد بنفس السلطة والعنف الذي كانت عليه في الأسرة التقليدية، وذلك راجع لعوامل عدة

1 . زهير حطب، مرجع سابق، ص211 .

2 . زهير حطب، مرجع سابق، ص ،211.

اجتماعية واقتصادية كارتفاع مستوى التعليم وخروج المرأة للعمل، حيث أصبحت تتطلع إلى دور أكثر فاعلية في أسرتها، ويعد عامل الاستقلال المادي للأبناء من بين العوامل الأساسية في تغيير علاقة الأب بأبنائه، فالتقدير الاجتماعي الجديد الذي يتمتع به الأبناء من خلال العمل المهني كان سببا في التغيير.

وأدى خروج المرأة للعمل وحصولها على دخل مادي في إكسابها مكانة هامة في الأسرة تجعلها في مرتبة موازية لمرتبة الذكر، فالأم أصبحت تتحمل مسؤوليات كبيرة، فالي جانب الزوج أصبحت ترعى أبنائها ماديا واجتماعيا ومعنويا وبفضل دخولها ميدان التعليم والعمل تحررت من القيم الثقافية التقليدية مما دعم دورها الجديد في الأسرة والمجتمع.

نقصد بالوظائف الأسرية تلك الأنشطة التي يؤديها الأعضاء في ممارساتهم لأدوارهم المنوطة بهم أو التي اكتسبوها والتي ورثوها أيضا "فالأسرة التقليدية كانت مؤسسة متعددة الوظائف ولها مهام متنوعة مثل المهام الاقتصادية والدفاعية والتعليمية والدينية والبيولوجية علاوة على منحها المكانات الاجتماعية لأبنائها وكانت مكتفية ذاتيا (في المأكل والمشرب والملبس والتعليم وسواها) لكن هذه الوظائف لم تعد باقية في الوقت الراهن باستثناء بعض الأسر الفلاحية في القرى البعيدة عن الريف والمراكز الحضرية"[1]

وقد واكب انتشار نظام الأسرة الحديثة عملية التوسع الحضري السريع وانتشار نظام الدولة العصرية، وترتب على ذلك أن تقلصت وتغيرت كثيرا وظائف الأسرة التقليدية "ويرجع ذلك أساسا إلى ظهور مؤسسات جديدة متخصصة تقوم بتلك الوظائف

1.د.معن خليل: **التفكك الاجتماعي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص206.

خارج نطاق الأسرة"[1] مثل دور العبادة والمدرسة والمستشفى والجيش والشرطة، فقد تقلصت الوظيفة الدينية من مهام الأسرة وأخذت الحكومة مهمة الدفاع عن الأفراد بعدما كانت الأسرة تقوم بها، فباتت تدافع عن الفرد وتحميه من يوم ميلاده لحين وفاته. ليس هذا فحسب بل حتى الوظيفة الترفيهية أخذت من قبل تنظيمات متخصصة مثل النوادي الرياضية والاجتماعية والملاعب الرياضية والمراكز الحضرية.

أما الوظيفة الاقتصادية المتمثلة في الإنتاج والاستهلاك في العائلة الممتدة قد تقلصت إلى الاستهلاك فقط في الأسرة الحديثة، نتيجة ظهور المصانع والشركات والمتاجر التي تتخصص في إنتاج كل ما تحتاج إليه الأسرة الحديثة من المنتجات الغذائية والملابس والأدوات والأثاث، بحيث أصبحت الوظيفة الاقتصادية تقتصر على استهلاك المنتجات والسلع التي تعرضها المؤسسات الاقتصادية المتخصصة، وأصبح الزوج يكسب عيشه ليس عن طريق العمل في ممتلكات الأسرة وإنما عن طريق العمل في المؤسسات الحكومية أو الأهلية التي تضم أعداد هائلة من العاملين الذين لا يرتبطون بروابط القرابة أو النشأة في قرية واحدة. وفيما يتعلق بأعمال ربة البيت في الأسرة الحديثة فإنها اختلفت في مجالاتها عن أعمال ربة البيت في الأسرة الممتدة ولكنها لا تزال تتطلب مجهود أكبر ووقت طويل.

إن ظاهرة عمل المرأة خارج المنزل و "مشاركتها في ميزانية الأسرة قد أصبحت حقيقة واقعة في العصر الحاضر، وفي الأسرة الحديثة على وجه الخصوص"[2] وأخذت ظاهرة عمل المرأة في انتشار وهي تعمل في المجالات التي تتفق مع طبيعتها وطاقتها وتتركز خاصة في التعليم والطب وأعمال السكرتارية.

1 . عاطف وصفي، مرجع سابق، ص.205

2 . عاطف وصفي، مرجع سابق، ص206.

يمكن ملاحظة تقلص وظائف الأسرة الممتدة بصورة أقوى فيما يتعلق بوظيفة تعليم الحرف والمهن، فقد اختفت تقريبا في الأسرة الحديثة هذه الوظيفة، وانتقلت من الأسرة إلى الدولة في المجتمع الحضري، وتهتم الدولة الحديثة بالتعليم عن طريق إنشاء الأعداد الهائلة من المدارس ذات المستويات المختلفة، التي تمد المجتمع بالكوادر الفنية للحرف والمهن القائمة على أساس التخصص الدقيق، وأصبح الصبية يتعلمون الحرف في الورش والمتاجر التي يمتلكها أفراد لا تربطهم بهم أية علاقات قرابية، وساعدت تلك التغيرات الاجتماعية الكبرى في المجتمعات الحضرية على تنشيط عملية الحراك المهني في الأسرة بحيث نلاحظ أن الأبناء يعملون في مهن وحرف تختلف تماما عن حرف ومهن أبائهم، وتستمر عملية تقلص وظائف الأسرة النواة في فاعليتها فيما يتعلق بوظيفة الحماية والضمان الاجتماعي. فقد انتشرت أجهزة الأمن والشرطة في جميع المدن والقرى وتقوم تلك الأجهزة بتوفير الحماية الكاملة لجميع أفراد الأسرة، كما تقوم الدولة من خلال التأمينات الاجتماعية بتوفير الضمان الاجتماعي للأسرة في حالة العجز أو الشيخوخة أو المرض أو الوفاة. هكذا تتقلص وظائف الأسرة العصرية إلى ثلاث وظائف لاتشترك معها أية مؤسسة أخرى في أداءها وهي: الوظيفة البيولوجية والتنشئة الاجتماعية والنفسية(الوجدانية).

1 - الوظيفة البيولوجية:

تشير هذه الوظيفة إلى دور الأسرة في تغذية وتعزيز المجتمع بالأفراد من خلال الإنجاب الذي يسمح باستمرار الإنسانية، ولكن عرفت هذه الوظيفة اختلاف باختلاف نوعية الأسرة. فأصبحت الأسرة تفضل إنجاب عدد قليل من الأطفال، وذلك راجع لارتفاع مستوى التعليم والذي يؤدي إلى ارتفاع سن الزواج مما يؤدي إلى انخفاض فرص الإنجاب عند المرأة، كما أنه أوضحت العديد من الدراسات والبحوث

انخفاض الخصوبة لدى النساء المشتغلات، فالمرأة العاملة والزوجة تجد نفسها مجبرة إما على التقليل من خصوبتها باستعمال مختلف وسائل منع الحمل أو التوقف عن العمل.

فالمرأة قبل التصنيع كانت تتميز بخصوبة مرتفعة وهذا من خلال نمط العيش، حيث ينظر إلى الأولاد كإعانة للأسرة وذلك من خلال مشاركتهم في عملية الإنتاج، إضافة إلى أن الأسرة التي تضم عدد كبير من الأفراد تكون لها قوة وهيبة.

2 - وظيفة التنشئة الاجتماعية:

وتمثل "عملية صيرورة يتم فيها بناء شخصية الطفل، إذ من عندها تبدأ التفاعلات الاجتماعية والرمزية الأولى وتعليمه المبادئ الاجتماعية والأخلاقية والدينية الأولى"[1] حيث يتعلم فيها المعايير الاجتماعية المقبولة وغير المقبولة والاتجاهات السائدة وأنماط السلوك المحببة والمكروهة والفرو قات الفردية والتفاضل الجنسي بين الذكر والأنثى وآداب الأكل والحشمة والملبس وباقي عناصر الثقافة الاجتماعية السائدة في مجتمعه. فالأسرة تقوم بربط الطفل الحديث الولادة بشبكة مجتمعه ليستطيع العيش داخل المجتمع بانسجام ووئام.

3 - الوظيفة النفسية:

وهي الوظيفة التي تنطوي على تعليم الطفل المحبة والتعاطف والميل نحو أفراد الأسرة ونحو الآخرين القريبين منه والبعيدين عنه وإكسابه طرقا ووسائل إشباعها وإرضاء ذاته وإشعاره بأنه قريب للقلب ومحبوب ومقبول من قبل أفراد أسرته.

هذه الوظيفة مهمة جدا في تماسك الأسرة وتمتين روابطها، وإذا حصل أي ضعف أو تمزق في هذه الوظيفة فإنها تنعكس على شخصيته عند الكبر وتفرز أثارها السلبية في

1 . د.معن خليل العمر، مرجع سابق، ص207.

تعامله مع الآخرين القريبين منه بشكل واضح، بحيث لا يستطيع العثور على سعادته مع الأفراد الذين يتفاعل معهم فيصبح تعيس في حياته الخاصة.

ثانيا: خصائص الأسرة الجزائرية الحديثة:

تتميز الأسرة الجزائرية المعاصرة بخصائص ومميزات تختلف عما كانت عليه البنية التقليدية، فالأسرة الجزائرية المعاصرة (الحضرية) تتميز بتقلص حجمها، من النظام الأسري التقليدي الممتد إلى النظام الأسري النووي، وقد برز هذا النظام الأسري بعد أن نزحت الأسرة من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري. وتتميز بأنها وحدة بسيطة تتكون من أب وأم وأطفال في غالب الأحيان، وتبعا لذلك ضعفت العلاقات بين أفراد الأسرة القريبين منهم والبعيدين نتيجة المطالب المادية والضغوط الثقافية المعقدة التي تملأ وقت الأفراد وتستنفذ جهودهم.

اكتسبت الأسرة الجزائرية المعاصرة نوع من التحرر نتيجة التغير، كما تتصف بتناقص حجمها، فالأسرة الجزائرية التقليدية تتميز بكبر حجمها حيث يصل إلى أكثر من 60 فردا يعيشون حياة مشتركة في مسكن واحد ويطلق عليها اسم العائلة.

إن سلطة الأب لم تعد بنفس القيمة الاجتماعية والثقافية التي كانت عليها في الأسرة التقليدية حيث غالبا ما كانت ترتكز على الأب الأكبر سنا، وقد خفت شدة المراقبة الاجتماعية المدعمة بالضغوط والعرف الاجتماعي، إذ كان الأب يلعب الدور الواضح في جعل أفراد أسرته يسيرون وفق تلك الأنماط، فعلى سبيل المثال أصبح الزواج يقوم على التوافق وحرية اختيار الشريك.

إن السلطة في الأسرة المعاصرة(الحضرية) لم تعد مرتكزة في يد الـــزوج فقـــط، خاصة مع التغير في مكانة ودور والمرأة، فالحياة العصرية فرضت على المرأة ألا تكـــون طاقة إنتاجية معطلة، بل أصبحت مشاركتها فعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعيـــة للمجتمع، فخروجها لميدان العمل سمح لها بممارسة سلطات أوسع، سواء فيما يخـــص الأبناء أو شؤون المترل. ولقد كان لتغير الأدوار والمراكز داخل الأسرة الجزائرية الحديثة أثر بالغ على العلاقات الأسرية كضعف الروابط بين الزوجين وكذا علـــى علاقـــات الأسرة الخارجية. لم تعد الأسرة الحديثة تقوم بكل الوظائف التي تقـــوم بهـــا الأســـرة التقليدية، حيث أصبحت أكثر تخصص جراء تولي مؤسسات أخـــرى القيـــام بهـــذه الوظائف كالمدارس ودور الحضانة...

ثالثا: مكانة المرأة الجزائرية في الأسرة الحديثة:

كانت المرأة في مجتمعنا التقليدي محرومة من دورها الطبيعي في الأسرة، فلا يمكنها التصرف بحرية داخل البيت وهذا راجع لتدخل كل من الحماة وباقي النساء كأخـــت الزوج وخالته وعمته، وتحقيقها لمكانة داخل الأسرة مرتبطة بعامل إنجابها لعدد كـــبير من الأطفال خاصة الذكور وكذا عامل اختيارها لزوجات أبنائها الذكور، فهي تمـــر عبر مراحل طويلة. أما مكانتها في الأسرة الحديثة فتظهر من خلال تغير مكانة كل من الزوج والزوجة، إذ احتفظ الزوج بدوره في الأسرة وهو يتمتع بالتقدير والاحترام، أما دوره الاقتصادي فقد أصبح أقل أهمية من ما كان عليه في الأسرة التقليديـــة، وهـــذا راجع إلى الاستقلال الاقتصادي الذي أصبح يتمتع به أفراد الأسرة خاصة الزوجة الـــتي أصبحت تتمتع بمكانة علمية عالية مما سمح لها بالانضمام إلى الحياة العمليـــة وبالتـــالي الحصول على أجر مثل الزوج، وتساهم بنصيب وافر في ميزانية الأســـرة ومصـــاريف البيت، كما تقاسم زوجها المسؤولية الأسرية.

ورغم كل ما حققت المرأة من تطور في مكانتها، ما تزال تقوم بجل العمـــل المـــترلي إضافة إلى العمل المأجور خارجه، فالأول تفرضه التقاليد الموجودة في المجتمع والثـــاني يفرضه التطور الحضاري.

رابعا: المجال الاجتماعي للمرأة والأسرة الحديثة:

نقصد بالمجال "البيئة والأفراد والعلاقات التي تقوم بينهم، وإذا أضفنا لـــه المجـــال النفسي بما فيه من شخصية الفرد والقيم والعادات الاجتماعية المتصلة به، فإننا نحصـــل على هذا السلوك وهو التقسيم الاجتماعي للمجال"[1] لكل مجتمع خصوصياته الثقافية، فالتقسيم المجالي حسب الجنس يعتبر من خصوصـــيات المجتمـــع الجزائـــري والأســـرة التقليدية، مما أدى إلى الظهور مجالين أو مجتمعين داخل نسق اجتماعي واحـــد، وهمـــا المجتمع الرجالي والمجتمع النسوي، وذلك راجع إلى أن الفصل بين الجنســـين يعـــود إلى طبيعة النظام الأبوي؛ فهو نظام سلطوي أين يمارس الأب من خلاله ســـلطته المطلقـــة على جميع أفراد الأسرة نظرا للقيمة الاجتماعية التي يمثلها داخل الأسرة. كما تتميـــز العلاقة الاجتماعية بين الأخ والأخت بعلاقة سيطرة وهيمنة، حيث يســـتوجب علـــى الفتاة طاعة أخيها والخضوع لأوامره لما تمليه عليها عملية التنشئة الاجتماعية، التي تجعل الأخ سيدا بعد أبيه على الأسرة؛ لا يناقش أحد قراراته خاصة النساء وبالتالي يصـــبح الأخ صورة مطابقة لأبيه يمارس السلطة على أخواته. إن الـــذكورة في هـــذا النظـــام الأبوي تعني القوة والسيطرة والسيادة، أما الأنوثة فتعني الخضوع والاستسلام لســـيطرة الرجل.

1 . أحمد زكي بدوي، مرجع سابق، ص396.

إن تقسيم العمل بين الجنسين داخل الأسرة التقليديـــة أدى إلى تقســيم المجــال بينهما، مجال خارجي خاص بالرجال أين يقضون جل أوقاهم في الأعمال الخارجيـــة الخاصة هم، ومجال داخلي خاص بالنساء، أين يبقى كل من الجنسين يحتــرم المجــال الخاص به، بحيث لا يجتاز أي واحد منهما مجال الأخر دون أي مناســبة أو ضــرف معين.

فالرجل لا يدخل إلى المترل إلا عند الضرورة كأوقات الأكل والنوم، وتبقى المرأة طول الفترة في عالمها الداخلي لاتنتقل إلى المجال الخارجي إلا في مناسبات معينة كــالأعراس أو ازدياد مولود وعند زيارة مريض أو موت، وزيارة المقابر أو الذهاب إلى الحمام .

وعند خروج المرأة ثمة قواعد اجتماعية لابد من اعتمادها، حيث أن المــرأة لا تخــرج بمفردها إلاّ بمرافقة رجل من العائلة أو امرأة مسنة (حماة – جــدة) وحــتى الهندســة المعمارية للمنازل تكون مهيئة من خلال الفصل بين الأماكن المخصصــة للرجــال أو الضيوف عن الأماكن المخصصة للنساء كالمطبخ مثلا.

إن مسألة وجود النساء في المجال الخارجي قد ظهرت نتيجة التغيرات التي حــدثت في المجتمع من خلال فصل الحواجز بين الجنسين، وذلك ضمن أطر عديــدة جمعــت بينهما في الدراسة والشارع وكذا مكان العمل حيث أدى التغير إلى تقلــص المفهــوم التقليدي لتقسيم العمل وظهور عمل المرأة في المجال الخارجي، وقــد كــان للتعلــيم الإجباري للجنسين نتائج فعالة لزوال الحاجز الذي استلزمته ظاهرة الاختلاط، التي من شأنها تغيير فكرة الرجل عن المرأة. إن الوضعية الجديدة التي ألت إليها الجزائر من تطور في شتى الميادين أدت إلى بروز مجالات عديدة تتطلب وجود كل من الرجل والمــرأة في أن واحد نظرا لكون المجتمع يحتاج إلى كل طاقاته البشرية.

المبحث الرابع: تطور الأسرة الجزائرية

إن تتبع الصيرورة التاريخية للأسرة في المجتمع الجزائري يقودنا إلى فهم مختلف المراحل والتغيرات والديناميكيات التي مر بها هذا المجتمع، والتي نستطيع من خلالها فهم البنية الاجتماعية له، وسيتم تتبع الصيرورة التاريخية للمجتمع الجزائري من خلال العودة إلى حقب تاريخية تمتد جذورها إلى العهد العثماني ثم إلى فترة الاحتلال الفرنسي بعدها فترة الاستقلال من خلال النقاط التالية:

أولا: مراحل تطور الأسرة الجزائرية.

ثانيا: عوامل تغير الأسرة الجزائرية.

أولا: مراحل تطور الأسرة الجزائرية:

لقد مرة الأسرة الجزائرية بعدة مراحل تاريخية، كل مرحلة أنتجت نمط جديد للأسرة من حيث البناء والأدوار والمكانات ومن أهم المراحل التي أحدثت تغيرات كبيرة على مستوى المجتمع والأسرة هي المرحلة الاستعمارية أين فرض الاستعمار أنظمة اجتماعية واقتصادية جديدة تختلف وثقافة وتقاليد المجتمع الجزائري، هذا ما انعكس على كل البنيات التحتية للمجتمع لاسيما الأسرة.

1 ـ مرحلة ما قبل الاستعمار:

تعتبر الأسرة الخلية الأساسية لبناء المجتمع، وفي فترة ما قبل الاستعمار الفرنسي كان يسود النظام الأسري الممتد، أين يعيش عدد من الأسر الزوجية في مسكن واحد تربطهم روابط قرابية، خاضعين لسلطة الجد أو الأب وكانت تتميز الأسرة آنذاك

باكتفائها الاقتصادي، حيث كانت تنتج وتستهلك اعتمادا على عمل معظم أفرادها في زراعة الأرض التي كانت ذات ملكية جماعية. أما العلاقات داخل الأسرة فقد كانت تعتمد على مبدأ احترام وطاعة الصغير للكبير وكذا الجنس.
وفيما يخص المرأة فقد كانت أقل سلطة من الرجل ولا تشارك في اتخاذ القرارات، وتحدد مكانتها داخل الأسرة تبعا لعامل السن فالجدة مثلا تكون لديها السلطة والكلمة على سائر نساء البيت ويلعب عامل إنجاب المرأة الذكور دور هام في الرفع من شأنها في أسرة زوجها.

2 - المرحلة الاستعمارية:

لقد عرفت البناءات الاجتماعية والأسرية تطورات تاريخية خلال أهم مرحلة من مراحل عدم استقرارها ، والتي كانت في مرحلة الاستعمار الفرنسي للجزائر وخصوصا أثناء مقاومة الجزائر والشعب الجزائري له. فقد انتهج المستعمر "سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي"[1] حيث عمل على تهديم جل البناءات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الجزائري وذلك لطمس معالم الشخصية الوطنية من خلال ضرب المجتمع في الأساس الذي يرتكز عليه وهو الأرض، إذ عمل على تشتيت الأسرة وتقسيمها من خلال طرد معظم الأهالي من أراضيهم، مما أدى إلى تفتيت البناء الزراعي الجماعي وبالتالي تفكيك الوحدة الاقتصادية الأسرية، كما عرفت الأدوار الأسرية مرحلة من التداخل نتيجة التحاق أغلب الرجال بالجبال للمشاركة في الحرب

1. عدي الهواري : **الاستعمار الفرنسي، وسياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي(1830- 1960)**، تر : جوزيف عبد الله، بيروت، دار الحداثة، 1938، ص115.

التحريرية ، حيـــث كان على المرأة مسؤولية الحفـــاظ علـــى الكيـــان الأســـري، فنـــــجدها تقوم بالعديـــــــــد من المسؤوليات. وفي ضل غياب الأب أو الـــزوج أصبحت المرأة تحتل مكانة الأب والأم معا، لتنتقل مسؤولية كسب قوت الأبناء إليها، من خلال الخروج والعمل لدى المستعمر والحصول على أجر.

إن ظروف الحرب والثورة استلزمت مشاركة كل عناصر المجتمع ســـواء الرجـــال أو النساء، لذلك تحولت المرأة من مجرد ربة بيت خاضعة لســـيطرة رجـــال الأســـرة إلى المساهمة في مختلف جوانب الحياة العامة، عاملة كانت لإعالة أسرتها بســـبب غيـــاب العائل أو مجاهدة تحمل مسؤولية الجهاد إلى جانب الرجل.

وقد عرفت الأسرة الجزائرية في تلك الحقبة بكثرة عدد أفرادها، إذ كانت تضـــم إضافة إلى الأجداد والآباء المتزوجين منهم وغير المتزوجين، الأحفاد وأسلاف الرجـــل كلهم تحت سقف واحد، مما أضفى على هذه العلاقات نوع من التضامن والتعاون.

كما كانت تعيش هذه الأسرة على المردود الزراعي والحيواني، حيـــث كـــان الآبـــاء وأبناءهم يشتركون في نفس المهن، ويخضعون لسلطة رئيس الأسرة في كل شؤونهم.

كما كان نظام الزواج الشائع هو زواج بنت العم أو زواج الأقارب، مما أضفى علـــى العلاقات القرابية ترابط وتضامن أكثر.

وباعتبار أن الأرض كانت أســـاس الحيـــاة المشـــتركة لـــدى الأســـرة أثنـــاء الاستعمار، أصبح الفرد الجزائري مضطرا للبحث عن مصادر أخرى للعيش"من خلال هجرة داخلية وأخرى خارجية، قام بها الفلاحون بحثا عن أسباب العيش بعد أن فقـــد معظم الفلاحين ملكيته الزراعية، أو أن قطعة الأرض التي بقيت في حوزة البعض الأخر

لم تعد تكفي لإعالة أسرته، إما لمساحتها المحدودة أو لقلة الإمكانيات لفلحها"[1]
مما يعني تفكك الأسرة التقليدية، فالفقر الشديد الذي عرفته الأسرة الجزائرية اضطر بالبعض من أفرادها إلى البحث عن العمل في مزارع المعمرين" فأصبح الريفيين لايستطيعون العودة إلى أراضيهم السابقة إلا بصفتهم عمالا أجراء في مزارع المعمرين"[2] أو الهجرة إلى المدن والعمل في مصانع المعمرين وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدد سكان المدن قد ارتفع بشكل بارز إذ "بلغ معدل الزيادة الديمغرافية بين سنة 1954-1962، 89 %"[3] من هنا ظهرت مؤشرات التغير الأسري بابتعاد الأفراد عن عائلاتهم التي كانت في الأصل ممتدة لتكوين أسر صغيرة، فالأسرة بدأت في إعادة التهيكل بطريقة جديدة تتلاءم والحياة الحضرية و القهر الاقتصادي والثقافي، الاجتماعي الذي فرض عليها من طرف المستعمر.

3 - مرحلة ما بعد الاستعمار:

بعد نهاية الحرب و حصول الجزائر على الاستقلال، وجد المجتمع الجزائري نفسه في وضعية اقتصادية واجتماعية خطيرة بعد تحطم جل البناءات التحتية، حيث كان على الجزائر إعادة التعمير والبناء للنهوض من الركود الاجتماعي الذي تعيشه لذلك عمدت على إتباع سياسة التصنيع من خلال تشييد العديد من المصانع والمعامل مما استقطب

---

1. محمد السويدي : **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري : تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص95.

2. BOURDIEU Pierre, Ibid, P109.
3. BOUTEFNOUCHET Mustapha : Ibid, P 84.

اليد العاملة الريفية، حيث ترك العديد منهم أراضيهم بحثا عن العمل والعيش الكريم في المدينة. ونظرا لبعد المسافة بين مكان العمل ومكان الإقامة، اضطر العديد من العمال إلى نقل أسرته الصغيرة إلى السكن في مكان قريب من مكان العمل، وبالتالي بدأ انقسام الأسرة الجزائرية الممتدة، وتغير نشاطها من العمل الفلاحي إلى العمل المأجور.

إن هذا التحول الاقتصادي للأسرة الجزائرية فرض أنماط جديدة للأسرة، وهي الأسرة الصغيرة التي تضم الأب والأم والأبناء غير المتزوجين، والأسرة الكبيرة والتي تضم الأب والأم والأبناء المتزوجين وغير المتزوجين والبعض من الأقارب.

لقد وجدت الأسرة الجزائرية نفسها مجبرة على التكيف مع نظام المجتمع بعد الاستقلال، والذي يتميز بمجموعة من المركبات التي تعتبر متغيرات هامة وهي التحضر المكثف و السريع، والعمل المأجور كنمط اقتصادي جديد، التعليم كقاعدة ثقافية جديدة والتمايز الاجتماعي من خلال انتشار قوى اجتماعية متميزة. ومع توسع الوسط الاجتماعي نتيجة إتباع سياسة التصنيع تعرضت القاعدة المادية للمجتمع إلى التغير فتزايدت الفوارق الفردية بظهور وظائف جديدة خاصة في المدن وقد تطلب شغلها إحراز مستوى تعليمي مرتفع، فكانت الفئة المتعلمة هي المؤهلة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي عن الأسرة الممتدة وأصبحت قادرة على التعبير عن نفسها بعدما ضعفت الرقابة الاجتماعية عليها. كما شهدت العلاقات الأسرية تغيرا على مستوى دور ومكانة المرأة التي "أصبح من حقها العمل والإنجاب والتعليم وتقلد المناصب السياسية"[1]

1. السويدي محمد: **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، مرجع سابق، ص89.

إذ لم تعد مجرد فرد منعزل في البيت يتلقى الأوامر أصبحت فرد فعال يشارك الرجـــل سواء كان أبا أو زوج في اتخاذ القرارات خاصة المتعلقة بها وأسرتها.

تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم العوامل التي ســـاهمت في الهجـــرة الداخليـــة، فالتصنيع اتخذ من أجل القضاء على البطالة وامتصاص اليـــد العاملـــة مـــن خـــلال المخططات التنموية منذ بدايتها في سنة1967. كل هذه العوامل مهدت لظهور نمـــط جديد من الأسر لم يكن معروفا من قبل في المجتمع، بحيث كان لهذه العوامـــل الأثـــر البالغ في زعزعة القيم المتوارثة عن الأجداد، والتي مست سلطة الأسرة، فلم يعد الفرد في ظل المؤسسات الصناعية والتجارية يحتاج إلى الأسرة لتدريبه على مبـــادئ المهنـــة فالمدينة تكفلـــــت بذلك، أين تعددت فرص تعلم المهارات فالفرد الذي كان مرتبط بالأرض وتربية المواشي في المجال الريفي، أصبح في المجتمع الحضري مـــرتبط بمجـــال اجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجاري يحكمه العمل المأجور.

ثانيا: عوامل تغير الأسرة الجزائرية:

يعتبر التغير من سمات الحياة وتخضع لها جميع مظاهر الكون، وهي من المســـلمات والبديهيات اللازمة والدالة على تفاعل أنماط الحياة باختلاف أشكالها. ويتجلى الـــتغير في جميع مظاهر الحياة الاجتماعية، فالمجتمعات الإنسانية المختلفة ومنذ فجـــر نشـــأتها تعرضت للتغير خلال فتراتها التاريخية، فهو بمثابة قانون الوجـــود فالاســـتقرار مـــوت وجمود والتغير هو كل تحول يقع على التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفـــه خلال فترة زمنية "والتغير الاجتماعي على هذا النحو ينصب على تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في البناء الطبقي أو نظمه الاجتماعية أو في أنماط العلاقـــــات

الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد، والــتي تحــدد مكانتــهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها"[1]

وقد استخدم كثير من علماء الاجتماع مفهوم التغير الاجتماعي لتوضيح عمليــة التحول التي تحدث في المجتمعات، من حالتها التقليدية إلى الحالة الحديثة؛ وهي عمليــة يتحول من خلالها المجتمع من حالة إلى حالة أخرى. فالمجتمع يسمح لأفراده أو يدفعهم لتغيير مكاناتهم ومستواهم الاقتصادي والاجتماعي وكذا توجهاتهم الثقافية.

وحسب الفيلسوف الفرنسي كوندرسيه الذي قدم نظريته عن تطور الإنسانية وتقدمها "اعتبر أن الإنسانية في تطور وفي خط صاعد نحو الرقي والاكتمال، وتكون كل مرحلة أرقى من سابقتها وتستمد مرحلة أرقى منها، وأن العقل الإنساني هو الــذي ســوف يبقي على هذا التقدم."[2] فالتغير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي شهده المجتمــع الجزائري وبصفة خاصة الأسرة، جاء نتيجة لتداخل مجموعة من العوامل أهمها:

1 - المسكن:

لقد تناول الأستاذ بوتفنوشت في دراسته حــول "العائلــة الجزائريــة التطــور والخصائص الحديثة" موضوع الأسرة الممتدة في الجزائر، حيث ربط وجود هذا الــنمط الأسري بمميزات وخصائص معينة منها: المسكن الذي يضم، الأبناء، الأقارب وهــذا المسكن يمكن أن يتسع كلما ازداد عدد الوافدين الجدد إلى الأسرة، ويعتبر الباحث أن هذا المسكن من أسباب تماسك الأسرة الممتدة.

1 . أحمد زكي بدوي، مرجع سابق، ص.382.

2. كمال التابعي: **الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية**، دار المعارف، القاهرة، 1985، ص67.

إن العدد الكبير من الأفراد الـــذي كانـــت تتميـــز بـــه الأســـرة الجزائريـــة التقليدية(الممتدة) لم يكن يشكل عائقا من حيث السكن، حيث كان هـــذا الأخـــير حسب د. بوتفنوشت متمثلا في مسكن واسع يملك إمكانية توسيع المجال كلمـــا ازداد عدد أفراد الأسرة، سواء بالنسبة للأطفال أو الأبناء المتزوجين. وحسب د.بوتفنوشـــت فان هذا المسكن يمكن أن يضم من 20 إلى 60 فرد ومن 3 إلى 4 أجيال، وتجمـــع في الغالب هؤلاء الذين يجمعهم مجال سكني واحد روابـــط دمويـــة وقرابيـــة أو علاقـــة مصاهرة. وقد كان لظاهرة النزوح الريفي الأثر البالغ في تغيير نمط السكن، فالانتقـــال من الدار الكبيرة إلى الشقة مما يفرض بنية جديدة للأسرة الجزائرية، فمن الصـــعب أن نجد في المدن سكن يستطيع أن يضم 20 فردا، لذلك كان على العامـــل التنقـــل مـــع أسرته الصغيرة إلى الشقة في المدينة.

2 ـ عامل الهجرة الداخلية:

إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية التي شهدتها الجزائر، دفعت باليـــد العاملة الريفية إلى الهجرة والانتقال إلى المدن بحثا عن حياة أفضل وذلك مـــن خـــلال العمل والعيش هناك "فظاهرة نزوح سكان الريف نحو المدن كثيرا ما يكون الدافع إليها هو الحصول على فرص عمل بأجر أعلى وحياة اجتماعية أكثر رخاء"[1] وبالتالي التخلي عن الأرض والزراعة مقابل العمل في المصانع والمعامل، فعملية النزوح الريفي ارتبطـــت ارتباطا وثيقا بعامل التصنيع، كما يلعب العامل الثقافي دورا فعالا في هجرة الشـــباب نحو المدن، أين توجد مختلف المرافق والخدمات الاجتماعية الضـــرورية (المؤسســـات التعليمية والصحية) والتي تفتقر إليها كل الأرياف الجزائرية آنذاك.

1 . محمد السويدي: **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، مرجع سابق، ص105.

3 - عامل التصنيع:

تعتبر عملية التصنيع من أهم العوامل التي ساهمت في تغيير الأسـرة الجزائريـة، فقد اتخذ التصنيع من أجل القضاء على البطالة وامتصاص اليد العاملة النازحـة مـن الأرياف.

فبعد الاستقلال عرف المجتمع الجزائري معركة البنـاء والتشـييد مـن خـلال المخططات التنموية منذ بدايتها في سنة 1967 وحتى المخطط الخماسي الثـاني 1985 /1989 باعتبارها مؤشرات للنهوض بالاقتصاد القومي، لذلك اتبعت الحكومة الجزائرية سياسة بناء المصانع وتجهيزها بأحداث الآلات الكهربائية والميكانيكية لتحقيق التنميـة الشاملة، وهذا ما ساهم في استقطاب اليد العاملة ولاسيما اليد العاملـة الريفيـة. إن التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري كانت تعكس موقف الجزائر الرافض لما خلفـه المستعمر الفرنسي من تخلف وفقر، وإعادة هيكلة المرافق الاقتصادية والاجتماعية لحياة المجتمع كانت ضرورة حتمية للارتقاء بالمجتمع إلى التحديث.

4 - عامل التعليم و خروج المرأة للعمل :

لقد عمدت الجزائر فور حصولها على الاستقلال إلى توفير فرص التعليم لأبنائهـا وذلك من خلال إجبارية التعليم لجميع أبنائها دون تمييز جنسـي، ونضـرا لـنقص الكفاءات والكوادر الوطنية لجأت إلى الاستعانة بالخبرات العربية والأجنبية من أجـل توفير فرص التعليم لجميع أبناء الوطن، وقد ساهم انتشار التعليم لدى الفتاة الجزائريـة في تغيير البنية الأسرية حيث تمكنت المرأة من الحصول على درجات تعليميـة عاليـة، الأمر الذي سمح لها بالخروج إلى العمل والمساهمة في الحياة العامة إلى جانب الرجل،هذا ما ينعكس حتما على الأدوار والمراكز داخل الأسرة .

ملخص الفصل:

لقد عرفت الأسرة العربية والجزائرية تغيرات كبيرة تتماشى مع التغيرات الـــتي تعرض لها المجتمع الجزائري ككل، ففي فترة الاستعمار تغيرت الأسرة من أجل المحافظة على كيانها وهويتها لمحاربة المخطط الاستعماري، لذلك نجد أن الأسرة في تلك الفترة كانت تتمسك بالقيم التقليدية التي ترمز إلى الهوية الشخصية الوطنية، كما تميزت هذه الفترة أيضا بتغير الأدوار الأسرية لاسيما دور المرأة من خلال تسييرها وإدارتها للأسرة خلفا للزوج الذي التحق بصفوف الثورة، فهذا التغير في دور ومكانة المرأة الجزائريـــة وصل إلى الحياة الاجتماعية العامة خاصة بعد الاستقلال أين كان خروج المرأة للعمـــل وقيامها بالدور الوظيفي في الحياة العامة للمجتمع أمرا حتميا للمشـــاركة في معركـــة البناء و التشييد بعد ما خلف الاستعمار من دمار، وكان للتعليم دور في تعزيز المركـــز الاجتماعي للمرأة داخل وخارج الأسرة بوصولها إلى مراكز عليا في السلم المهني ممـــا انعكس على باقي الأدوار الأسرية لتحتل المرأة العاملة مكانة جديدة داخل الأسرة.

الفصل الرّابع

أهمية الغذاء في حياة الإنسان

تمهيد:

تتأثر العادات الغذائية عبر التاريخ بعوامل اجتماعيـــة وثقافيـــة، فقـــد تـــأثرت بالتطورات التي شهدتها الأوضاع الاقتصادية والسياسية والإعلاميـــة، وأثـــرت علـــى المجتمعات فأصبحت تتماشى مع هذا التقدم السريع. ومن هنا نجد أن نمط الاســـتهلاك الغذائي تطورت بصفة كبيرة مع تطور أساليب المعيشة والمتطلبات الجديـــدة المرتبطـــة بالتنمية الاقتصادية وخروج المرأة لأداء نشاط مهني وظهور وسائل جديدة ورغم كـــل هذه التحولات الجارية على المجتمع والآسرة الجزائرية خاصة مع تزايـــد أدوار المـــرأة العاملة بقيت متمسكة بعاداتها وقيمها وهذا ما نلاحظه من خلال محاولتها لخلق نـــوع من التوازن في تحضير المأكولات التقليدية إلى جانب العصرية منها وبنـــاءا علـــى ذلك سنحاول من خلال هذا الفصل معرفة أهمية الغذاء بالنسبة لحياة الإنسان و المـــرأة والممارسات الغذائية إضافة إلى المراحل وسياسة الاستهلاك الغذائي في الجزائر.

المبحث الأول: الإنسان والاحتياجات الغذائية.

نتطرق من خلال هذا المبحث إلى أهمية و دور الغذاء في حياة الإنسان و المصادر الأساسية للغذاء الإنساني النباتية منها والحيوانية من خلال العناصر التالية:

أولا: الغذاء والإنسان.

ثانيا: دور الغذاء في حياة الإنسان.

ثالثا: مصادر غذاء الإنسان.

رابعا: الوجبة الغذائية المتكاملة ومحدداها.

أولا: الغذاء و الإنسان:

يحتاج الإنسان للطعام إذ تستحيل عليه الحياة بدونه، كما يستوجب أن يكون بالكمية الكافية، ونعني بالكفاية احتواء هذا الطعام على الكميات المناسبة من العناصر الغذائية، فالاكتفاء بنوع واحد من الطعام لا يقدم كل العناصر الغذائية الضرورية والكافية لجسم الإنسان، وتناول الغذاء يحقق واحد أو أكثر من العوامل التالية:[1]

- إمداد الجسم بمادة يستطيع منها أن يحصل على الحرارة، أو القدرة على العمل، أو أي أنواع الطاقة.

- إمداد الجسم بمواد يستطيع بها أن ينظم عملية إنتاج الحرارة، أو ينظم عملية النمو، أو عملية الإصلاح أو عملية التكاثر.

- إمداد الجسم بمادة يستطيع بها أن ينمو أو يعوض التالف منه ويصلحه، أو يساعد على عملية التكاثر.

1 . د. أسامة أمين العطار: **التغذية ومخاطر الصناعة**، دار المعارف، مصر، 1967، ص9.

وأهم هذه الأمور الثلاثة هو إمداد الجسم بالطاقة الحرارية، وهذه الأخيرة مستمدة من الغذاء الذي يتناوله الشخص. فالإنسان العادي وفي أحواله العادية يحتاج إلى حوالي 70 سعره من الطاقة الحرارية في الساعة ليحافظ على وظائف جسمه، فجسم الإنسان يشبه الآلة الميكانيكية، لكي يسير يجب أن يمدها الفرد بالوقود المكون من الفحم وهذا الفحم يحترق ويؤدي إلى حرارة وطاقة حرارية.

ثانيا: دور الغذاء في حياة الإنسان:

لاشك أن للغذاء أهمية كبيرة في حياتنا وفي سلامة صحتنا، فالغذاء بما يحتويه من عناصر يساعد على نمو الجسم وبنائه، كما يساعد أيضا على إنتاج الطاقة الحرارية اللازمة لحيويته وتنشيط جميع أعضاء الجسم. وعليه فالغذاء بالنسبة للجسم بناء ونمو وطاقة وحركة، ومن هنا يظهر مدى الارتباط الوثيق بين الغذاء والصحة، فالغذاء عامل أساسي في نمو الإنسان وتكامل صحته. وقد أظهرت البحوث العلمية أنه من الممكن إطالة العمر بإذن الله بالتربية الغذائية الصحية والعادات الغذائية السليمة.

ومن شروط الغذاء الكامل أن تكون الكمية مناسبة ومن غير زيادة ولانقصام حسب حاجة الجسم والسن والحالة الصحية وطبيعة العمل الذي يقوم به الإنسان، فكلما كانت المجهودات أكثر كان الإنسان بحاجة إلى طاقة حرارية أكثر، ونفس الشئ بالنسبة للحالة الفيزيولوجية، فالسيدات الحوامل والمرضعات اللواتي يمارسن عمل مهني يحتجن إلى كميات أكثر من مجموع أغذية البناء "فأي حركة تحتاج لزيادة في السعر الحرارية، فمثلا المرأة في حالة السكون تحتاج إلى 2100 سعره في اليوم، بينما الرجل الفاعل الذي يعمل بيديه يحتاج مابين3000 - 4500 سعره في اليوم وهذا يتوقف على

مقدار المجهود الذي يقوم به في أثناء عمله"[1] وإذا لم يستطع الناس أن يحصلوا على كميات السعر الحرارية من طعامهم الذي يتناولونه فإنهم يكونون عرضة لثلاثة احتمالات[2]:

- يشعرون بالجوع.
- يقومون بعمل أقل.
- يستعملون مواد من أجسامهم وبذلك يتعرضون للنحافة.

وينشأ سوء التغذية عندما ينقص عنصر أو عناصر مختلفة من الطعام، وفي الحالات الشديدة فان سوء التغذية يظهر على شكل أمراض معينة كفقر الدم الغذائي، أما في الحالات الأقل خطورة تظهر أعراض سوء التغذية على شكل احشوشان في الجلد أو التهابات وتشققات في الشفتين أو نزيف في اللثة، ويضعف كذلك في العاملين قدرتهم على الإنتاج. إن الغذاء الجيد يعمل على رفع الكفاية العقلية "وبذلك توفير العناصر اللازمة لصحة خلايا المخ وفاعليته، وعلى هذا الأساس فتغذية أجسامنا ليس فقط أن نأكل وإنما يجب أن نعرف ونختار ماذا نأكل من أطعمة ومأكولات مناسبة لحاجة أجسامنا."[3]

ثالثا: مصادر غذاء الإنسان:

يستمد الإنسان غذاءه من مصدرين أساسيين هما:

أ. مصادر حيوانية:

وتشتمل على اللحوم بأنواعها المختلفة، كلحوم الحيوانات والطيور والأسماك

1. د. أسامة أمين عطار، مرجع سابق، ص10.
2. د. أسامة أمين عطار، مرجع سابق، ص11.
3. سرور أسعد منصور: **الصحة والمجتمع موسوعة الصحة والوقاية**، الدار العربية للكتاب، تونس، 1976، ص20.

كما تشتمل على البيض، اللبن ومشتقاته كالزبدة والجبن وغيرها من مشتقات أخرى.

ب . مصادر نباتية:

وتشتمل على الخضراوات والبقول بأنواعها المختلفة، كالفول والعدس والحمص، الفاصوليا والدر نيات كالبطاطا والجزر وجميع أنواع الفواكه، كما تشمل أيضا على الحبوب مثل القمح بأنواعه الصلب واللين والشعير، الذرى والأرز والمواد السكرية بالإضافة إلى الزيوت وفضلا عن ذلك احتياجات أخرى للجسم من العناصر الغذائية والأملاح المعدنية. لهذا يجب أن يكون الطعام متوازنا باستمرار بحيث يفي الجسم حاجاته من هذه العناصر المختلفة[1]

رابعا: الوجبة الغذائية المتكاملة ومحدداتها:

1 - الوجبة الغذائية المتكاملة:

يستخدم مصطلح الوجبة المتكاملة للتعبير عن الوجبة التي تشتمل على المواد الروتينية والدهنية والكربوهيدراتية والتي تشتمل مكوناتها الكيميائية على الكربون والهيدروجين والأكسيجين والنتروجين وجميعها ضروري لحياة الخلية، ويجب أن تشتمل الوجبة المتزنة على تلك العناصر بالنسب المسموح بها "ويجب الإشارة هنا أنه ليس هناك وجبة واحدة متكاملة تغطي جميع احتياجات الفرد اليومية، ولكن من خلال الاهتمام بعناصر الوجبات الثلاث(فطور- غذاء - عشاء)وتوزيع العناصر السابقة عليها يصبح التوازن موجودا في الغذاء اليومي، لأن الزيادة الكبيرة في عنصر واحد على حساب باقي العناصر قد تؤدي إلى أضرار ومشاكل صحية عديدة مثل السمنة أو

1 . سرور أسعد منصور، مرجع سابق،ص228.

سوء التغذية"[1] وإذا أضيف إلى الوجبة المتكاملة المركبات غير العضوية والأملاح المعدنية والفيتامينات الذائبة في الدهون والذائبة في الماء تصبح هذه الوجبة متكاملة. إن الغذاء المتكامل هو الغذاء الذي يحتوي على العناصر المكونة للخلية وهي الأكسجين والكربون والهيدروجين والنتروجين والكالسيوم والفوسفور والبوتاسيوم والحديد والصوديوم والماغنزيوم واليود والكبريت وغيرها. والجدول التالي يوضح العناصر الرئيسية للوجبات المتكاملة ومصادرها .

الجدول 07: العناصر المكونة للوجبة المتكاملة[2]

الغرض من الطعام	أنواع الطعام	مصدر الطعام
إنتاج الطاقة	الدهون ـ الكربوهيدرات	الزبد ـ الزيوت ـ الدهون ـ السكريات
البناء والتجديد	البروتينات	الجبن ـ الحبوب ـ الفواكه ـ البطاطس ـ البقول. اللحوم ـ الطيور ـ الأسماك البيض ـ البن ـ الجبن ـ البقول ـ لحبوب
الوقاية والتنظيم	الفيتامينات الذائبة في الدهون. الفيتامينات الذائبة في الماء. الفيتامينات غير العضوية.	الخضراوات ـ الفواكه ـ البيض ـ الكبد ـ الخميرة ـ اللبن ـ الجبن. مصادر الكالسيوم والحديد والفسفور

1. د. بهاء الدين إبراهيم سلامة: **صحة الغذاء ووظائف الأعضاء**، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2000، ص28

2 . د. بهاء الدين إبراهيم سلامة، نفس المرجع، ص29.

2 ـ محدّدات الاحتياجات الغذائية:

2. 1 ـ الحالة الصحية:

تختلف احتياجات الشخص السليم عن الشخص المريض اختلافا كليا من الغذاء، فإذا أصيب فرد بمرض معين ودخل على إثره المستشفى فان الغذاء الذي يتناوله داخل المستشفى يجب أن يكون ضمن خطة العلاج التي يقررها الطبيب. ويلاحظ أن الفرد المريض الذي يقيم بالمستشفى تتغير طريقة تغذيته عن الفترة ما قبل دخوله المستشفى والتي تعود عليها سابقا، حيث يتم تحديد المقررات الغذائية له من قبل الطبيب وأخصائي التغذية وبما يساعد في خطة علاجه، بالإضافة إلى أن غذاء المستشفى يختلف كثيرا عن غذاء المنزل من حيث كمياته وطريقة طهيه و إعداده.

2. 2 ـ العوامل الثقافية والاقتصادية:

يؤثر التراث الثقافي للفرد وحالة الأسرة والعادات والتقاليد وطريقة الأسرة في اختيار وتقديم الطعام، والمعتقدات الغذائية السائدة على النمط الغذائي الذي تتبعه تلك الأسرة في تغذية أفرادها، كما يؤثر الدخل الشهري للأسرة على مكونات الوجبة الغذائية، بالإضافة إلى النواحي التعليمية "ومدى ما يتمتع به أفراد الأسرة من ثقافة ووعي غذائي على طريقة تغذية أفراد تلك الأسرة."[1]

2. 3 ـ العوامل النفسية:

إن الخوف والقلق والتوتر النفسي وعدم الطمأنينة وعوامل الإحباط والشعور باليأس أو عدم الاستقلالية، كل ذلك ينعكس على الفرد في صورة سلوك ارتدادي على الغذاء. فكثرة الشكوى وفقدان الشهية للطعام وعدم هضم الطعام والمضغ والقيء

---

1 . د. بهاء الدين إبراهيم سلامة، مرجع سابق، ص30.

وكل ذلك يكون لأسباب نفسية وليس لأسباب عضوية أو لأسباب تخص جودة الطعام "وقد يكون عدم رغبة الفرد في تناول طعام لفترة معينة ليست بسـبب فقـد الشهية ولكن قد تكون بسبب أحد العوامل النفسية أو التغير المفـاجئ في العـادات الغذائية"[1] وقد نلاحظ أن الكثير من العوامل النفسية تؤثر على فتح أو غلق الشـهية، بمعنى أن يتعود الأفراد على تناول الشاي والقهوة لعدة مرات في اليوم تصـبح عـادة غذائية تؤثر على تناول الوجبات والتغير في هذه الجزئية يؤدي إلى رفض الغذاء وفقـد الشهية، أي أن التغير المفاجئ في النمط الغذائي لفرد استمر عليـه لمـدة ثلاثـين أو عشرين عاما سوف يقابل بالمقاومة والرفض، على الرغم من أن الفترة السابقة كانـت العادات الغذائية خاطئة، إلا أن التغير في هذا النمط يجب أن يسير خطوة حتى يتقبلـه الفرد.

2. 4 - الحالة البدنية:

الاحتياجات الغذائية للأفراد تختلف باختلاف العمر والجـنس والحالـة البدنيـة والمتطلبات البدنية التي تقع على عاتق الفرد. ففقد كبار السن لبعض أو كل أسـناهم يجب أن تؤخذ في الاعتبار، بحيث تكون عملية مضغ أنواع معينة من الطعام صعبة جدا وخاصة إذا تناولوا طعام الأسرة المعتاد ولم يتم تحضير طعام خاص لهم يتناسـب مـع عمرهم وحالتهم البدنية. كما تختلف احتياجات المرأة الحامل من أطعمة معينـة عـن امرأة أخرى في نفس العمر ولكنها ليست حامل، وكذلك هـو الحـال في حـالات الإرضاع. كما تختلف احتياجات فرد في سن معينة ولكنه في مرحلة نقاهة من مـرض معين عن فرد أخر في نفس العمر ولكنه سليم ولا يعاني من أي مرض.

---

1 . د. بهاء الدين إبراهيم سلامة، مرجع سابق، ص30.

إن الاحتياجات الغذائية لفرد عادي في سن معينة، تختلف عن احتياجات فرد أخر في نفس العمر يمارس رياضة معينة ويتدرب يوميا لمدة ساعة أو ساعتين، كـــل ذلـــك يجعل احتياجات كل منهما تختلف عن الأخر لأن ما يفقده الرياضي مـــن ســـعرات حرارية يجب أن تعوض فيما يقدم له من طعام بعكس الفرد العادي الـــذي يجـــب أن يتغذى وفق طبيعة العمل الذي يقوم به.

2. 5 - العوامل المناخية:

يؤثر المناخ فيما يتناوله الأفراد من طعام فالبرد وانخفاض درجات الحرارة تـــدفع الأفراد لتناول وجبات غنية في الطاقة لحاجتهم إلى الدفء، بينما نفس هؤلاء الأفراد في حالة ارتفاع درجة الحرارة يتناول طعاما فقيرا بمصادر الطاقة، وعلى هـــذا فالعوامـــل المناخية (البرودة ـــ الحرارة) تؤخذ في الاعتبار في تغذية الإنسان[1]

خامسا: الثقافة الغذائية الصحيحة:

يشعر الإنسان كل يوم بحاجة إلى غذاء وشراب، وذلك لتعويض ما فقده يوميـــا من ماء وأملاح معدنية وطاقة، يختلف ويتنوع تركيب الأغذية من مجتمع إلى أخر وهذا يرجع إلى اختلاف العادات والتقاليد و الثقافات، وعادة ما تنقسم وجبات الغذاء إلى ثلاثة وجبات أساسية. إن المسألة هنا ليست مسألة فقر أو غنى لكنها في المقـــام الأول مسألة صحة وعلم ودراسة "فالإنسان في المجتمعات المتطورة والمتقدمة يتناول غذائـــه بطريقة علمية مستمدة من الثقافة الغذائية، يعرف تماما ماذا يأكل وماذا يعـــود علـــى جسمه بالفائدة والمنفعة.أما الفرد في المجتمعات المتخلفة فهو يجهل تلك القواعد الغذائية

1 . د. بهاء الدين إبراهيم سلامة، مرجع سابق، ص32.

السليمة، وبذلك لا توجد عنده ثقافة غذائية"[1]

ولا يقتصر "الجهل على مجرد عدم معرفة المكونات المتكاملة للغـذاء وتكـوين الوجبة الغذائية السليمة بل يتعداه إلى الجهل بالطريقة السليمة فيما يخص إعداد وتحضير الطعام، حتى يحتفظ بقيمته الغذائية العالية"[2] فالجهل بقواعد التغذية و بطـرق تنـاول الغذاء من حيث نوعه وكميته وقيمته الغذائية سيؤدي إلى الإصابة بأمراض كفقر الدم. ومن هنا ينبغي العمل على نشر التربية الغذائية بين المـواطنين ولا سـيما في المنـاطق الريفية، بالقضاء على الجهل ومحاولة توجيه الأفراد عن طريق برامج غذائيـة تـدرج ضمن برامج في المؤسسات التعليمية والتكوينية، وفي مختلف وسائل الإعلام والاتصـال وأن تكون هذه البرامج موجهة لجميع أفراد المجتمع ولاسيما النساء، وذلك لمـا تلعبـه المرأة من دور أساسي فيما يخص تحضير وإعداد الطعام لأفراد أسرها، فهي ربة البيـت والمسؤولة عن اختيار قائمة الأطعمة التي سوف تقدمها لأفراد أسرها. وحتى تسـتطيع أن تقدم وجبة كاملة متوازنة يجب أن تتمتع بوعي صحي وتربية غذائية، بالتالي يمكنها أن تجنب أفراد أسرها العديد من الأمراض "فالغـذاء الجيد المطبق لأصول التغذيـة الصحيحة أهم من عامل الرياضة أو عامل أخر، لحفظ صحة الجسـم ووقايتـه مـن الأمراض..."[3] ومن هذا المنطلق فالقواعد الغذائية وما يتعلق بها من نوع الغذاء وكميته وقيمته وطرق تحضيره وإعداده، والإلمام بظروف الطهي الصحيحة والسـليمة تحتـل مكانة هامة في حياة الأفراد، ولا سيما في المناطق الريفية المعزولـة مقارنـة بالمنـاطق الحضرية والشبه حضرية.

---

1 . محمد سيد أحمد حنفي: **الوعي الغذائي الصحي**، دار الجيل، بيروت، 1989، ص.06

2. على فؤاد أحمد: **علم الاجتماع الريفي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص.163

3 . على محمود عويضة : **الموسوعة الغذائية**، علم الكتب، بيروت، بدون سنة، ص.10.

المبحث الثاني: الاستهلاك الغذائي في الجزائر

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تطور الاستهلاك الغذائي في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال والعوامل المؤثرة عليها من خلال هذه العناصر:

أولا: مراحل الاستهلاك الغذائي في الجزائر.

ثانيا: العوامل المؤثرة على العادات الغذائية.

أولا: مراحل الاستهلاك الغذائي في الجزائر:

إن الاستهلاك الغذائي هو انعكاس لمدة نمو البنية الاجتماعية والإيديولوجية، لـــذا يمكن القول أن للاستهلاك بعدين أساسيين هما:

- بعد مادي بيولوجي مغذي، يضمن للناس البقاء على قيد الحياة.
- بعد اجتماعي ينشأ من التكوين الثقافي للمجتمع، والرموز الاجتماعية والثقافية الـــتي تتميز بها كل فئة من فئاته، وهذا يعني أن البنية العامة للاستهلاك تتناسب والبنية الاجتماعية، لذلك نجد الفئات الاجتماعية تختلف في أنمـــاط معيشـــتها، وتتبـــاين في أولويات حاجاتها الغذائية "فالاستهلاك إذا مبني اجتماعيا، حســـب مـــتغيرات معينـــة كالدخل، المستوى التعليمي وعدد أفراد الأسرة..."[1]

وقد مرّ الاستهلاك الغذائي في الجزائر بمراحل عدة هي كالتالي:

1 - المرحلة الاستعمارية:

تعتبر الفترة الاستعمارية من أصعب الفترات التي مرّ بها سكان البـــــــلاد،

1 . MALASSIS Louis : **Economie de la canduction et de production, agro/ économique**, Ed luja, paris, 1979, p18.

فالاستعمار الفرنسي منذ أن حط أقدامه على التراب الوطني حرص على تطبيق سياسة للقضاء على الكيان والشخصية الوطنية الجزائرية متبعا ثلاث اتجاهات وهي:

تحطيم المقاومة الدينية ومحو اللغة العربية وإفقار السكان وهذا يأتي نتيجة للسياسة الاقتصادية عن طريق تفكيك القطاع الزراعي لكونه النشاط الاقتصادي الأساسي السائد في الوطن آنذاك. فقام الفرنسيين بترع الأراضي من الفلاحين الجزائريين وتوزيعها على الفرنسيين والأوربيين ذوي الجنسيات المختلفة.

لقد أدت السياسة الاستعمارية إلى الإفقار المتزايد للفلاح الجزائري وكذلك مختلف فآت الشعب، وذلك لأن النشاط الفلاحي كان هو الأساس الغذائي لسكان البلاد.

فالسياسة التي انتهجتها فرنسا أدت بطبيعة الحال إلى إحداث تقسيم في الزراعة الجزائرية، هذا التقسيم لم يكن على مستوى الأراضي فقط وإنما يستهدف تغيير الزراعة، فالتشكيلة الجديدة التي خلفتها السياسة الاستعمارية في الجزائر تختلف بصورة كبيرة عن تلك التي وجدها قبل الاستعمار.

إن السياسة الاستعمارية في الزراعة بالجزائر كانت تهدف إلى:

- إدخال العنصر الأوروبي في أهم قطاع اقتصادي موجود في البلاد ألا وهو الزراعة.
- تفتيت العلاقات الاجتماعية القوية بين سكان البلاد مما أدى إلى ظهور ثلاث طبقات مالكة وهي طبقة المعمرين القوية المحتكرة، وطبقة المالكين الجزائريين الأغنياء، ثم طبقة صغار الفلاحين الفقراء.

إن الزراعة في الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية عملت على إفقار مختلف فئات المجتمع الجزائري والتي تعرّض فيها الفرد إلى كثير من الأزمات والمجاعات، بينما نجد في الجهة المقابلة المستعمرين الذين كانوا يتمتعون بخيرات الأراضي، حيث قاموا بإدخال

تقنيات جديدة من وسائل الإنتاج(الثورة الصناعية بأوروبا)، وبالتالي خلفت فعالية وديناميكية لم تكن لدى الفلاح الجزائري فنجد مثلا أن محصول البطاطا قد اعتبر من الباحثين نتاج تلك الفاعلية، حيث أنه أدخل إلى الجزائر مع الفرنسيين، ونفس الشئ مع أشجار الحمضيات والإكثار منها، وكذا توسيع محاصيل الخضراوات(الطماطم – السلطات...).هذا ما يؤدي إلى توسيع السوق الفرنسية، ويعتبر أهم مزروع عملت السلطات الفرنسية على زراعته وتطويره ومده في أكبر المساحات، واستبدال أراضي كانت مخصصة للقمح به، أشجار الكروم لإنتاج الخمر.

فأثناء الاستعمار تغيرت الكثير من العادات الغذائية في الوسط الجزائري، خاصة مع طول الفترة الاستعمارية التي بقيت فيها فرنسا بالجزائر.

2 - مرحلة الاستقلال:

لقد عرفت الجزائر ظاهرة تحضر جد هامة منذ الاستقلال "إذ بلغ معدل الزيادة السنوية لسكان المدن ب 5 % ففي عام 1966 كانوا يمثلون 31 % من مجموع السكان، أما في عام 1977 فقد وصلوا إلى 41 %، وما يقارب 50 % سنة 1984 هذا ما ساعد على حدوث هذه التغيرات في التصرفات الخاصة بالاستهلاك وطرق اكتساب المواد منها على الأخص الغذائية"[1] والملاحظ أن المدن تعرف استهلاكا غذائيا مرتفعا، حيث نجد أن الحبوب وبحكم العادات والتقاليد تشكل مقدمة المواد التي تشهد طلبا عاليا في السوق الداخلية.

يكون الإنفاق في الأسرة ذات الدخل المحدود متجه نحو اقتناء الخبز والحبوب وغيرها من المواد النشوية؛ في حين تكون الأسرة ذات الدخل المرتفع متجهة نحو ترقية

1. مقدم أحمد: **أسعار الاستهلاك الغذائي التطور والعوامل**، مجلة إحصائية، الديوان الوطني للإحصائيات،1984، ص9.

المكونات الغذائية كاقتناء اللحوم والفواكه والخضر وغيرها.

كما مس التغيير بعد الاستقلال قطاعات عدة، نتيجة لعوامل عملت على إحداث تغييرات وأهم هذه العوامل نجد الانفتاح على الأسواق الخارجية الذي تشهده الجزائر؛ حيث نجد مثلا استهلاك الزيوت مثل زيت الصوجا، واستهلاك الخضر المعلبة هذا التنقل السريع لهذه الأنماط الاستهلاكية نجده يشتد خاصة في المراكز الحضرية الكبرى وبصورة أقل في المراكز شبه الحضرية؛ لأنها تجمع القسط الأكبر من المواد الغذائية المستوردة. هذا التطور السريع ناجم أيضا عن البترول في السبعينات خاصة بسبب موجة الرخاء الناتج عن فائض رؤوس الأموال ودخول الشركات متعددة الجنسيات، مما ساهم في التغيير السريع للعادات الاستهلاكية. كما يعود ذلك أيضا إلى التطور الذي شهدته قطاعات الصناعة الغذائية خاصة مع الانفتاح الذي تشهده بلادنا على الأسواق العالمية.

لا يجب أن ننسى أن السياسات الغذائية المتبعة في الجزائر ساهمت في تطور الاستهلاك خلال السنوات الأخيرة. إن تطور نمط الاستهلاك الغذاء في الجزائر يتميز بدخول عناصر جديدة فيه وقد يتأثر تأثر كبير بالنمط الغربي، إذ هناك مواد جديدة قاعدتها تتمثل أساسا في المواد الحيوانية المختلفة والحليب ومشتقاته.

وإذا بحثنا عن العوامل التي تؤثر في هذا التطور نجد:

- عملية التمدن السريعة الناجمة عن التصنيع.
- تطور الطبقة المتوسطة.
- السياسات الغذائية المطبقة، خاصة عملية دعم الأسعار.
- المساعدات الغذائية المقدمة من طرف المنظمات والدول المتقدمة.

ثانيا: العوامل المؤثرة على العادات الغذائية :

1 - العادات والتقاليد:

تؤثر العادات والتقاليد الاجتماعية التي يحملها أفراد المجتمع في سلوكا هم وتقودها في مسارات معينة ومن بينها السلوك الغذائي، وبالتالي فالعادات الاجتماعية تؤثر في توجيه السلوك الغذائي للأفراد.

ومن هنا فالعادات تؤثر على توجيه السوق فمثلا في المجتمعات الإسلامية لا يوجد فيها الطلب على الخمور ولحم الخنزير وذلك لأن تناولها محرم دينيا. أما فيما يخص المجتمع الجزائري فإننا نلاحظ أنه مثلا في شهر رمضان تتغير ممارساته الغذائية، حيث أنه بمجرد دخول الشهر الكريم يلجأ الكثير من أفراد المجتمع إلى تغيير عادات الأكل، إذ تزداد نسبة الاستهلاك لمواد عدة كاللحم والفواكه والخضر والتحليات وتقل نسبة استهلاك الحبوب كالعدس والفول وغيرها.

كذلك بالنسبة للأسماك حيث ينقص استهلاكها كلما اتجهنا إلى المناطق الداخلية والصحراوية، بينما يعتبر التمر في المجتمع الصحراوي غذاء أساسي، عكس المناطق الأخرى أين يعتبر فاكهة، كما نجد في بعض المناطق الجبلية أن استهلاك التين والزيتون يكون بكميات كبيرة وذلك راجع لتوفره في هذه المناطق.

لكل مجتمع عاداته وتقاليده في تحضير الأطعمة وطرق أكلها وتحضيرها، وغالبا ما تعكس العادات الغذائية الصورة الحقيقية للمجتمع وبالتالي **"**فإن تغير عادات الطعام، يعني تغيير لبعض عناصر الثقافة السائدة في المجتمع.**"**[1]

1. منظمة الصحة العالمية:**دور سلامة الغذاء في الصحة والتنمية**، سلسلة تقارير، جنيف، رقم705، 1984، ص20.

هناك بعض العادات المنافية للصحة فتوجد من بين العادات الشائعة في مجتمعنا ولاسيما في المناطق الريفية، تمليح اللحوم وتعريضها للشمس وتجفيفها. كما توجد بعض العادات التي توجه الاستهلاك نحو مادة معينة، كاستهلاك الشاي لأهل الصحراء دون القهوة، وبذلك تختلف العادات والتقاليد الغذائية وفقا لاختلاف الأنماط الثقافية بين الجماعات والأفراد.

2 - الدخل:

كان المجتمع الجزائري يعيش في اقتصاد مغلق، وذلك لتراكم المنتجات النباتية والحيوانية من حبوب ولحوم وفواكه مجففة بالإضافة إلى الزيتون والزبدة، لكن في العصر الحالي أصبح يعتمد على الدخل لإشباع الحاجات الضرورية الاستهلاكية، فزيادة الدخل تجعل المستهلك يتحول من اقتناء السلعة الأقل إشباعا إلى اقتناء السلعة الأكثر إشباعا والعكس صحيح، إن الدخل المنخفض يؤدي إلى الميل نحو السلع المنخفضة الثمن. للدخل تأثير كبير على استهلاك المواد الغذائية، فالأسرة ذات الدخل المرتفع تميل أكثر إلى استهلاك المواد البروتينية ذات الأصل الحيواني والذي يصنف ضمن الأنماط السائدة في المجتمعات المتقدمة، في حين الفئات الفقيرة تميل أكثر نحو استهلاك المواد النشوية كالعجائن والحبوب ومشتقاتها وكذا بعض التوابل.

وبذلك يلعب الدخل الأسري دورا أساسيا في عملية الإنفاق على الاستهلاك الغذائي.

3 - العوامل الاجتماعية:

أدى التحضر وتمركز الصناعات والمؤسسات التربوية في المراكز الحضرية الكبرى والمناطق المحيطة، إلى ظهور هجرة مستمرة من الأرياف نحو المدن بحثا عن مستوى معيشي أفضل وعن عمل مستقر ذو دخل مستديم، فنجد الطلبة يتناولون غذاءهم في

المطاعم الجامعية كما هو الحال بالنسبة للعامل إذ هناك مطاعم خاصة في ورشات العمل كما يتم تناول الوجبات الخفيفة التي تختلف عن الأكل التقليدي حيث ظهرت نتيجة لتأثير الثقافات الغربية المتماشية مع العصر مثل (السندويش و الهومبرقر، البيتزا) وغيرها من الوجبات السريعة.

4 - وسائل الإعلام:

إن وسائل الإعلام تساهم في تطوير الأذواق والعادات والقيم الاستهلاكية وبالتالي إزالة بعض العادات الغذائية وإحداث تغيرات على طرق إعدادها وتحضيرها، حيث أن وسائل الإعلام والاتصال الحديثة كالتلفاز والمذياع ومختلف الصحف وعن طريق الإشهار والدعاية تروج لبعض المواد الغذائية، فرغم اكتساب الإنسان عبر الأجيال لخبرة فإن تغير الظروف وأنواع الزراعة واستيراد أطعمة جديدة وتصنيع أخرى، من شأنه أن يزود الأفراد بقيم استهلاكية مختلفة وأنماط غذائية جديدة.

المبحث الثالث: سياسة الاستهلاك الغذائي في الجزائر.

نتطرق من خلال هذا المبحث إلى سياسة الاستهلاك الغذائي في الجزائر وأهم المراحل التي مرت بها بداية بالنظام التخزين الأسري، والمخططات التنموية التي اتبعتها الدولة من أجل توفير الغذاء للسكان وفق النقاط التالية:

أولا: العولة كنظام اقتصادي لتأمين الأسرة.

ثانيا: إستراتيجية الاستهلاك الغذائي في الجزائر.

ثالثا: خصائص الاستهلاك الغذائي للجزائر

أولا: العولة كنظام اقتصادي لتأمين الغذاء للأسرة:

كانت الأسرة الجزائرية التقليدية تمثل وحدة منتجة ومستهلكة في أن واحد، فهي مكتفية ذاتيا تستهلك جزء مما تنتج وتخزن الجزء الأخر، ومن خصائص المجتمع التقليدي الجزائري الميل إلى الادخار من خلال نظام العولة، التي تعد نظام اقتصادي غذائي يقوم على أساس الاحتياط أو التخزين، وذلك من أجل تأمين غذاء الأسرة طول السنة خاصة في فصل الشتاء ففي المناطق الريفية يقل النشاط بسبب الظروف القاسية وعدم توفر الإمكانيات.

وقد كان الاعتماد على مثل هذا السلوك في تأمين الغذاء نظرا للحاجة لبعض المنتجات خارج فصل إنتاجها، الفائض الغذائي لبعض المنتجات التي تزرعها الأسرة فتلجأ إلى تخزينها لكي لا تفسد، التأمين من التغيرات الطبيعية التي يمكن أن تحدث.

كانت النساء هي المسؤولة على القيام بهذا التأمين الغذائي لأفراد الأسرة "فالزوج يفوض زوجته لتسيير المدخرات الغذائية وبذلك تعمل ما بوسعها لتسيير هذه

المدخرات بأحسن طريقة"[1] فنظام (العولة) مرتبط بأدوار المـرأة سـواء في الريـف أو المدينة. ومع سيطرت الدولة على مختلف المرافق وتوسع نظـام الخـدمات وظهـور مؤسسات إنتاجية وتربوية تقلصت معظم وظائف الأسرة حيث أصبح معظـم أفـراد الأسرة ـ من خلال عامل التروح الريفي - موظفين وعاملين بأجر. انتشار نظام الأسرة الزوجية وابتعاد الزوج والزوجة عن البيت لساعات طويلة نتيجة ظروف العمل، قـد زاد من مسؤوليات المرأة داخل الأسرة مما سبب لها الكثير من الإرهاق و الإحسـاس الدائم بالتعب، خاصة إذا تعلق الأمر بقضية الاستهلاك: فهـي تشـارك الـزوج في التخطيط لميزانية الأسرة وتحدد الجزء المخصص لاقتناء المواد الاستهلاكية، مع العلم أنها في ضل الأسرة التقليدية لم تكن زوجة الابن تتدخل في تسيير ميزانيـة الأسـرة، بـل كانت من ضمن مهام أم الزوج وأسرتها.

ونتيجة التحضر والتصنيع الذي شهده المجتمع الجزائري والأسرة على الخصوص من خلال الحصول على أجر منتظم، وتوفر مختلـف السـلع الاسـتهلاكية في المحـلات واستعمال الآلات الكهرمترلية المختلفة ونوعية السكن، أصبحت المرأة تلجأ إلى اقتنـاء المواد الاستهلاكية من المحلات والأسواق، رغم ذلك ما تزال المرأة تحافظ على هـذه العادة ولو كانت بصفة متفاوتة كتخزين الدقيق والكسكسى.

ثانيا: إستراتيجية الاستهلاك الغذائي في الجزائر:

بعد استقلال الجزائر وتحطم جميع هياكلها الاقتصادية، بدأت تفكر في إستراتيجية لحركة الاستهلاك الغذائي، خاصة مع الارتفاع المتزايد لعدد السكان وتزايـد التبعيـة الغذائية الخارجية، فوضعت بعض المخططات التنموية لأجل التخفيف من التبعيـة

1 . LACOSTE-DU JARDIN Camille, IbId, P 78.

الغذائية وتلبية أكبر قدر ممكن من المواد الأساسية وتخفيض الأسعار، لذلك نجـــدها في كل المخططات التنموية أرادت فتح مجال واسع مـــن أجـــل وضـــع كـــل الخطـــط والتنظيمات الإنتاجية في إطار الاحتياجات الوطنية. فكل المخططات من 1989/1970 كانت تهدف إلى تحقيق هدفين أساسيين الأول يهدف إلى تلبية حاجـــات المـــواطنين الغذائية من المواد الأساسية، أما الثاني فكان يرمي إلى تخفيف التبعية الغذائية.

أول مخطط نادى بتحقيق هذه الأهداف هو المخطط الرباعي الذي امتد بين ســـنتي 1973/1970 الذي دعا إلى وجوب توفير احتياجات المواطنين من المواد الأساســـية. بينما أشار المخطط الرباعي الثاني بين سنة 1977/1974 إلى القضاء على سوء التغذية من خلال تحسين وتنويع استهلاك الفئات الفقيرة، وذلك بالاهتمام بالزراعـــة وتـــوفير المواد الأساسية كالحبوب والخضر الحليب واللحوم.

جاء بعد ذلك المخطـــط الخماســـي بمرحلتيـــه، فـــالمخطط الخماســـي الأول 1984/1980 كان يهدف إلى الاهتمام بالاقتصاد الفلاحي من خلال تدعيم الإنتـــاج، التخفيف من التبعية الغذائية من خلال تكثيف الإنتاج الزراعـــي والحيـــواني، وذلـــك باستقطاب المزيد من اليد العاملة الفلاحية، عن طريق تحسين ظروف المعيشة والعمل في الفلاحة. كما تشترك أهداف المخطط الخماسي الثاني 1985/ 1989 مع المخططـــات التنموية الأخرى، فهو يرمي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال تنويع الإنتاج وبالتالي تحقيق الغذاء الصحي المتوازن.

والملاحظ أن الجزائر عرفت زيادة محسوسة في الاستهلاك الغذائي خاصـــة في بدايـــة الثمانينات، نتيجة ارتفاع القدرة الشرائية وتطور الاقتصاد وكذا الاستيراد.

إن إتباع الجزائر لسياسة الاقتصاد الموجه، أدى إلى تدخل الدولة في توجيه وتسيير

المؤسسات الاقتصادية وتحديد وظائفها، خاصة مع اعتمادها على مداخيل البترول في تغطية جميع النفقات، الأمر الذي أدى إلى ضعف المنافسة بين مختلف المؤسسات وانخفاض الإنتاج وبالتالي انخفاض المواد الأساسية من السوق الوطنية.

مع نهاية الثمانينات ارتفعت أسعار المواد الغذائية بسبب ندرتها حيث عرفت الجزائر أزمة مست جميع القطاعات، مما دفعها في بداية التسعينات إلى التخلي عن سياسة النظام الأحادي إلى التعددية والانفتاح على السوق العالمية. كما كان لعدم قدرت الجزائر على تسديد ديونها وارتباط مسألة حصولها على قروض جديدة من الهيئات الدولية مرهون بفتحها للسوق المحلية على السلع الخارجية، وبالتالي أصبح الاقتصاد الوطني قائم على أساس المبادرة الحرة والمنافسة بين الوحدات الإنتاجية الوطنية والخارجية.

ثالثا: خصائص الاستهلاك الغذائي في الجزائر:

إن الاستهلاك الغذائي للفرد الجزائري يتميز بالتركيز على الحبوب خاصة القمح ومشتقاته على شكل مواد غذائية مختلفة ومتعددة، حيث يفوق الاستهلاك المتوسط العالمي للفرد بأكثر من 40 كلغ للفرد سنويا. والملاحظ أن النمط الغذائي لسكان الجزائر يتجه نحو الإفراط في استهلاك الحبوب، فهي مصادر هامة للنشويات، فالبروتين النباتي هو السمة الغالبة في الوجبة الغذائية للفرد، على حساب اللحوم باعتبارها مصادر هامة للبروتينات الحيوانية. هذا ما يطرح قضية مدى سد الاحتياجات الحيوية للجسم فالبروتين الحيواني يمتلك قيمة بيولوجية عالية إذا ما قورنت بالبروتينات النباتية. "فنقص البروتينات النباتية على بعض الأحماض الأمنية يحتم على الجسم الاعتماد بنسبة

60 % على البروتينات الحيوانية و40 % على البروتينات النباتية."[1] فاستهلاك الفرد الجزائري من اللحوم والأسماك والفواكه كان بكميات قليلة.

أما في بداية التسعينات فالملاحظ ومن خلال الجدول أدناه أن الأسرة الجزائرية لا تزال تستهلك الحبوب بنسبة مرتفعة حوالي 35.1 % من مجموع إنفاقها على المواد الغذائية، فالحبوب تحتل الصدارة في غذاء الأسرة ولا غرابة فالحبوب ولاسيما القمح يعتبر غذاء أساسي للأسرة الجزائرية ومصدر هام للطاقة الحيوية للجسم.

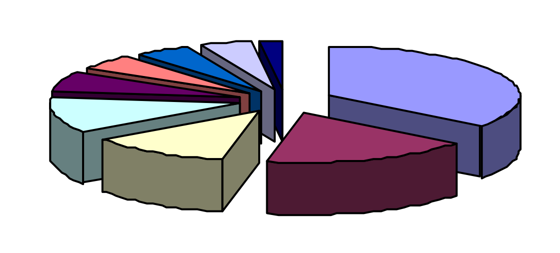
والأمر الملاحظ أن نسبة استهلاك اللحوم قد عرفت بعض التطور من خلال احتلالها للمرتبة الثانية من مجموع إنفاق الأسرة الجزائرية بـ 17.66 % فمن خلال الجدول الموالي يمكننا القول أن هناك تحسن في الوجبة الغذائية للفرد الجزائري من حيث الكم والنوع، وذلك من خلال تخصيص ميزانية للخضر والفواكه والدهنيات والألبان ومشتقاتها... حيث أصبحت الأسرة الجزائرية تميل إلى تنويع المواد الغذائية التي تقتنيها هذا ما من شأنه سد نوعا ما الاحتياجات الحيوية للجسم هذا ما يوضحه الجدول التالي:

1 . عيون عبد الكريم: **جغرافيا الغذاء في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص45.

الجدول 08: توزيع إنفاق الأسر على المواد الغذائية سنة 1995 [1]

المواد الغذائية	نسبة إنفاق الأسر
حبـــوب	% 35 .1
لحـــوم	% 17 .66
دهنيات	% 12 .4
خضر	% 11 .54
مشروبات	% 6 .4
ألبان ومشتقاتها	% 5 .4
فواكه	% 4 .6
سكا كير	% 4 .5
مواد أخرى	% 1 .9
المجموع	**%100**

رسم بياني(02): دائرة نسبية تبين توزيع انفاق الاسر الجزائرية على المواد الغذائية 1995



يلعب نمط الإنتاج في أي مجتمع دورا هاما في تشكيل البنية الاجتماعيـــة ومـــا تتضمنه من أنساق وقيم، و كان نمط الإنتاج الذي شهده المجتمع الجزائري منذ أخـــذه لسياسة الانفتاح الاقتصادي قد أحدث تحولا وتأثير واضح في إعادة تشـــكيل البنيـــة الاجتماعية من جديد، وقد شمل هذا التحول نسق القيم والشخصية الجزائرية.

1 . د. طاهر بوشلوش: التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثارها على القيم في المجتمع الجزائري(1967- 1999)، بدون سنة، ص327.

وقد أحدثت هذه التحولات في السنوات الأخيرة تأثير في هياكل المجتمع الجزائري وبنيته ومن أثار هذه التحولات ظهور قيم ونمط استهلاكي جديد، ينتشر بين فئات معينة وعلى خلق إيديولوجية استهلاكية مدمرة تقدس كل ما هو أجنبي وتحتقر كل ما هو وطني. وقد بين تحقيق أجري سنة 1998 من قبل المركز الوطني للدراسات التحليل الخاصة بالتخطيط، مدى خطورة هذا التغيير على القدرة الشرائية للأسرة "إذ تم تعويض اللحوم والبيض والألبان والخضر الطازجة والفواكه باستهلاك متزايد لمواد غذائية أخرى لا تملك نفس القيمة الغذائية كالعجائن والحبوب الجافة."[1]

1 . د. طاهر بوشلوش، مرجع سابق، ص328.

المبحث الرابع: المرأة والممارسات الغذائية

من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى علاقة المرأة بالممارسات الغذائية للأسرة التي شهدت عدة تحولات بالتطرق إلى العناصر التالية:

أولا: المرأة وبتغيير الممارسات الغذائية للأسرة.

ثانيا: الممارسات الغذائية بين الماضي والحاضر.

أولا: المرأة و بتغيير الممارسات الغذائية للأسرة:

تلعب المرأة دور هام في تغيير النمط الاستهلاكي للأسرة كونها الأم والأخت والزوجة، خاصة إذا كانت عاملة أو تمارس عمل مهني فإقبال الفتيات على التمدرس ومراكز التكوين والجامعات دعم مكانتها في الأسرة والمجتمع، حيث تقلدت مناصب عليا وأصبحت تشارك الرجل في اتخاذ القرارات في المسائل الأسرية كاختيار الزوج ومزاولة العمل المأجور.

إن احتكاك المرأة بنساء أخريات من خلال خروجها للعمل خلق علاقات خاصة أين تختلط العادات القديمة بالحديثة ف "أغلب التغيرات التي تطرأ على العلاقات الاجتماعية لا تأتي إلا من خلال التواصل والاتصال الاجتماعي."[1]

يسعى الأفراد دائما للدخول في صيرورة المحيط والمجتمع، لذلك تتكون لدى الأفراد أذواق جديدة خاصة في مجال الاستهلاك الغذائي؛ هذا ما يؤدي إلى ظهور انتقادات حول الأطباق المحضرة خاصة إذا ما كانت الأسرة مكونة من أجيال متعددة، فتصبح

1 . عودة محمد: **أساليب الاتصال الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، 1998، ص215

المرأة مجبرة على تلبية رغبات أفراد الأسرة بين من يفضل الطبق التقليدي كالحماة ومن يفضل الأطباق العصرية السريعة كالأطفال و خاصة الشباب.

ونظرا للانتقادات التي تتعرض لها المرأة في إيجاد التوازن بين رغبات أفراد الأسـرة الكبيرة، تسعى لإدخال بعض التعديلات على الأطباق المحضرة من خـلال معاملاتها اليومية سواء في مكان العمل أو الجارات أو حتى المعارف والأقارب. ومنه فالمرأة تعمل جاهدة للمحا فضة على إرثها الثقافي دون تجاهل العصرنة والتي استوجبت عليها مـن طرف أفراد أسرتها. كما يعد عامل خروج المرأة للعمل وغيابها عن البيـت لسـاعات طويلة من اليوم في تغيير الممارسات الغذائية للأسرة، إذ تلجأ المرأة إلى الاستعانة بأنماط غذائية جديدة تتماشى والظروف التي تتواجد بها من عمل داخل البيـت وخارجـه وبالتالي تقلص الفترة المخصصة للطهي مما يدفعها للاستعانة بطرق وأنمـاط جديـدة للطهي.

ثانيا: الممارسات الغذائية بين الماضي والحاضر:

1 - الممارسات الغذائية في الماضي:

تعتبر المرأة المدبر الأساسي في البيت منذ القدم، وهو يعد امتداد لمسؤولياتها المتعلقة بالبيت وتسيير ميزانية الأسرة فإعداد الغذاء كان من مهامها الرئيسية سواء كان اليومي أو السنوي(العولة)، أما عن الإعداد اليومي فهو تنظيم وجبات الطعام لثلاث مرات في اليوم. وقد كان أساس المأكل في القديم يرتكز على تحضـير (الكسـرة والمطلـوع، الكسكسى والتريد والسفنج والقديد والزيت والتين المجفف والطماطم المجففة) وكانت المرأة هي التي تصنعها بنفسها رغم ما تتطلبه من جهد عضلي والوقت الطويل.

ولمواجهة غلاء المعيشة والتبذير تلجأ المرأة إلى عدة طرق وحيل، حيث تقــوم بشــراء السلع في الوقت الذي تكون فيه رخيصة السعر بكميات كبيرة ثم تعمــد إلى الطــرق التقليدية وهي (العولة) إذ تعد طريقة ذكية من المرأة للمحافضة على ميزانيــة أســرتها ومواجهة غلاء المعيشة.

وتعد العولة من الطرق المنتشرة بين النساء، وهي مستمدة من التراث حيث نجــد أنها ما تزال تستعمل من قبل النساء لكن بصورة متفاوتة، رغم عدم تــوفر الشــروط الضرورية أحيانا لمزاولتها مثل: الشمس واتســاع المجــال، وبهــذا المفهــوم نقصــد التحضيرات الكثيرة لمادة ما مثل الكسكسى، وبعض الخضر كالطماطم حيــث تقــوم المرأة بتخزينها في علب أو أواني زجاجية وهذا بعد تحويلها وتحضيرها للتخزين، كذلك التصبير مثل تحويل الفواكه إلى معجون يقدم ويخزن في علب زجاجية.

وبهذه التدبيرات البسيطة والمتداولة بين النساء، تلعب المرأة دور هام في تــأمين غــذاء الأسرة، فهي تخطط لكل طارئ من خلال ما تعرفه وما تعلمته والممارسة اليومية.

2 ـ المرأة والممارسات الغذائية في الحاضر:

لقد صاحب التغير في المجتمع والأسرة تغير في العديد من العادات الغذائية، حيث يتأثر السلوك الاستهلاكي للفرد بالعديد من المتغيرات الشخصية والاجتماعية، هذا ما يؤكد أن الأفراد يختلفون عن بعضهم البعض من حيث دوافعهم. فالمرأة اليوم أصبحت تعيش حالة من تراكم المهام داخل وخارج البيت هذا ما أثر على مختلــف وظائفهــا. والشئ الملاحظ هو وجود ابتعاد نوعا ما عن الأطباق التقليدية وذلك لما تتطلبــه مــن جهد ووقت للتحضير من جهة، وكونها مكلفة من جهة أخرى أحيانا.

لذا تفضل المرأة الاحتفاظ بها للمناسبات، كما تحاول إدخال بعض التعديلات عليها كاستبدال اللحم بمكعبات (جومبو) استبدال بعض المواد الغذائية بأخرى أقل ثمن مثلا في تحضير الحلويات التقليدية تقوم باستبدال اللوز بالكاوكاو، والزبدة والسمن بمختلف أنواع (المارغارين) كما أدت التطورات التكنولوجية والحاجة الملحة للمرأة العاملة لاستعمال الآلات الكهرمترلية العصرية كالثلاجة والطباخة وغيرها من الآلات التي أثرت على بعض العادات والتقاليد. وكان لانتشار المحلات التجارية ومطاعم الأكل الخفيفة والسريعة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية وحتى المناطق الريفية إلى لجوء الأسرة لمثل هذا الحل خاصة مع انخفاض السعر النسبي، وميل الأطفال والشباب خاصة لهذا النمط من الغذاء. لقد ساهمت وسائل الإعلام بمختلف أنواعها التلفزة والمجلات والجرائد والكتب في انتشار هذه الظاهرة، حيث أصبحت المرأة تستعين بها في تحضير الأطباق ، عكس الماضي أين كان الطبخ يقتصر فقط على ما تتعلمه من الأم والجدة.

ملخص الفصل:

يمكن أن نستخلص أن العادات الغذائية في الجزائر قد شهدت تغيرات كبيرة وذلك راجع لعوامل عدة تاريخية واجتماعية واقتصادية خاصة في ضل التحول الاقتصادي والانفتاح على العالم ومما زادها التحولات التي تعرفها المرأة في المكانة والأدوار داخل الأسرة والمجتمع خاصة بخروجها للحياة العملية مما اثر على أدوارها المترلية خاصة عملية الطبخ التي تعتبر احد عوامل المحافظة على تقاليدنا وهويتنا من خلال المحافظة على العادات والتقاليد الغذائية.

الفصل الخامس

غياب الأم عن البيت والتوجه نحو السوق

تمهيد:

في ضل غياب ألام عن البيت لأداء عمل مهني والتحولات التي تشـــهدها في المكانة والأدوار أصبحت الأسرة تعتمد بصورة متزايدة على السوق في توفير حاجياتها الغذائية، ويتضح ذلك من امرأة إلى أخرى حسب نوع العمل الذي تمارسه. وعلى هذا الأساس فقد تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم المــتغيرات الــتي أدت إلى تغــيير الــنمط الاستهلاكي من خلال قياس تأثير غياب المرأة ذات المسؤولية الأسرية عن البيت علـــى توجهاتها الاستهلاكية، حيث تعد الأم المسؤولة الأولى علـــى الــنمط الاســتهلاكي للأسرة. ومن خلال هذا الفصل سنستعرض تأثير عمل الأم على توجهاتهـــا الغذائيـــة وأسرتها كما سنحاول التعرف على علاقة بين المرأة العاملة و السوق.

المبحث الأول : التعريف بميدان البحث وعينة البحث

لإتمام أي دراسة علمية يكون الباحث في حاجة إلى مجتمع البحث لجمع المعلومات والبيانات التي يسعى من خلالها إلى إثبات فروضه، ويكون هذا المجتمع بحاجة إلى مجال يحتويه يؤثر فيه ويتفاعل معه، لهذا سنعكف في هذا المبحث على التعريف بموقع البحث الذي ينتمي إليه مجتمع بحثنا، والتعريف بخصائص عينة البحث التي تنتمي بدورها إلى هذا المجتمع متتبعين الخطوات التالية:

أولا: التعريف بميدان البحث.

ثانيا: التعريف بعينة البحث.

أولا: التعريف بميدان البحث:

قبل البدء في الدراسة الميدانية يتوجب علينا أولا وقبل كل شيء التعريف بميدان البحث، والتي تتمثل في موضوعنا بلدية (برج البحري) وهي إحدى البلديات الواقعة في الضاحية الشرقية لولاية الجزائر دائرة الدار البيضاء. وقد أطلق عليها هذا اسم نتيجة عوامل طبيعية وتاريخية، فكلمة (برج) جاءت نسبة إلى الحصن العسكري الكبير الذي بنته مدينة الجزائر في العهد العثماني لصد هجمات الأساطيل البحرية العدوة وهو يطل على الواجهة البحرية للمنطقة، أما كلمة (البحري) فقد سميت بها نتيجة تميز المنطقة بهبوب رياح قوية قادمة من الشرق ابتداء من شهر ماي إلى غاية شهر أكتوبر والتي تعمل على خفض الحرارة وتلطيف الجو[1]

1 . بلدية برج البحري: **دراسة مونوغرافية لبلدية عين طاية**، بدون سنة، ص4.

كانت المنطقة قديما المسماة حاليا (برج البحري) تحتل موقع استراتيجي* وذلك راجع للمرفئ أو الميناء الطبيعي الذي تطل عليه، واختيارنا لهذه المنطقة بالتحديد راجع للموقع الذي تحتله في ضواحي العاصمة.

-كما أن البلدية تبرز فيها ظاهرة خروج المرأة للعمل المأجور، لتأثرها بالحياة الحضرية من خلال قربها من المدينة ما سهل خروج المرأة إلى ميدان الشغل.

-كونها بلدية تقع في ضواحي المدينة فإنها مناطق عادة ما تتمسك أكثر بالعادات والتقاليد من سكان المدن. سهولة التنقل وتوفر وسائل النقل، وكذا حصولنا على بعض التسهيلات لإجراء البحث الميداني، خاصة أثناء الاتصال بعينة البحث.

-كوننا نعيش في نفس المنطقة، مما يسهل علينا التعامل مع عينة البحث.

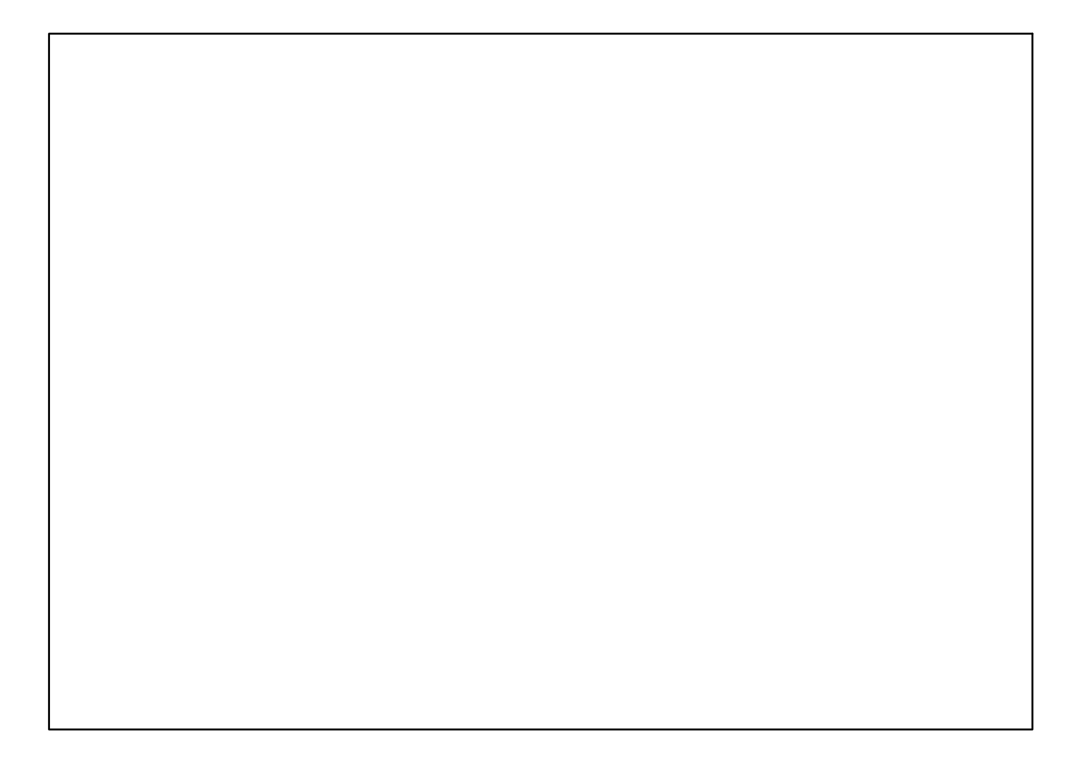
* حسب الدراسة المونوغرافية لبلدية عين طاية فان المنطقة شهدت على مرّ التاريخ حملات عسكرية بحرية متعددة نظرا للأهمية التي كان يشكلها المرفئ، كالفينيقيين والرومان والو ندال، وكان سكان البلدية سنة 1899 لا يتعدى 5000 ساكن. أما في العهد العثماني فقد كان للمنطقة شأن عظيم، حيث كانت الواجهة البحرية ذات أهمية ومحطة أساسية ترسوا فيها السفن خلال عبورها.وتعرض المنطقة لمحاولات الاحتلال المتكررة، جعلت سلطات مدينة الجزائر تنشئ حصن عسكري لحاجتها للدفاع عن الموقع الاستراتيجي في المنطقة الذي يعرف حاليا بحصن تمنفوست "TAMENFOUST" الواقع ببلدية المرسى وهو يطل على الواجهة البحرية الشرقية للجزائر العاصمة. إن الموقع الاستراتيجي الذي يشكله هذا البرج، والخطر الكبير الذي شكله على الأساطيل البحرية للأعداء جعله هدف لها في الكثير من المرات خاصة من قبل الفرنسيين في سنة 1682، و1683 تحت قيادة الأميرال "duquenze" وفي سنة 1688 مع المر يشال "d'estrees" لكن لم يتم لهم ذلك ففي كل مرة كان يعاد ترميمه، لم تشهد البلدية تطور اجتماعي و ثقافي أو اقتصادي إلاّ خلال عهد الاستعمار الفرنسي حيث عمل على بناء سنة: 1878 مدرسة للذكور، سنة 1888 مدرسة للبنات في 1894 بناء كنيسة، و 1904: محطة للسكة الحديد. بعد الاستقلال في سنة 1963 أصبحت تعرف باسم برج البحري وضمت إلى بلدية عين طاية حتى سنة 1984. وبعد إعادة التقسيم الإداري أصبحت بلدية مستقلة تابعة لولاية بومرداس حتى 1997/07/31 تاريخ إعادة ضمها لمحا فضة الجزائر الكبرى، وهي اليوم إحدى البلديات التابعة لولاية الجزائر العاصمة.

لإتمام أي دراسة علمية يكون الباحث في حاجة إلى مجتمع البحث لجمع المعلومات والبيانات التي يسعى من خلالها إلى إثبات فروضه، ويكون هذا المجتمع بحاجة إلى مجال يحتويه ويؤثر فيه ويتفاعل معه، لهذا سنعكف على التعريف بموقع البحث الذي ينتمي إليه مجتمع بحثنا.

لقد وقع اختيارنا على بلدية برج البحري الواقعة بولاية الجزائر العاصمة وهي منطقة موجودة بشمال الجزائر وبالتحديد على سواحل البحر المتوسط، وتقع بلدية برج البحري بالضاحية الشرقية لولاية الجزائر العاصمة حيث تبعد عن مقر الولاية بحوالي 23 كلم هذا ما توضحه الخريطة التالية:



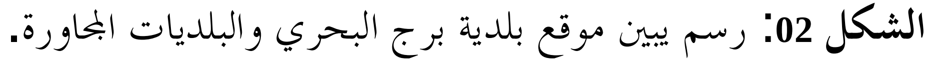
الشكل 01: خريطة تبين موقع البلدية المدروسة بالنسبة لولاية الجزائر



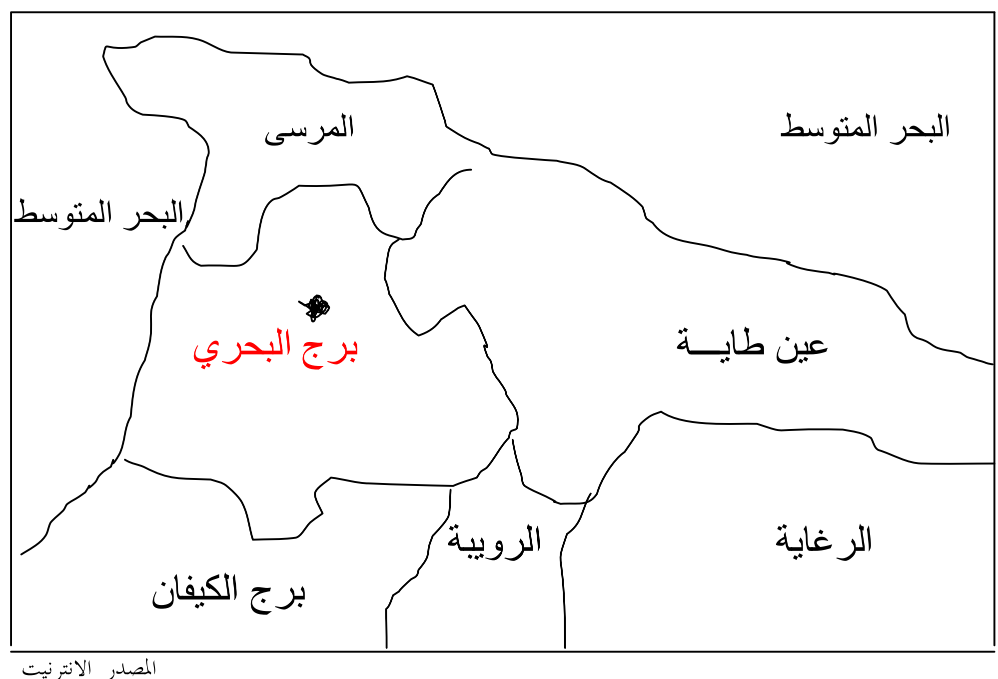
المصدر الانترنيت

من خلال الخريطة يظهر أن بلدية برج البحري تقع في الجهة الشرقية للولاية أي في الضاحية الشرقية لولاية الجزائر وعلى سواحل البحر المتوسط.

أما عن الحدود فهي كالتالي: من الجهة الشمالية نجد بلدية المرسى (ولاية الجزائر) ومن الجنوب بلدية برج الكيفان (ولاية الجزائر) والجنوب الشرقي بلدية الرويبة (ولاية الجزائر) وفي الشـــرق بلدية عين طاية (ولاية الجزائر) أما غربا فهناك البحر المتوسط والشكل المرفق يوضح ذلك:



الشكل 02: رسم يبين موقع بلدية برج البحري والبلديات المجاورة.



المصدر الانترنيت

حدود البلدية المدروسة

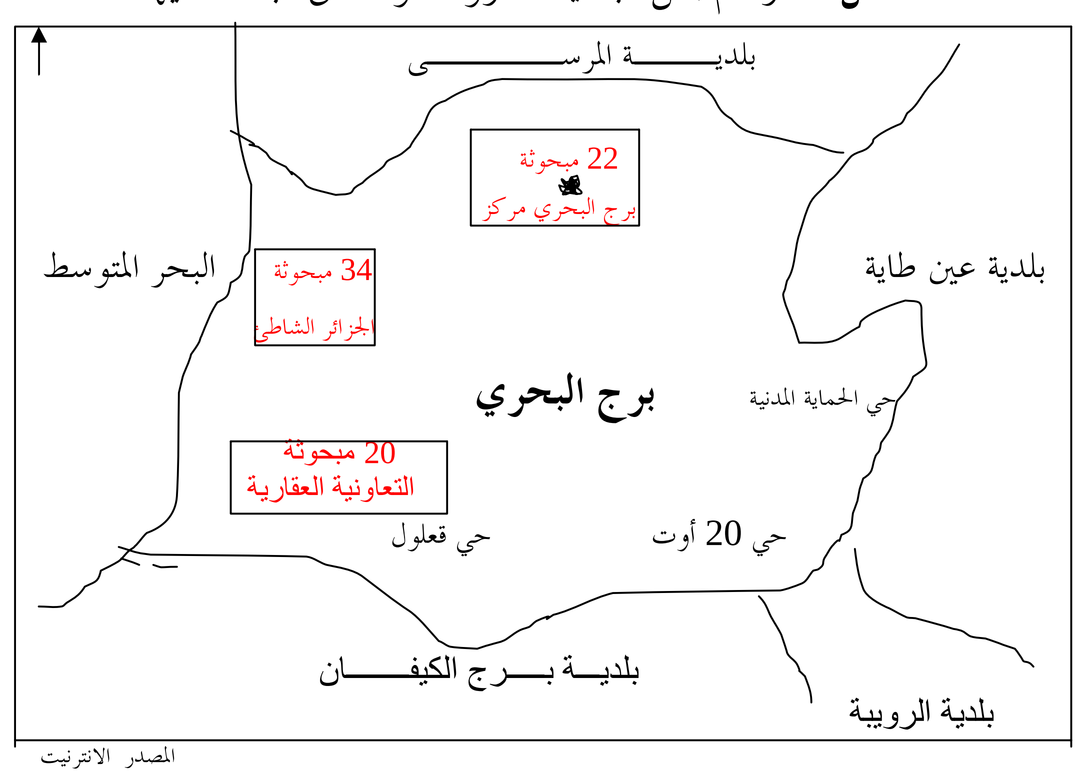
مركز البلدية المدروسة

يبين لنا الرسم موقع بلدية برج البحري والحدود المجاورة لها، حيث تتقاسم الحدود مع أربع بلديات، إضافة إلى إطلالها على البحر.

أما المساحة تقدر بــ 7.48 كلم أي ما يعادل 750 هكتار، يقطن البلدية مــايفوق 50333 نسمة (إحصاء 2008) موزعين على ثماني أحياء وهي: حــي الحمايــة المدنيــــة (ENITA)، حي أزرق وبحــــر(AZUR et MER)، النسيم البـــــــحري

(BRIZE MARINE)، مركز البلدية، حي قعلول، حي 20 أوت الأرض العائليـــة، حي 5جويلية والجزائر الشاطئ والشكل الموالي يبين مناطق البحث الثلاث وعدد المبحوثات:

الشكل03: رسم يمثل البلدية المدروسة ومناطق البحث فيها.



المصدر الانترنيت

- حدود البلدية المدروسة.
- مركز البلدية المدروسة
- مناطق البحث وعدد المبحوثات.

يبين لنا هذا الرسم البلدية المدروسة وموقع مناطق البحث وعدد المبحوثـــات في كل منطقة والتي تمثل برج البحري مركز، الجزائر الشاطئ ومنطقة التعاونية العقارية.

ثانيا: التعريف بعينة البحث:

بعد التعرف على منطقة البحث بالتفصيل يبقى أن نبين عينة البحـــــث والتي تحتوي على 76 مبحوثة، وفي البداية يجب علينا أن نبين فئات السن لأفراد عينتنا وهذا ما نراه من خلال الجدول الأتي:

الجدول 09: توزيع أفراد العينة حسب فئات السن.

فئات السن	التكرار	النسبة %
26 – 35	25	% 32. 89
36 – 45	35	% 46. 05
46 – 56	16	% 21. 05
المجموع	**76**	**% 100**

تبين نتائج هذا الجدول أن أعلى نسبة من المبحوثات والتي تقارب من النصـــف تتمركز في فئة السن بين 46 - 45 بنسبة 05. 46 %، تليها نسبة 89. 32 % لفئة 26 – 35 سنة، في حين أن الفئة الأقل لا تمثل إلا نسبة 05. 21 % تمثلها المبحوثات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 46 - 56 سنة.

إن الاهتمام بمتغير السن أثناء الدراسة الميدانية في البحث العلمي يسمح لنا بمعرفة الكثير من المعلومات حول مجتمع البحث المدروس، حيث يمكننا التعرف على مدى إقبـــال

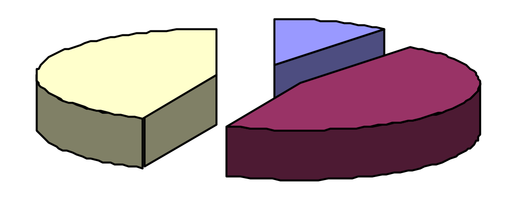
العنصر النسوي إلى العمل في أعمار مختلفة، والملاحظ أن سن المبحوثات يبدأ مـــن 26 سنة "وذلك راجع لارتفاع متوسط سن الزواج بالنسبة للمرأة، حيث يصل إلى أكثـــر من 30 سنة في الجزائر."[1]

أما المستوى التعليمي لأفراد العينة فيبدو أن الإحصائيات تبين لنا ارتفاع نســـبة المستوى التعليمي الثانوي والجامعي على حساب المستوى الابتدائي والمتوسط، كمـــا نلاحظ انعدام نسبة الأمية وهذا ما نراه من خلال:

الجدول 10: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة %
ابتدائي/ متوسط	08	% 10.52
ثـانـــوي	35	% 46.05
جامــــعي	33	% 43.42
المجموع	**76**	**% 100**

رسم بياني(03): دائرة نسبية تبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي



يظهر لنا من خلال الجدول أعلاه أن معظم أفراد العينة يتميزون بمستوى تعليمي ثانوي أو جامعي بنسبة 89.47 % ، مقابل نسبة 10.52 % من ذوي المستـــــــوى

1 . Donnee statistiques et de l' habitat ; **5eme Recensement général de la population et de l habitat**, 2008, p1.

والمتوسط، وفيما يخص نسبة المبحوثات اللواتي ينتمين إلى المستوى الثانوي فتقدر بـ 46.05 % وهي أعلى نسبة، ثم تليها نسبة 43.42 % وهي تمثل الجامعيات.

ويعتبر المستوى التعليمي كأحد المؤشرات الهامة لاندماج المرأة في الحياة العامة، ومما نستخلصه من هذه المعطيات أن المرأة وخاصة الزوجة الأم لا تترك بيتها ومهامها المعتادة إلا إذا كانت تحمل مؤهلا عاليا يسمح لها باحتلال مراكز اجتماعية مرموقة، ويمكنها من فرض وجودها وإقناع الأهل والزوج بالدور الذي يمكن أن تؤديه في التنمية الاجتماعية من جهة، وبأهمية العمل الذي يساعد في تكوين وتفتح شخصية الفرد وتحقيق ذاتيته من جهة أخرى.

أما فيما يخص القطاع المهني الذي تنتمي إليه الأم العاملة فيرتكز أساسا في قطاع الإدارة والتعليم وهذا ما نورده من خلال الجدول الموالي:

الجدول 11: توزيع أفراد العينة حسب القطاع المهني.

القطاع المهني	التكرار	النسبة %
التعليم	35	% 46.05
الإدارة	24	% 31.58
الصحة	17	% 22.37
المجموع	**76**	**% 100**

رسم بياني(04): أعمدة بيانية تبين توزيع أفراد العينة حسب القطاع المهني

بالاستناد إلى المعطيات الإحصائية المتوافرة في الجدول أعلاه يتضح أن القطاع التربوي يعد الوجهة الأساسية للمبحوثات بنسبة 46.05 % ، يليها القطاع الإداري

بنسبة لا تقل أهمية من قطاع التعليم وتمثل 36.84 %، أما قطاع الصحة فيمثل نسبة 22.37 % من المبحوثات. ويرجع تمركز المرأة في قطاعات معينة إلى أن القيم والمعايير السائدة في المجتمع لها دور في تحديد نوع المهن الخاصة بالمرأة، فالثقافة التقليدية التي يحملها الأفراد عملت على حصر مجالات عمل المرأة في ميادين محددة تتمركز في قطاع الخدمات والصحة والتعليم.

أما عن الحالة المدنية فتتمثل في مختلف المبحوثات سواء المتزوجات أو الأرامل وحتى المطلقات باعتبار أن كل واحدة من هن لديها مسؤولية أسرية وذلك من خلال الجدول الموالي :

الجدول 12: توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية.

الحالة المدنية	التكرار	النسبة %
متزوجة	71	% 93.42
مطلقة/ أرملة	05	% 6.58
المجموع	**76**	**% 100**

يتبين لنا من خلال المعطيات الإحصائية أن أفراد العينة المتزوجات يمثلن أكبر نسبة حيث بلغت 93.42 % من مجموع المبحوثات، أما المطلقات والأرامل فلا تتعدى نسبتهن 6.58 % وعليه نلاحظ أن نسبة المطلقات والأرامل منخفضة، ولكن هذا لا ينفي التزامهن بمسؤوليتهن الأسرية وهذا راجع لكونهن أمهات.

أما عن نوع السكن فهو يرتبط بنوع الأسرة، وقد تم تقسيمه إلى سكن مســـتقل وأخر مع الأهل سواء تعلق الأمر بأهل الزوج أو الزوجة وذلك ما يتضح من خـــلال الجدول التالي:

الجدول 13 : توزيع أفراد العينة حسب نوع السكن

نوع السكن	التكرار	النسبة %
مستقــل	63	% 82.89
مع الأهل	13	% 17.11
المجموع	**76**	**% 100**

يتبين لنا من خلال المعطيات الإحصائية أن غالبية أفراد العينة يعشن في مســـاكن مستقلة وذلك بنسبة تصل إلى 82.89% في حين نلاحظ أن نسبة المبحوثات اللـــواتي يقمن في مساكن مع الأهل سواء كانوا أهل الزوج أو الزوجة لا تتعدى 17.11%. وهذا راجع للتغير الذي شهدته الأسرة الجزائرية في شكلها وبنيتها.

أما فيما يتعلق بمدة الزواج فقد تم تقسيمها إلى فترتين، الأولى تمتـــد إلى عشـــرة سنوات وأقل في حين تبدأ الفترة الثانية من أكثر من عشر سنوات وما فوق وهذا مـــن خلال الجدول الموالي:

الجدول 14 : توزيع أفراد العينة حسب مدة الزواج.

مدة الزواج	التكرار	النسبة %
10 سنوات وأقل	37	% 48.68
أكثر من 10 سنوات	39	% 51.31
المجمـوع	**76**	**% 100**

يتبين لنا من خلال النتائج المبينة أعلاه أن نسبة المبحوثات اللواتي تتعــدى مــدة زواجهن أكثر من 10 سنوات قــد وصــلت إلى 51.31% في حــين بلغت نســبة المبحوثات اللواتي لا تتجاوز مدة زواجهن 10 سنوات 48.68% هذا مــا يؤكــد أن وضعية المرأة الأسرية لا تقف عائق أمام ممارستها للعمل المأجور، بل تعمــل جاهــدة للمساهمة في توفير حاجياتها.

أما فيما يخص عدد الأبناء فقد قمنا بتقسيم المبحوثات إلى قسمين، قسم أول يضم المبحوثات اللواتي لديهن ولدين أو ولد وقسم ثاني يضم المبحوثات اللواتي لديهن أكثر من ولدين وهذا ما يظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول 15: توزيع أفراد العينة حسب عدد الأولاد.

عدد الأولاد	التكرار	النسبة %
2 وأقـل	39	% 51.31
أكثر من 2	37	% 48.68
المجموع	76	% 100

من خلال قراءة نتائج هذا الجدول يتبين لنا أن أعلى نسبة من المبحوثات تكون مركزة في فئة النساء اللواتي لديهن إما ولدين أو ولد واحد، والـتي تقـدر بـ 51.31 %، أما فئة النساء اللواتي لديهن أكثر من ولدين فتمثل نسبة 48.68 % . ومن خلال هذه النتائج يتضح لنا الاتجاه الواضح نحو الإقلال من عدد الأبناء، وبالتالي مؤشر هام عن التوجه نحو تقليص حجم الأسر، وهذا ما يفسر أيضا تغيير القيمة التقليدية الخاصة بالسلوك الإنجابي عند المرأة، واتجاه التغيير يظهر من خلال إيمان هذه الأخيرة بضرورة تنظيم النسل كإستراتيجية لإقامة أسر تستطيع أداء وظائفها بكفاءة وتحقيق الإشباع لمختلف أعضائها ولا يجب أن ننكر أهمية وجود الدولة لتنظيم النسل.

أما فيما يلي فسوف نتطرق إلى مستوى الدخل الشهري لأسر المبحوثات معتمدين في التقسيم على الجمع بين دخلين حسب معدل الدخل الفردي الأدنى SMIG وهو 15 ألف دج وهو ما يمثل فئة 30 ألف دج - 40 ألف دج، ثم الفئة الأقل من المعدل الدخل المحدد والفئة ذات الدخل الأكثر منه.

الأقل من المعدل الدخل المحدد والفئة ذات الدخل الأكثر منه.

الجدول 16: توزيع أفراد العينة حسب مستوى الدخل الشهري للأسرة.

دخل الأسرة الشهري	التكرار	النسبة %
أقل من 30 ألف دج	06	% 7.89
30 ألف دج - 40 ألف دج	27	% 35.53
أكثر من 40 ألف دج	43	% 56.58
المجمــوع	**76**	**% 100**

رسم بياني (05): أعمد بيانية تبين توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري للاسرة

انطلاقا من البيانات الإحصائية التي يبينها لنا الجـــدول الخاصـــة بـــدخل أســـر المبحوثات الشهري أي (دخل المبحوثة وزوجها إذا كان يعمل هذا الأخـــير، دخـــل المبحوثة لوحدها أو دخل الأسرة مع دخل أفراد آخرين من الأسرة).

حيث أردنا من خلالها التعرف على المستوى الاقتصادي للأسرة العينية مـــن خـــلال مقارنته بالحد الأدنى للأجر المضمون الذي حددته الدولة بـــ 15 ألف دج، وذلك من خلال الجمع بين دخلين، وبالنسبة لأسر المبحوثات وانطلاقا من هذا نلاحظ أن هـــذه الأخيرة تأخذ مدى من حيث شمولها لفئات أجورية متباينة، فهناك أســـر ذات دخـــل منخفض وتمثل نسبة 7.89 % وتمثل فئة المبحوثات المطلقات والأرامـــل واللـــواتي لا يعمل أزواجهن أو يمارسن مهن تتميز بأجر منخفض كالمنظفات.

بينما تمثل فئة الدخل المتوسط أي 30 ألف دج إلى 40 ألف دج نسبة 35.53 % من

مجموع المبحوثات وعن اعتبارها أسر ذات دخل متوسط نوعا ما فيعود فهو مرتبـــط بحجم الأسر وغلاء المعيشة وارتفاع تكاليفها، حيث أصبحت مظاهر الحيـــاة تعتمـــد على الدخل المادي.

أما النسبة التي تمثل الأسر ذات دخل شهري المرتفع فتمثـــل نســـبة 56.58 %، فارتفاع مستوى دخل أسرهن مرتبط بنوع العمل الذي يشغلونه وقـــدراتها الشـــرائية مرتبطة بعدد أفراد الأسر وسن الأبناء فكلما انخفض سنهم قلت الحاجيات والمصاريف وكانت هناك فرصة أفضل لتوفير مستوى معيشي ملائم.

المبحث الثاني: تقليص فترة تواجد الأم العاملة بالبيت وتغير سلوك الاستهلاك الغذائي الأسري.

من الواضح أنه من خلال غياب الأم العاملة عن البيت لأداء عمل مهـــني قـــد ساهم في توجهها نحو توفير حاجيات أفراد أسرتها الغذائية من الســـوق، خاصـــة وأن السوق أصبح من مجالات المرأة فظروف عملها جعلت السوق المجال الأساسي في توفير المتطلبات الغذائية لأفراد أسرتها وعليه تم التطرق إلى المبحث مـــن خـــلال نقطـــتين هـــامتين وهما:

أولا: عمل المرأة وأثره في تغيير سلوكها الاستهلاكي.

ثانيا: عمل المرأة وأثره على نمط الاستهلاك الغذائي الأسري.

أولا: عمل المرأة وأثره في تغيير سلوكها الاستهلاكي:

تلعب منطقة السكن دور في تحديد سلوكيات وتوجهات الأفراد، وذلك وفق عادات وتقاليد تلك المنطقة، وقد وقع اختيارنا على ثلاث مناطق بحث تختلف كل واحد عن الأخرى بمميزاتها السكانية فالمرأة العاملة أصبحت تمارس بعض السلوكات التي لا تتماشى وتقاليد الأسرة الجزائرية كتناول طعام الإفطار خارج البيت بعيد عن الأسرة، وعليه سنحاول التعرف على تأثير منطقة السكن على التوجهات الاستهلاكية للمرأة العاملة من خلال الجدول التالي:

الجدول 17: توزيع أفراد العينة حسب مناطق البحث ومكان الإفطار.

مكان الإفطار / منطقة السكن	البيت		خارج البيت		معا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
برج البحري مركز	10	%45.45	08	%36.36	04	%18.18	22	**%100**
الجزائر الشاطئ	16	%47.06	14	41.17	04	11.76	34	**%100**
التعاونية العقارية	06	% 30	13	% 65	02	% 10	20	**%100**
المجموع	**31**	**%40.79**	**35**	**%46.05**	**10**	**%13.16**	**76**	**%100**

تبين لنا المعطيات الإحصائية في الجدول أن هناك توجه نحو الاستهلاك الغذائي الخارجي وذلك بنسبة 46.05 **%** من مجموع أفراد عينة البحث اللواتي يتناولن طعام الإفطار خارج البيت، كما نجد أن هناك نسبة 40.79 **%** منهن تتناولن طعام الإفطار في البيت، في حين نلاحظ أن هناك نسبة 13.16**%** فقط من المبحوثات يتناولن في فترة الغداء أنواع الطعام المعروضة خارجا والوجبات المحضرة في البيت أخرى.

وعليه نجد أن نسبة المبحوثات اللواتي يقمن في المنطقة المسماة بالتعاونية العقارية يتناولن طعام الإفطار خارج البيت وذلك بنسبة 65 %، ونلاحظ كذلك أن النسبة ترتفع في منطقة الجزائر الشاطئ حيث تصل إلى 41.17 % ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى نوع العمل الذي تمارسه المرأة، حيث لا يسمح لها بالتنقل إلى البيت وقت الغذاء خاصة في حالة ما إذا كانت المسافة التي تربط بين مقر العمل والمسكن بعيدة.

إضافة إلى ذلك هناك نسبة من المبحوثات لايزلن يفضلن تناول الطعام في البيت، حيث أن هناك نسبة 47.06 % من المبحوثات اللواتي يقمن في منطقة الجزائر الشاطئ يتناولن وجبة الإفطار في البيت وهذا يعود إلى المسؤولية الأسرية التي تفرض على الأم العاملة التواجد بالبيت وقت تناول أفراد الأسرة لوجبات الطعام خاصة في حالة ما إذا كانت ظروف العمل تسمح بذلك سواء ساعات العمل أو المسافة وتوفر وسائل النقل هذا ما توضحه إحدى المبحوثات حيث قالت" ***خدمتي مشي بعيدة عالدار نفطر فالدار مع ولادي باه يرجعو يقراو ونا نرجع للخدمة"*** بمعنى *(مقر عملي قريب من السكن لذلك أعود إلى البيت في وقت الإفطار لتغذية أبنائي)* وعليه نستنتج أن مكان تناول وجبات الطعام يتحدد بالظروف المحيطة بالمبحوثات سواء الأسرية منها أو تلك المتعلقة بالعمل الممارس.

أما بالنسبة لوقت تناول وجبة الإفطار فيتم وفق ساعات العمل اليومية للمرأة، وحيث أننا نعرف أن الحجم الساعي للعمل يرتبط بنوع العمل، ففي الوظيفة الإدارية ينتهي العمل مع انتهاء الحجم الساعي اليومي، بينما في مجالات أخرى كالتعليم مثلا هناك حرية في أداء جزء من العمل في البيت كتحضير الدروس ويظهر ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول 18: توزيع أفراد العينة حسب مدة العمل ومكان تناول وجبة الفطور.

مكان الفطور / مدة العمل	البيت		خارج البيت		معا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تنتهي مع الحجم الساعي	14	%31.11	23	%51.11	08	%17.77	45	**%100**
حرية في وقت أداء جزء من العمل	17	%54.84	12	%38.71	02	%6.45	31	**%100**
المجموع	**31**	**%40.79**	**35**	**%46.05**	**10**	**13.16**	**76**	**%100**

يتضح لنا من خلال بيانات الجدول أنه من بين المبحوثات اللاتي يمارسن عمل فيه حرية في وقت أداء جزء منه يتناولن وجبة الإفطار في البيت وذلك بنسبة 54.84 % وهذا راجع إلى نوع العمل الذي يمارسنه، إذ يعملن لفترات من النهار (بين ساعتين حتى ثمن ساعات يوميا) وهذا في مجال التعليم وباقي الوظائف تنجز بالبيت كتصحيح الاوراق وتحضير الدروس حيث تعود للمرأة الحرية في وقت انجازها الأمر الذي يتيح لها متسعا من الوقت للعودة للبيت وتناول وجبة الإفطار، هذا مقابل نسبة 51.11 % من اللواتي يمارسن عمل وفقا للحجم الساعي اليومي مما يجبرهن على تناول وجبات الغداء خارج البيت أي في محيط العمل، وهذا يمس بصورة كبيرة فئة الأمهات العاملات في الإدارة فظروف عمل المبحوثات تؤثر على توجهاتهن الغذائية، فكما قالت إحدى المبحوثات التي تعمل في الإدارة ***"الوقت مايكفينيش باه أنروح للدار أنطيب أو نرجع هذا ألي يخليني ناكل الماكلة أنتاع الزنقة"*** *بمعنى أن (ظروف العمل لا تسمح لي بالذهاب في فترة الغداء إلى البيت لتناول ثم العودة إلى البيت مقر العمل).*

ومن جهة أخرى نلاحظ أن هناك بعض المبحوثات اللاتي لديهن حرية في ممارسة جزء من العمل يحبذن التنويع في أنواع الطعام بين التي تحضر في البيت ومختلف أنواع الطعام المعروضة في محلات الأكل الخفيف والسريع وذلك بنسبة 6.45 % رغبة منهن في اكتشاف أذواق جديدة كما تقول هذه المبحوثة "***ضرك مين أدوري كاين لفاست فود سورتو مع لابخيزنتسيون كيما الشوارمة تجبد الناس***" *أي أن (كثرة محلات الأكل السريع وطريقة العرض تجذبني نحوها)* فطريقة العرض والذوق وسهولة وسرعة تناولها تجعلها محبذة لدى الناس.

إذا كانت نسبة تناول وجبة الفطور خارج البيت تتأثر بمدة العمل فسوف نرى هل تتأثر بالمسافة التي تربط بين مقر السكن ومكان العمل، وقد قسمناها إلى ثلاث أنواع من المسافات، فهناك المسافة التي لا تتعدى 1 كلم واعتبرناها قريبة بالنسبة للمبحوثات، وهناك المسافة المتوسطة البعد والتي حددناها من 1 إلى 4 كلم كما قدرنا أن المسافة البعيدة تبدأ من 5 كلم فأكثر وعلاقتها بمكان تناول وجبة الإفطار أيام العمل تظهر من خلال الجدول الإحصائي التالي:

الجدول 19: توزيع أفراد العينة حسب المسافة بين المسكن والعمل ومكان تناول وجبة الإفطار.

مكان الفطور المسافة	البيـت		خارج البيت		معـــا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 1 كلم	16	%55.17	10	%34.48	03	%10.34	29	**%100**
من 1 إلى 4 كلم	09	%31.04	14	%48.27	06	%20.69	29	**%100**
5 كلم وأكثر	06	% 33.33	11	%61.11	01	%5.55	18	**%100**
المجموع	**31**	**%40.79**	**35**	**%46.05**	**10**	**%13.16**	**76**	**%100**

توضح البيانات الكمية المحصل عليها من خلال المعطيـــات الإحصـــائية أنـــه من بين المبحوثات اللواتي تصل المسافة التي تربط بين مقر السكن والعمل إلى 5 كلـــم وأكثر يعتمدن أيام العمل على الأكل الخارجي وذلك بنسبة تصل الى 61.11 % وذلك راجع بصورة أساسية إلى بعد السكن عن مقر العمل هذا ما جاء على لســـان إحدى المبحوثات التي تعمل بالإدارة في الجزائر العاصمة حيث قالت "***أنا نخدم بعيد وثـــــمن سوا يع فالنهار ناكل برا بصح ماكانش كيما الماكلة أنتاع الدار***" أي *(مكان العمل بعيـــد وأنا مضطرة لتناول وجبة الإفطار خارج البيت رغم أني أفضـــل الطعـــام المحضـــر في البيت)*. فطول المسافة يلعب دور في تحديد مكان تناول الطعام خاصة وجبة الإفطـــار وذلك لظروف العمل التي تتطلب من المرأة التواجد في مكان العمل لأداء الواجبـــات المهنية.

وبالنسبة لأفراد العينة اللواتي يتميز مقر عملهن بالقرب من السكن أي تقل المسافة عن1كلم فهناك نسبة 55.17 % منهن يتناولن وجبة الإفطار في البيت، الأمر الذي يسمح لهن بالتنقل للبيت وتناول الطعام في الفترة المسموح بها، هذا ما أكدته مبحوثة وهي أستاذة تعليم ثانوي تقيم بالقرب من الثانوية التي تعمل بها بقولها ***"أنا ما عنديش مشكل في وقت الفطور كنخدم صبح وعشية نروح للدار باسك نسكن جوست قدام الليسي"*** أي أنه *(ليس لدي مشكل وقت الغداء لأني أسكن قرب مقر عملي)* فقرب المسافة سمح بالتنقل إلى البيت وتناول الطعام.

أما فيما يخص المبحوثات اللواتي تتميز المسافة التي تربط بين مقر العمل والمسكن بالبعد المتوسط أي ما بين 1 و4 كلم، فنجد نسبة 20.69 % منهن يعتمدن أيام العمل على التنويع بين الأكل في البيت و خارجه أي محلات الأكل السريع والخفيف مثل إحدى المبحوثات العاملة في الإدارة والتي تفضل تناول الطعام في العمل في بعض الأحيان مع زميلاتها في العمل على الذهاب إلى البيت حيث تقول ***"مرات نحب نفطر مع أصحاباتي فالخدمة سورتو كنكون عيانة خير ما نروح للدار"*** أي *(أفضل أحيانا تناول الإفطار في العمل مع زميلاي خاصة في حالة التعب بدل الذهاب إلى المترل)*. بعد المسافة أو قربها من مكان العمل يحدد مكان تناول الإفطار ولوسيلة النقل دور في ذلك (أنظر الملحق الثاني الجدول الاول) حيث نلاحظ من خلال الجدول أن هناك نسبة 33.33 % من المبحوثات اللواتي يتناولن وجبة الإفطار في البيت تصل مسافة التنقل بين العمل والبيت إلى 5 كلم وأكثر وذلك يرجع ربما إلى توفر وسائل النقل لاسيما الخاصة منها.

هكذا يمكننا أن نستنتج أن توجه المبحوثات نحو العرض الغذائي الخارجي مرتبط بنوع العمل الذي تمارسه المرأة، والظروف المحيطة به خاصة تلك المتعلقة بتأثير المسافة التي تربط مقر السكن بالعمل على نمط الاستهلاك الغذائي.

ثانيا: عمل المرأة وأثره على نمط الاستهلاك الغذائي الأسري:

أما عن تأثير عمل المرأة على نمط الاستهلاك الغذائي لأسر المبحوثات فيبدو أن غياب المرأة لساعات محددة يوميا قد أثر في أوقات تجمع أفراد الأسرة لتناول الطعام وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال نتائج الجدول التالي:

الجدول 20: توزيع أفراد العينة حسب مدة العمل ووقت تجمع أفراد الأسرة. لتناول الطعام

أوقات التجمع / مدة العمل	غذاء/ عشاء		عشاء		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
تتوافق مع الحجم الساعي	11	%24.45	34	% 75.55	45	**%100**
حرية في وقت أداء جزء من العمل	17	%54.84	14	% 45.16	31	**%100**
المجموع	**28**	**%36.84**	**48**	**% 63.16**	**76**	**%100**

تبين لنا نتائج الجدول أنه يكون اجتماع الأسرة في وقت العشاء لتنـــاول الطعـــام وذلك بنسبة 63.16 % من أفراد العينة، مقابل نسبة 36.84% منهن يتجمـــع أفـــراد الأسرة في أوقات الغذاء والعشاء.

وعليه يظهر أن اجتماع أفراد أسر المبحوثات لتناول الطعـــام يـــرتبط بـــالحجم الساعي لعملهن فنجد أن نسبة 75.55% من أفراد العينة اللواتي تصل ساعات العمـــل إلى حوالي 8 ساعات يوميا أي أن العمل يتوافق والحجم الساعي اليومي يجتمع أفـــراد أسرهن أيام العمل في فترات العشاء، ويرجع ذلك إلى أن أفراد الأسرة ينشغلون في أداء وظائفهم في الفترة الصباحية، الأمر الذي يحول دون تجمعهم لتناول وجبـــة الفطـــور وبذلك يلجئون في غالب الأحيان إلى الاعتماد على الأكل الخارجي لتوفير حاجيـــاتهم الغذائية في الفترة الصباحية وذلك من خلال مختلف أنواع الطعام المعروض في الســـوق هذا ما قالته لنـــا إحدى المبحوثات وهي تعمل في الإدارة وتعيش مع ولديها وزوجها ***"الصبح نطيب حاجة خفيفة خاطر الراجل يخدم و الدراري عند أمائهم"*** بمعنى *(في الفتـــرة الصباحية أحضر الأكل الخفيف لان أفراد الأســـرة ينشـــغلون في وظـــائفهم)*. أمـــا المبحوثات اللواتي لديهن حرية في وقت أداء جزء من العمل، يجتمع أفراد أســـرهن في وقت الغذاء والعشاء معا وقد بلغت النسبة 54.84 % هذا ما يؤكد أنه كلما كانـــت للمرأة حرية في وقت أداء العمل أو جزء منه كلما توفر لديها الوقت لتحضير الطعـــام وبالتالي إمكانية تجمع أفراد الأسرة في البيت لتناول وجبات الأكل. وفي المقابل هنـــاك نسبة 45.16% من المبحوثات اللواتي يعملن ثمان ساعات في اليوم يجـــتمعن وأســـرهن لتناول الطعام في الفترة الصباحية والمسائية مثل هذه المبحوثة التي لديها طفلة رضـــيعة حيث قالت ***"عالعشى أنطيب بالزيادة باش يبقى لصبح خاطـــــــــر راجلي ياكل فدار***

و مايشرطش واش أنحطلو يأكله " أي *(أحضر الطعام في المساء بكميات لكـــي يكفـــي للصباح لان الزوج يتناول الطعام في البيت)* وعليه ومن خلال المعطيات الإحصـــائية يتضح أن عادات تناول الطعام أخـــذت تعرف نوع من التغير من خلال التركيز على الفترة المسائية من حيث تحضير الطعام لأنها الفترة التي يجتمع فيها كل أفراد الأسرة بعد يوم من العمل.

أما فيما يخص نوع السكن وتأثيره على وقت تجمع أفراد الأسرة لتناول الطعـــام فسنتعرف عليه من خلال المعطيات الإحصائية للجدول الموالي:

الجدول 21: توزيع أفراد العينة حسب السكن ووقت تجمع أفراد الأسرة لتناول الطعام

أوقات التجمع / السكن	غذاء/ عشاء		عشـــاء		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
مستقـــل	20	%31.75	43	% 68.25	63	**%100**
أهل الزوج/الزوجة	08	%61.54	05	% 38.46	13	**%100**
المجموع	**28**	**%36.84**	**48**	**%63.16**	**76**	**%100**

إذا كانت نسبة تجمع أفراد الأسرة لتناول الطعام تكون أكثر في الفترة المســـائية فانه بإدخال عامل السكن يتضح لنا أنه لنوع السكن تأثير في أوقـــات تجمـــع أفـــراد الأسرة.

وعليه يتضح أنه من بين أفراد العينة اللواتي ينتمين إلى أسر مستقلة يجتمع كل أفراد أسرهن أوقات العشاء لتناول الطعام وذلك بنسبة 68.25 %، هذا ما يدفعنا إلى القول أن انتماء المبحوثات إلى أسر نووية قد ساعد في تغيير السلوكيات الغذائية لدى أفراد الأسرة، فبعدما كانت عملية تحضير الطعام في ظل الأسرة الممتدة تشكل أهمية بالغة بالنسبة لمكانة المرأة أصبحت هناك عوامل أخرى تحدد مكانة ودور المرأة داخل الأسرة مثل هذه المبحوثة التي تسكن مع زوجها وابنها وتعمل لفترة أقل من ثمان ساعات والتي قالت ***"صبح راجلي يخدم وانا تاني أو وليدي عند لانوغيس ما كانش ليمن أنطيب"*** أي أنه *(في الصباح الزوجين يعملان والابن عند المربية ولا حاجة للطبخ)*. وعليه فنوع الأسرة الذي تنتمي إليه المرأة و الأبناء دور في تحديد وقت تجمع أفراد الأسرة.

كما نلاحظ أنه من بين أفراد العينة اللواتي يقمن مع أهل الزوج أو الزوجة يجتمع أفراد الأسرة في وجبة الغذاء ووجبة العشاء معا وذلك بنسبة 61.54 %، حيث أن تواجدهن في أسر ممتدة يعني فرصة تواجد عدة نساء مما يجعل عملية الطبخ متواجدة في الفترة الصباحية والمسائية معا هذا ما يعطي فرصة لتجمع أفراد الأسرة مثل هذه المبحوثة التي قالت ***" أنا ولوستى قاعدة فالدار متفاهمين هي أطيب الصبح وأنا لعشية "*** بمعنى *(في الفترة الصباحية أخت الزوج تقوم بعملية الطبخ وفي المساء الزوجة)* وعليه فان الأسرة الممتدة تحافظ على التقاليد الغذائية أكثر خاصة في حالة تواجد جيل الأجداد.

كما نجد أنه من بين المبحوثات اللواتي ينتمين إلى اسر مستقلة تجتمع أسرهن في فترة الصباح والمساء لتناول وجبات الطعام حيث تمثل النسبة 31.75 % حيث يعتبرن

أن فترات الأكل اليومية تلعب دور مزدوج فهي تساعد على خلق شعور الانتماء والتوحد للأسرة من جهة وهذا ما صرحت به مبحوثة لديها أربع أبناء حيث قالت" ***فالنهار كل واحد وين يكون أو نتلاقاو غير في وقت الماكلة "*** بمعنى *(فترة الأكل هي الفرصة الوحيدة لتلاقي جل أفراد الأسرة)*، ومن جهة أخرى تسمح بإقامة الاتصال بين أفراد الأسرة المشغولون في النهار وذلك من خلال الحوارات التي تنشا أثناء تناول وجبات الطعام هذا ما صرحت به مبحوثة أخرى "**دايمن في وقت الماكلة انسقسي أولادي واش داروا فالنهار**" أي أنها *(تستغل فترة تناول وجبات الأكل لسؤال أبنائها عن يومهم)* اعتماد البعض من أفراد العينة على عملية التسخين خاصة في الفترة الصباحية مكنتها من أداء واجبها في توفير وجبة الغذاء للأسرة مثل تلك المبحوثة التي تعمل أستاذة تعليم متوسط ولديها أربعة أبناء حيث قالت ***"أنا في الليل أنطيب بالزيادة باش غدو منداك أنسخنو"*** بمعنى *(عند قيامي بتحضير وجبات الطعام تكون بكميات أكثر من الحاجة لأني أعتمد على التسخين)*.

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن المرأة اليوم أصبحت تميل إلى الاستقلال بأسرتها رغم ما يشكل لها من صعوبات، حيث يصبح عليها الاعتناء بأطفالها وزوجها والقيام بالأعمال المنزلية وتأدية عمل مهني ويظهر ذلك من خلال إحدى المبحوثات التي لديها ولدين وانتقلت مؤخرا للعيش وأسرتها في مسكن مستقل حيث قالت ***" ضرك وليت أندير قاع الشغل وحدي بصح واحد ما يقول واش ندير و خير للوحدة تسكن وحدها "*** أي *(الاستقلال الأسري زاد من مسؤولياتي ولكن أنا من يتخذ القرارات)*. رغم كل ما يترتب على المرأة العاملة من مسؤوليات أسرية إلا أنها تفضل الاستقلال بأسرتها.

المبحث الثالث: المرأة والتوجه نحو الاستهلاك الغذائي الخارجي.

أما عن دور المرأة في التوجه نحو العرض الغذائي الخارجي فيكمن في كـــون العمل الذي تمارسه المرأة اليوم قد سمح لها بالمشاركة في اتخاذ القرارات داخل الأســـرة وذلك من خلال مشاركتها بالدخل، وبالتالي فدخول المرأة مجال السوق الذي كـــان في وقت مضى يقتصر فقط على العنصر الذكري قد مكنها من التعرف والاضطـــلاع على كل ما يتوفر في السوق من مختلف الأنواع والأذواق من الطعام التي تتميـــــز بالسرعة والسهولة في الإنجاز وهذا ما سنتطرق إليه مـــن خـــلال هـــذه النقطـــتين الأساسيتين:

أولا: المرأة و التوجه نحو السوق.

ثانيا: تأثير السوق على نشاط الطبخ.

أولا: المرأة و التوجه نحو السوق:

من الملاحظ أن ممارسة المرأة لعمل مهني قد فتح لها المجال الخـــارجي خاصـــة السوق حيث أصبحت تساهم في شراء حاجيات الأســـرة خاصـــة منـــها الغذائيـــة، ومساهمتها بالدخل في ميزانية الأسرة قد فتح لها المجال للمشاركة رفقة الزوج في اتخـــاذ قرار المشتريات الغذائيـــة وهذا ما تبينه نتائج الجدول الأتي:

الجدول 22: توزيع أفراد العينة حسب المشاركة بالدخل والمكلف بشراء الحاجات الغذائية

المكلف بالشراء / المشاركة الدخـــــل	الزوج		الزوجة		معـــا		شخص أخر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعـــــم	18	%29.03	09	%14.52	32	%51.62	03	%4.84	62	**%100**
لا	03	%21.43	05	%35.72	02	%14.28	04	%28.57	14	**%100**
المجموع	**21**	**%27.63**	**14**	**%18.42**	**34**	**%44.74**	**07**	**%9.21**	**76**	**%100**

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أنه من بين أفراد عينة البحث نجـــد أن الــزوج والزوجة يقومان معا بشراء الحاجات الغذائية للأســـرة وذلـــك بنســـبة 44.74%، ثم تليـــــــها نسبة 27.63% أين يقوم الزوج بشراء الحاجات الغذائية للأسرة، في حين هناك نسبة 18.42 % من المبحوثات تكون الزوجة المسؤولة علـــى شــــراء الحاجـــات الغذائية للبيت، كما نجـــد نسبة 9.21% يكون شخص أخر من أفراد الأسرة مكلـــف باقتنــــاء مـــــواد الاستهلاك الغذائي للأسرة.

وعليه يظهر لنا أنه من بين أفراد العينة اللواتي يساهمن بدخلـــهن في الميزانيـــــة الأسرة، يشاركن الزوج في عملية شراء الحاجات الموجهة للاستهلاك الغذائي وذلـــك بنسبة 51.62 % ويرجع ذلك للمكانة التي أصبحت المرأة عامة وخاصة العاملة تحتلـــها داخـــل الأسرة.

يمكن إرجاع ذلك إلى عامل هام وهو أن الأم هي التي تملك درايـــــة أكثـــر

من الرجل باللوازم التي تحتاجها لتحضير الطعام باعتبار أن عملية الطبخ كانت ولا تزال من وظائف المرأة الأساسية داخل البيت، فكما قالت هذه المبحوثة الأم التي تعمل كممرضة ***"راجلي كيقضي وحدو يشري برك بصح ضرك رانا أنروحو كيفكيف نشرو غير اللازم"*** أي أن *(اقتناء الزوج للحاجات الغذائية للأسرة من السوق يكون بصورة غير منظمة ولكن مع مشاركتي له يكون الشراء حسب الحاجة والقدرة على تحضيرها)*. كما نلاحظ أن هناك من المبحوثات اللواتي يشاركن بالدخل في ميزانية الأسرة و يقوم الزوج بشراء مواد الاستهلاك الغذائي لوحده من السوق وذلك بنسبة 29.03 %، فظروف الحياة جعلت من مساهمة المرأة في ميزانية الأسرة ضرورة ملحة من أجل توفير حياة كريمة للأسرة والأبناء وما يتطلبونه من عناية وذلك رغم تقلص حجم الأسرة وانخفاض عدد الأبناء بصفة عامة للمرأة العاملة (أنظر الملحق الثاني الجدول الثاني)، ويمكن إرجاع مشاركة المرأة بالدخل دون المساهمة في الشراء إلى التقسيم الجنسي للعمل حيث كان السوق مجال خاص بالرجل دون المرأة، ورغم خروجها للمجال الخارجي أين أصبح السوق من مجالاتها الأساسية ما يزال هناك من الأسر التي تتمسك بالتقاليد مثل هذه المبحوثة التي تعمل أستاذة تعليم ثانوي حيث قالت ***"راجلي مايخدمش أوكي نخلص نعطيل لاباي ليه هو لي يقضي خاطر ما يحبش أنروح للسوق"***.بمعنى *(الزوج عاطل عن العمل وهو الذي يقوم تسيير الميزانية والشراء)* أما المبحوثات اللواتي يقمن بشراء الحاجات الغذائية ولا يشاركن بالدخل في ميزانية الأسرة فيمثلن نسبة 35.72 % ويرجع ذلك بالأساس إلى طبيعة عمل الزوج الذي يفرض عليه الغياب عن البيت مثل إحدى المبحوثات التي يعمل زوجها في السلك الأمني حيث تقول ***"راجلي يضل غايب عالداربصح اخليلي المصروف أو أنا ألي نشري كلشي للدار"*** *أي أن (غياب الزوج عن البيت لطبيعة عمله تجعلني مسؤولة على شراء كل ما يخص الأسرة)*

كما يمكن إرجاع ذلك إلى ارتفاع مستوى دخل الأسرة (أنظر الملحـــق الثـــاني الجدول الثالث) مما يؤدي إلى عدم الحاجة لمشاركة الزوجة بالدخل في الميزانية، الأمـــر الذي لا يمنع من تكفلها بشراء الحاجات الغذائية للبيت. وفيما يخص النساء اللـــواتي لا يشاركن بالدخل في ميزانية الأسرة ويقوم شخص أخر من أفراد الأسرة بعملية شـــراء الحاجات الغذائية للأسرة فتمثل نسبة 28.57%كهذه المبحوثة التي تقيم وابنتها الصغيرة مع أهل الزوج بحيث تقول " **أنا *نسكن مع عجوزتي وهي لي تقضي كل شي للدار*** " أي *(أقيم مع عائلة الزوج وحماتي هي التي تتكفل بعملية الشراء)* كما نجد نسبة 35.71 % من المبحوثات اللواتي لا يساهمن بالدخل في الميزانية يقمن بشراء الحاجـــات الغذائيـــة للأسرة.

أما فيما يخص المكلف بالشراء وفترات التسوق فيمكننا التعرف عليها مـــن خلال المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول الموالي:

الجدول 23: توزيع أفراد العينة حسب المكلف بالشراء وفترة التسوق.

فتـــرة التسوق المكلف بالشراء	أيام العمل		أيام العطلة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الزوج	08	%38.09	13	%61.90	21	%**100**
الزوجة	11	%78.57	03	%21.42	14	%**100**
معـــا	13	%38.23	21	%61.76	34	%**100**
شخص أخر	04	%57.14	03	%42.85	07	%**100**
المجموع	**36**	**%47.37**	**40**	**%52.63**	**76**	**%100**

تبين لنا نتائج الجدول أن هناك أكثر من نصف المبحوثات أين تتم عملية شـــراء الحاجات الغذائية للأسرة أيام العطلة الأسبوعية وذلك بنسبة 52.63%، كما أن هنـــاك نسبة 47.37 % من مجموع أفراد العينة تكون فترة التسوق أيام الأسبوع.

وعليه نلاحظ أنه من بين المبحوثات اللواتي يقمن بشراء الحاجـــات الغذائيـــة للأسرة من السوق هناك نسبة 78.57 % منهن يقمن بذلك أيـــام العمـــل، مقابـــل 21.42% منهن يقمـــــن بذلك أيام الراحة الأسبوعية، ويرجع ذلك إلى احتكاك الأم العاملة بمختلـــــف المحلات والمتاجر الخاصة ببيع المواد المخصصة للاستهلاك الغذائي.

كما نجد أن من مجموع المبحوثات اللواتي يقمن بشراء الحاجيات الغذائية مـــن السوق بالمشاركة مع الزوج تتم أيام العطلة الأسبوعية بنسبة 61.76 %، وهذا يرجـــع إلى الانشغال أيام الأسبوع في أداء الوظائف المهنية مما يجعل أيام العطل الأسبوعية هـــي الفترة المناسبة للتسوق، حيث يجتمع فيها أفراد الأسرة مثلما تقول هذه المبحوثـــــــة **" أنهار الجمعة الصبح نخرجو *أنا وراجلي* ودراري منها نحوسو ومنها نشرو القضيان تـــاع السمانة "** .بمعنى *(الحاجات الغذائية الهامة للأسبوع تشترى في العطلة الاسبوعية بمشاركة الزوجين)*. أما فيما يخص أفراد العينة اللواتي يقمن بشراء سلع الاستهلاك الغذائي أيـــام العمل رفقة أزواجهن فتبلغ النسبة 38.23% هذا ما جاء على لسان إحدى المبحوثـــات التي تعمل مع زوجها في قطاع الإدارة فقالت **"راجلي يخدم معايا كنخر جو لعشيه نجوزو عالسوق نقضوا"** أي أنه *(أنا أعمل مع زوجي وعند نهايـــة الـــدوام اليـــومي نـــذهب للتسوق)* كما نسجل نسبة 61.90 % من المبحوثات اللواتي يقوم الـــزوج بالتســـوق بمفرده، يرجع ذلك بالأساس إلى أن المرأة أيام الراح الأسبوعية تهتم بالأعمال المترلية التي تتراكم أيام الأسبوع من جراء ممارستها لعمل مأجور وبالتالي فالزوج يقـــــوم

بالتسوق بمفرده وذلك حسب إحدى المبحوثات التي قالت ***" الويكاند نستغلو باه نخدم الشغل أنتاع الدار والراجل يروح يقضي"*** أي *(أيام العطلة الأسبوعية أقوم بالأعمال المترلية المتراكمة طوال الأسبوع والزوج يقوم بالتسوق)* وبالنسبة للمبحوثات اللواتي يقوم فرد أخر من الأسرة بالتسوق فنلاحظ أن نسبة 57.14 % منهن يقومون بالتسوق أيام الأسبوع مثل هذه المبحوثة التي تسكن رفقة أهل زوجها وتقول **" شيخي ما يعجبوش القضيان أنتاعنا عليها ولا غير هو لي يقضي "** بمعنى أن *(والد الزوج يحبذ أن يقوم هو بعملية شراء السلع)* وعليه فتوجه الأسرة نحو الاعتماد على التسوق الأسبوعي أو اليومي مرتبط بالتحولات التي يعرفها المجتمع الجزائري من خلال الانفتاح الاقتصادي، فبعدما كان التسوق عملية منظمة تتم في وقت وفترات معينة ويقوم بها أفراد معينين من الأسرة، أصبحت عملية مرتبطة بالوقت وفترات الفراغ مثل ما تقول إحدى المبحوثات بقولها **"بكري نشف كان عندنا سوق واحد أو قاع الناس ايروحو ليه نهار الجمعة واليوم في كل زنيقة مرشي"** بمعنى *(في وقت مضى كان السوق مكان محدد زمنيا ومجاليا أما اليوم فهي تنتشر في كل مكان)*. فانتشار الباعة ساهم في تقريب السوق من المواطنين والمرأة على الخصوص.

أما فيما يخص قرار شراء الحاجات الغذائية الأسرية والمكلف بعملية الشراء فسوف نتعرف عليها من خلال المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول الموالي:

الجدول 24: توزيع أفراد العينة حسب منطلق قرار الشراء والمكلف بشراء الحاجات الغذائية.

منطلق القرار المكلف بالشـــــراء	قرار فردي		قرار أسري		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الزوج	09	**%**42.86	12	**%**57.14	21	**%100**
الزوجة	11	**%**78.57	03	**%**21.43	14	**%100**
معـــا	14	**%**41.17	20	**%**58.82	34	**%100**
شخص أخر	02	%28.57	05	%71.42	07	**%100**
المجموع	**36**	**%47.37**	**40**	**%52.63**	**76**	**%100**

يبدومن خلال النتائج أنه يكون اتخاذ قرار شراء الحاجات الغذائية أسري أكثـــر وذلك بنسبة 52.63 %، بينما يكون اتخاذ قرارات الشراء فردي بنسبة قـــدرت بـــــ 47.37 %.

يبقى أن نشير إلى أن المبحوثات اللواتي يقمن بشراء الحاجات الغذائية بمشـــاركة أزواجهن يكون القرار أسري في شراء السلع الغذائية إذ بلغـــت النســـبة 58.82 %، كذلك عندما يكون الزوج مكلف بشراء السلع بمفرده من السوق يكون القرار مـــن الأسرة بنسبـــة 57.14%، بينما المرأة التي تقوم بشراء السلع بمفردها فإنها كـــثيرا مـــا تعتمد على قراراتها الشخصية والتي بلغت نسبة 78.57 %.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن اتخاذ قرارات شراء الحاجات الغذائية ينقسم إلى نوعين من القرارات، فالنوع الأول تكون القرارات أسرية من خلال التشاور بين الزوجين أو مع أفراد آخرين من الأسرة في حالة الانتماء إلى أسرة ممتدة، أما النوع الثاني من القرارات فتكون فردية وهذا حسب الفرد المكلف بالشراء والمكانة التي يحتلها داخل الأسرة. ومن هنا تظهر سلطة القرار الفردي خاصة الزوجة التي هي من تقوم بشراء السلع بنفسها حسب ما صرحت به مبحوثة حين قالت "***أنا لي نقضي ونطيب وعلا بالي واش يخص فالدار راجلي مايدخلش روحو***" أي *(أنا من تتسوق و تطبخ وأعلم ما ينقصني من مواد استهلاكية والزوج لايتدخل في ذلك)* لكن هذا لا يعني أنها تشتري بعض السلع بدون الرجوع إلى أفراد الأسرة خاصة في وجود جيل الأجداد فشراء أي منتوج لا يتم إلا بعد تشاور مع أفراد الأسرة خاصة الحماة التي تعتبر أهم فرد نظرا لمكانتها الخاصة في الأسرة ومن هنا تظهر قيم الاحترام والتشاور بين أفراد الأسرة الممتدة.

وعليه فإشباع الحاجات الخاصة هو بالضرورة إرضاء لجميع أفراد الأسرة الذين يتأثرون بعضهم البعض وهذا التأثر يتأتى من السوق الذي استطاع بفضل طرق العرض المميزة للمنتجات خاصة ومع انتشار الأسواق من تسهيل فرص الحصول عليها لاسيما مع انفتاحه على المرأة حيث أصبح من المجالات المفضلة لديها "فالثقافة الأنثوية بالأساس ثقافة استهلاكية ولديها متع الشراء والاختيار بين بدائل مختلفة باعتبار أن التوجه الحضاري في المجتمع هو توجه أنثوي وتستجيب الأسواق لها بتوفير كل سلعة بألف شكل وألف مواصفة"[1]

1. BEAUCHARD Jean; **Droit de la disribution et de la consomation**,Paris, Puf ,1996, p 220

وعلى العموم ممارسة المرأة لعمل مهني قد سمح بتوفير المال وتكفلها بالشـــراء يفتح لها المجال نحو الشراء الاستهلاكي حيث أن توفر المال يسمح لها مثلا عنــــــد مشـــاهدتها في التلفزيون لمنتج جديد ترغب بتذوقه وهذا ما صرحت به مبحوثـــــــــة في قولهـــا" ***كي تعجبني حاجا ولا ولادي اقولولي عليها نشريهالهم***" *أي (عندما تعجبني سلعة مـــا أو تعجب أولادي أشتريها لهم)* وعليه تعتبر الأم هي المحرك الرئيسي للأسرة فعند ذهابهـــا إلى السوق وإعجابها بسلعة ما وتشتريها يعني تأثر أفراد الأسرة ومن هنـــا يـــأتي دور السوق في تحريك رغبات الأفراد ويدفع بهم للشراء.

أما فيما يخص أساس الاختيار للسلع والمكلف بالشراء وكذا المكلـــف بالشـــراء فسيظهر من خلال مطيات الجدول الموالي:

الجدول 25: توزيع أفراد العينة حسب المكلف بالشراء وأساس الاختيار

أســــــاس الاختيار المكلف بالشراء	الجودة		الميزانية		طريقة التحضير		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الزوج	07	%33.33	12	%57.14	02	%9.52	21	**%100**
الزوجة	02	%14.28	04	%28.57	08	%57.14	14	**%100**
معـــا	08	%23.53	14	%41.17	12	%35.29	34	**%100**
شخص أخر	00	% 00	05	%71.43	02	%28.57	07	**%100**
المجموع	**17**	**%22.37**	**35**	**%46.05**	**24**	**%31.57**	**76**	**%100**

من خلال النتائج يظهر أن أساس اختيار المواد الموجهة للاستهلاك الغذائي هو الميزانية حيث بلغت النسبة 46.05 %، ثم يليها في المرتبة الثانية نوع الأطباق التي تحضر في البيت وذلك بنسبة 31.57%، ثم تأتي الجودة لتحتل المرتبة الثالثة بنسبة 22.37 %.

ويبدو أن المبحوثات المكلفات بشراء السلع من السوق يركزن على نوع الاطباق التي تحضرها وذلك بنسبة **57.14 %** وهي نفس النسبة من الأزواج المكلفين بشراء المواد الموجهة للاستهلاك الغذائي والذين يركزون عند شراء سلعة ما على السعر الذي يتماشى وميزانية الأسرة وتقدر بـ **57.14 %**، كما نسجل أن **41.17 %** من المبحوثات اللواتي يتقاسمن مهمة شراء الحاجات الغذائية من السوق رفقة أزواجهن يركزون عند الشراء على السعر الذي يتماشى وميزانية الأسرة، و نجد أيضا أن أغلب المبحوثات اللواتي يقوم شخص أخر بشراء السلع الغذائية يعتمدون في الاختيار على السعر وذلك بنسبة **71.43 %** .

من الواضح أن السعر يلعب دور أساسيا في تقييم المنتجات، فارتفاع الدخل يسمح باقتناء واكتشاف أذواق ومنتجات أخرى عكس من كان له دخل منخفض فانه يكتفي بشراء السلع التي تتناسب والدخل، ولكن سجلنا أن إحدى المبحوثات التي تعمل أستاذة ولديها أبناء في بداية مرحلة المراهقة تقول أنها في بعض الأحيان تلجأ إلى شراء بعض السلع الغالية الثمن إرضاء لرغبات أبنائها وذلك من خلال قولها ***" في لول الشهر نقدر نشري حاجا غالية سورتو إذا طلبوها الذراري"*** بمعنى *(يمكنني أحيانا شراء سلع ذات ثمن مرتفع خاصة إذا كانت بناءا على طلب الأبناء ولكن يكون ذلك عند الحصول على الراتب)* وأصبحت الأسر اليوم تميز بين المنتجات التي تتميز بالجودة من

غيرها وهذا راجع للتنوع الكبير الذي يوفره السوق، حيث يمكنك أن تجد سلعة معينة تحت أذواق وأشكال مختلفة ومن خلالها يمكن للفرد أن يفرق بين المنتجات التي تتميز بالجودة والمنتجات الرديئة مثل هذه المبحوثة التي قالت ***"ضك أتروح للسوق أتحير واش تشري مع واش راه ينباع"*** أي *(أصبحت عملية شراء سلعة ما تشكل نوع من الحيرة لدى الشاري بسبب كثرة العرض)*. هذا التنوع في العرض جاء كذلك نتيجة انفتاح السوق الوطنية على المنتجات الأجنبية والتي أدت إلى خلق نوع من المنافسة بينها وبين المنتجات الوطنية التي أصبحت تبحث عن الجودة للبقاء في المنافسة.

أما عن نوع الاطباق فهي عملية تهم المرأة بصفة أساسية وذلك لان عملية تحضير الطعام تبقى دائما من وظائفها الأساسية فالمرأة لا تشتري سلعة ما إلا بعد تصورها للطريقة التي سوف تحضرها بها وتوفر المستحضرات التي تستعملها عند طبخ تلك السلعة الأمر الذي يؤدي إلى رضا أفراد الأسرة فهذه المبحوثات التي قالت ***"باش أنطيب حاجة أمليحة لازم أنوجد لها الملزوم"*** أي أنه *(من أجل أن أحضر أطباق لذيذة يجب توفر كل لوازم التحضير)* كما نلاحظ في الوقت الحالي توفر سلع تتميز بالسهولة والسرعة في التحضير والتي تنال إقبال أكبر من النساء العاملات خاصة العجائن التي تلقى إقبال كبير مثل هذه المبحوثة التي تعمل في الإدارة والتي قالت ***" لوكان ماشي المقرون والسباكيتي راني نحصل واش أنطيب مع الخدمة "*** بمعنى *(لولا أنواع العجائن المختلفة التي لا تتطلب جهد كبير في التحضير لوجدت صعوبات كبيرة لتحضير الطعام أيام العمل)*. وبذلك نستنتج أن الميزانية الأسرية تلعب دور أساسي في اختيار المواد الموجهة للاستهلاك الغذائي الأسري.

ثانيا: تأثير السوق على نشاط الطبخ:

إن الرغبة في تأدية مسؤولية المرأة الأسرية في تحضير الطعام قد أدى إلى توجهها نحو المنتجات المتوفرة في السوق وذلك يبدو واضحا من خلال نتائج الجدول التالي:

الجدول26: توزيع أفراد العينة حسب المكلف بالطبخ ومصدر الصنع.

مصـــــدر الصنع / المكلف بالطبخ	السـوق		البيـــت		معـــا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الزوجـــة	18	% 40	09	% 20	18	% 40	45	**%100**
الزوجة و شخص أخر	09	%29.03	07	%22.58	15	%48.38	31	**%100**
المجموع	**27**	**%35.53**	**16**	**%21.05**	**33**	**%43.42**	**76**	**%100**

من خلال البيانات الإحصائية المبينة أعلاه يتضح أنه يتم الاعتماد عنـــد عمليـــة الطبخ على المواد المحضرة في البيت وكذا المواد الجاهزة من الســـوق بنســـبة 43.42 % تليها في المرتبة الثانية السوق من حيث المواد الجاهزة للطبخ وذلك بنسبة 35.53 %، ثم تليها الأسر التي تعتمد بصورة كبيرة على التحضير في البيت لبعض المـــواد الموجهـــة للطبخ وذلك بنسبة 21.05 %.

من الواضح أن اختلاف الشخص الذي يقوم بتحضير الطعام يؤثر على مصـــدر المواد الموجهة لتحضير الأطباق وذلك يبدو واضحا من خلال النتائج فممارسة الزوجة بمفردها لنشاط الطبخ أدى إلى اعتماد نسبة 40 % على السلع الجاهزة من الســـوق.

عند الطبخ، كما أن نسبة 48.38 % من المبحوثات اللواتي يقمن بنشاط الطبخ بمساعدة أفراد آخرين يعتمدن على السلع المحضرة في البيت وتلك الجاهزة من السوق، وفي المقابل هناك فقط نسبة 20% من المبحوثات اللواتي يقمن بنشاط الطبخ بمفردهن يعتمدن بصورة كبيرة على المواد المحضرة في البيت.

وعلى هذا الأساس فإننا نلاحظ توجه الأسرة نحو السوق خاصة تلك التي تكون فيها مسؤولية تحضير الطعام على عاتق الزوجة فقط، فبعدما كانت المرأة في زمن مضى تقوم بكل مراحل تحضير الأكل أصبح بإمكانها اليوم الحصول عليه من السوق جاهزا للطبخ. فهذه إحدى المبحوثات التي تعتقد أن توفر السلع جاهزة في السوق يعفيها من عناء تحضيرها من خلال قولها ***"ضك كل شي كاين فالسوق ماكاله أنعيي روحي"****أن (توفر مختلف المواد الجاهزة في السوق يغنيها من عناء تحضيرها في البيت)* كما أن سكن المبحوثات مع جيل الآباء يجعل اعتمادهن على السوق فقط أمر غير ممكن وذلك لان الأجداد يتمسكون بالتقاليد ويحاولون ترسيخها لدى الأجيال اللاحقة مثل هذه المبحوثة التي ترى أن اعتمادها على السلع الجاهزة في السوق يلقى انتقاد من الحماة من خلال قولها ***"عجوزتي كأنطيب الطعام نتاع الماشينة ما يعجبهاش الحال وتقولي يا حصرا على النسا تاع زمان"*** أي أن *(اعتمادي على السلع الجاهزة من السوق يجعل حماتي تنتقدني).* في الوقت الحاضر أصبحت الأم المحرك الأساسي للأسرة وتعمل على إرضاء أذواقها خاصة مع انتشار محلات الأكل السريع والخفيف التي تعرض مختلف أنواع الأطعمة والأذواق مما دفع بالمرأة لأن تستعين بالسوق فهذه واحدة من أفراد العينة التي تعتمد على السوق في الطبخ من أجل إرضاء أبنائها من خلال قولها ***"ولادي يحبو الماكلة تاع برا علابيها نشريه"*** ومعناها *(الأبناء يفضلون الأكل الخارجي*

لذلك أقوم بشرائه في أحيان عدة) و هنا يظهر أن توجه المرأة نحو السوق يرجع لعوامل عـــدة أهمها عامل الوقت نتيجة العمل ومتطلبات الأسرة المرتبطة بنوعها وحجمها.

خلاصة الفرضية الأولى :

يمكن أن نستخلص من خلال نتائج البحث الميداني أن لساعات العمـــل الـــتي تؤديها المرأة يوميا تأثير على سلوكها الغذائي، فنوع العمل الذي تمارسه يحـــدد فتـــرة غيابها عن البيت الأمر الذي يدفعها للتوجه نحو العرض الغذائي الخـــارجي خاصـــة في الفترة الصباحية، فمن خلال المؤشرات يتضح لنا ســـبب توجههـــا نحـــــو الطعـــام الخارجي، إذ تتنـــاول وجبات الطعام بعيدا عن أفراد أسرتها سواء في محلات الأكـــل السريع أو في مقرات العمل مما يؤثر على وظيفتها المترلية في تحضير الطعام وفي ميولهـــا وأذواقها. لا يمكننا أن نحصر تأثير غياب المرأة عن البيت لأداء عمل مهـــني علـــى الأم العاملة فحسب بل يشمل التأثير أفراد الأسرة، فتحملها مسؤولية أسرية خاصة في ظل التحول الذي عرفته الأسرة الجزائرية التقليدية بانتشار الأسرة النووية الحديثة، قلص من فترة تواجدها بالبيت وكذا فترة تجمع أفراد الأسرة حيث انحصرت إلى الفترة المســـائية فحسب، أي فترة تناول وجبة العشاء مما يضعف من فرص التواصل والتـــرابط بـــين الأفراد لاسيما بين الآباء والأبناء ويغير من توجهاتهم الغذائية.

ضف إلى ذلك أن مساهمة المرأة العاملة بالدخل في ميزانية الأسرة مكنـــها مـــن المشاركة إلى جانب الزوج في تسيير شؤونها وكذا شراء الحاجات الموجهة للاستهلاك الغذائي الأسري من السوق. هذا ما يجعل المرأة العاملة تعتمد بصـــفة متزايـــدة علـــى السوق في عملية الطبخ، ومن هنا نستنتج صدق الفرضية الأولى أن تقليص فترة تواجد الأم العاملة بالبيت يجعلها تعتمد على السوق في توفير الحاجات الغذائية للأسرة.

الفصل السادس

العادات الغذائية والتوازن بين القرار والتنفيذ في تدبير شؤون الطبخ

تمهيـــــد:

أصبح التقدم التكنولوجي الهائل والانفتاح الاقتصادي وكـــذا تـــدفق الســـلع وتنوعها من أهم العوامل التي تؤثر على اتجاه وأذواق الأفراد خاصة في ضل التحـــول الذي تعرفه الأسرة في مكانة ودور المرأة، وبالتالي فالمحافظة علـــى القـــيم والعـــادات الغذائية مرتبطـــة بصاحب القرار وكذا المنفذ في عملية الطـــبخ وســـنتطرق في هـــذا الفصل إلى كيفيـــــــة تأثيـــر مسؤولية قرار الطبخ وكذا المنفذ للعملية على التقاليد الغذائية للأسرة وذلـــك وفق معايير خاصة تبينها لنا المؤشرات من خـــلال المباحـــث التالية:

المبحث الأول: الأم العاملة بين القرار والتنفيذ في عملية الطبخ.

الاعتماد المتزايد على السوق في الوقت الراهن قد غير من الأنماط الاســـتهلاكية للأسر فأصبح الميل إلى الوجبات السريعة يشد انتباه الأفراد أكثر من الوجبات التقليدية خاصة مع ما تتطلبه من وقت وجهد في عملية تحضيرها، ولكن من خلال هذا المبحث سنحاول إبــــراز مدى أهمية التوازن بين القرار والمنفذ في عملية الطبخ في المحافظـــة على التقاليد الغذائية من خلال النقاط التالية:

أولا: المرأة و القرار في عملية الطبخ.

ثانيا: المرأة وتحضير الوجبات الغذائية للأسرة.

أولا: المرأة و القرار في عملية الطبخ:

إذا كانت مسؤولية الطبخ تقع على عاتق المرأة فإننا سنحاول التعرف على ما إذا كان القرار في اختيار أنواع الطعام وفترات تحضيرها خاصة بالمرأة، وهل لمكان الإقامة تأثير على صاحب القرارات الخاصة بشؤون الطبخ داخل الأسرة وذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول 27: توزيع أفراد العينة حسب منطقة السكن والقرار.

القرار / منطقة السكن	نعـم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
برج البحري مركز	19	%86.36	03	%13.64	22	**%100**
جزائر الشاطئ	29	%85.29	05	%14.71	34	**%100**
التعاونية العقارية	18	%90	02	%10	20	**%100**
المجموع	**66**	**%86.84**	**10**	**%13.15**	**76**	**%100**

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن أغلبية أفراد العينة يملكن القرارات في ما يخص عملية الطبخ وذلك بنسبة 86.84 %، مقابل نسبة 13.15 % من المبحوثات لا يملكن القرار فيما يتعلق بعملية الطبخ.

وعليه نجد أن أغلب المبحوثات لديهن حق القرار فيما يتعلق بشؤون الطبخ، هذا رغم اختلاف منطقة السكن إذ أن هناك نسبة 90 % من أفراد العينة اللواتي يقمن في المنطقة المسماة بالتعاونية العقارية يملكن حق القرار في عملية الطبخ نفس الأمر بالنسبة لمنطقة الجزائر الشاطئ حيث تتعدى النسبة 85 % من المبحوثات اللواتي يملكن

القرار في تسيير شؤون الطبخ هذا ما صرحت به مبحوثة حيث قالت **"في حاجة الطياب عندي حرية غير كيتشهاو كاش ماكلة يطلبوهـــا"** أي *(أملـــك القـــرار في الطـــبخ إلا عنــــــدما يرغب أفراد الأسرة في نوع معين من الطعام)* إضافة إلى ذلك نلاحـــظ أن هناك نسبة من المبحوثات لا يملكن القرار في الطبخ وهذا راجـــع بالدرجـــة الأولى إلى نوع الأسرة الذي تنتمين إليه.

وعليه نستنتج أن منطقة السكن لا تلعب دور في تحديد صاحب قـــرار الطـــبخ وذلك باعتبار أن تسيير شؤون الطبخ كانت ولا تزال من المهام الخاصة بالمرأة، وذلك رغم ما عرفته الأسرة الجزائرية من تحول في مكانة وأدوار أفرادها لاسيما المرأة العاملة.

أما عن تأثير نوع السكن الذي تنتمي إليه المبحوثات على صاحب قرار الطـــبخ فيظهر أن الإقامة في سكن مستقل قد أدى إلى انفراد الزوجة بقرار تحضير الوجبـــات الغذائية لأفراد أسرتها وهذا ما يتبين لنا من خلال نتائج الجدول التالي:

الجدول 28: توزيع أفراد العينة حسب نوع السكن وصاحب قرار الطبخ.

القرار / السكن	نعـــــم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
مستقـــل	63	% 100	00	%00	63	**%100**
مع الأهل	03	%23.07	10	%76.92	13	**%100**
المجموع	66	%86.84	10	%13.15	76	**%100**

تبين لنا من خلال نتائج الجدول أن المبحوثات اللواتي يقمن في مسكن مستقل عن الأهل يملكن قرار تحضير الطعام للأسرة وذلك بنسبة 100% ويرجع ذلك إلى تقلص حجم الأسرة، حيث لم تعد الأسرة الحديثة تضم عدد من النساء كالحماة وبناتها وزوجات الأبناء إلى غير ذلك، حيث تكون المسؤولية المترلية مقسمة حسب سن ومكانة المرأة داخل الأسرة مثل إحدى المبحوثات التي تعمل في قطاع التعليم وتقيم بمفردها في مسكن مستقل حيث قالت لنا ***"بكري كيما تحكيلنا يما كانت العجوزة هي لي دسيدي كلش فادار"*** أي *(في وقت مضى كانت الحماة هي التي تتخذ القرارات الخاصة بالمجال المترلي بما فيها الطبخ)*. كما أنه من بين المبحوثات اللواتي يقمن سواء مع أهل الزوج أو أهل الزوجة نجد أن هناك نسبة 76.92 % ليس لديهن قرار الطبخ وذلك يرجع خاصة إلى وجود من يتحمل المسؤولية و تكون في الغالب الحماة مثلما تعبر عن ذلك إحدى المبحوثات العاملة في قطاع الإدارة حيث قالت" ***أنا نسكن مع عجوزتي وهيا لي تقول واش نطيب"*** بمعنى *(أنا أقيم مع أهل الزوج وحماتي هي التي تحدد نوع الطعام الذي يطبخ)*. كما نلاحظ وجود نسبة 23.07 % من المبحوثات هن اللواتي لديهن قرار الطبخ رغم إقامتهن في أسرة تقليدية مثل هذه المبحوثة التي تقيم وأسرتها مع والد الزوج وأخيه حيث قالت ***"أنا ماعنديش عجوزة ولواساتي مزوجات أو فأطياب أنا نديسيدي خاطر أعلابالي واش احبو يكلو"*** أي *(في بيتي أنا صاحبة قرار الطبخ لأنه لايوجد هناك امرأة أخرى يمكن أن تتحمل المسؤولية)*. نستخلص مما سبق أن السكن يلعب دور هام في تحديد صاحب قرار الطبخ في الأسرة، فكلما كانت الأسرة التي تنتمي إليها نووية كان

تحمل الزوجة للمسؤولية المترلية عامة والطبخ بصورة خاصة أكبر، والعكس صـــحيح فكلما كانت الأسرة التي تنتمي إليها تقليدية أي ممتدة كانت المسؤولية المترلية وخاصة قرار تحضير الطعام تخص المرأة الأكثر مكانة وسنا في الأسرة.

أما فيما يخص تسيير الميزانية وعلاقتها بقرار تحضير الطعـــام للآســـرة فســـوف نتعرف عليه من خلال الجدول الموالي:

الجدول 29: توزيع أفراد العينة حسب المسير للميزانية وقرار تحضير وجبات الطعام.

القرار تسيير الميزانية	نعـــــم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الزوج	09	% 100	00	% 00	09	**100 %**
الزوجة	13	%86.67	02	%13.33	15	**100 %**
معـــا	37	% 92.5	03	% 7.5	40	**100 %**
شخص أخر	07	%58.33	05	%41.67	12	**100 %**
المجموع	**66**	**%86.84**	**10**	**%13.16**	**76**	**100 %**

أما تسيير الميزانيـــة الأسرية يتضح لنا أنه من بين المبحوثات اللواتي يكون الزوج هو المسير لميزانية الأسرة تكون الزوجة هي صاحبة القرار فيما يخص شؤون المطبخ

وذلك بنسبة 100 % ويرجع ذلك ربما إلى العادات التي جعلت من شؤون المترل عامة والمطبخ خاصة من وظائف المرأة.

كما نلاحظ أن من بين أفراد العينة اللواتي يشاركن أزواجهن في تسيير الميزانية الأسرية نجد أن هناك نسبة 92.5 % منهن لديهن القرار في عملية الطبخ وهذا دليل على التفاهم بين الزوجين عموما فكلما كان سن الأسرة أكبر زادت فرص تلاحم وتماسك أفرادها خاصة فيما يخص تسيير شؤونها هذا ما صرحت به مبحوثة لديها قرار تحضير الطعام تعمل أستاذة تعليم ثانوي في قولها ***" أنا وراجلي متفاهمين نتشاورو كي نشرو الحاجة حتى إذا كانت تاع ماكلة"*** أي *(هناك تفاهم بيني و بين زوجي على تسيير ميزانية الأسرة خاصة في الإنفاق على الحاجات الغذائية)* هكذا فمسؤولية اتخاذ القرار في الطبخ قد ساهمت في مشاركة المرأة في تسيير الميزانية خاصة وأن اتخاذ قرارات المشتريات اليومية لاسيما تلك الخاصة بالمواد الغذائية تعتبر من المهام المرتبطة بالمرأة لعلاقتها الوثيقة بالأعمال المترلية. وفيما يخص المبحوثات اللواتي يملكن القرار في الطبخ للاسرة فهناك نسبة 86.67 % منهن يشاركن في بتسيير الميزانية الأسرية، وهذا راجع للمكانة التي أصبحت تحتلها المرأة داخل الأسرة خاصة مع ارتفاع مستواها التعليمي وشغلها مناصب عمل كانت حكرا على الجنس الأخر.

في حين هناك من المبحوثات اللواتي لا يساهمن في تسيير الميزانية و ليس لديهن القرار في نشاط وذلك بنسبة 41.67 % وهذا يرجع على العموم إلى أن ابتعاد المبحوثات عن مسؤولية الطبخ قد أثر على مكانتهن داخل الأسرة وبالتالي على مشاركتهن في تسيير الميزانية، فرغم تطور المرأة من حيث المكانة والأدوار لا تزال الأعمال المترلية التي كانت من نصيب الزوجة في التقسيم التقليدي تلعب دور في تحديد مكانة الزوجة.

أما فيما يتعلق بقرار إعداد الطعام وارتباطه بمشاركة المبحوثات بالدخل تتضـــح من خلال البيانات الإحصائية في الجدول الموالي:

الجدول 30: توزيع أفراد العينة حسب المشاركة بالدخل واتخاذ القرار في الطبخ

القـــرار / المشاركة بالدخـــل	كامـل		جزئـي		بدون قرار		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعـــــم	40	%60.60	20	%30.31	06	%9.09	66	**%100**
لا	02	% 20	04	% 40	04	% 40	10	**%100**
المجموع	**42**	**%55.26**	**24**	**%31.58**	**10**	**%13.16**	**76**	**%100**

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أن اتخاذ أفراد العينة للقرارات في عملية الطبخ يكون كاملا بنسبة تصل إلى 55.26 %، ثم تليها نسبة 31.58 % من المبحوثات اللواتي تكون قراراتهن في عملية الطبخ جزئية، بعدها تأتي نسبة 13.16 % مـــن المبحوثـــات اللواتي ليس لديهن القرار في عملية الطبخ.

وعليه نلاحظ أن من بين المبحوثات اللواتي يشاركن بدخلهن في ميزانية الأســـرة هناك نسبة 60.60 % لديهن القرار كامـــل في عملية الطبخ، فقرار الطبخ كـــان ولا يزال مــــــن مهام المرأة وذلك رغم تراكم مسؤولياتها وتغير أدوارها داخـــل البيـــت وخارجه ومساهمتـــها إلى جانب الزوج في تحمل مصاريف الأســـرة، فمشـــاركتها بالدخل المادي في الميزانيـــة ساهم في تحسين وضعها ومكانتها في الأسرة، ولكـــــن وبالمقابل مساعدة الزوج للزوجة في مختلف الأعمال البيتية الخاصة بمراقبة الأبنـــــاء

والعناية بهم ولاسيما تلك الخاصة بالأعمال المترلية حيث لا تزال الأفكار والتقاليد القديمة تسيطر على الذهنيات هذا ما جاء على لسان إحدى المبحوثات وهي تعمل في دار البلدية وأم لطفلين فقالت ***"لوكان أنقول لراجلي يعوني فالطياب ما تفراش هو يدخل للكوزينة غير باه ياكل وكي ما نكونش فالدار ياكل برا"*** *(الزوج لا يرغب في مساعدتي بالمطبخ ويدخل إليه فقط وقت الأكل)*. أما أفراد العينة اللواتي لا يشاركن بالدخل في ميزانية الأسرة يكون لديهن القرار جزئي في عملية الطبخ بنسبة 40 %، كما أننا نجد نفس النسبة من المبحوثات اللواتي لا يشاركن بدخلهن في ميزانية الأسرة ليس لديهن قرار الطبخ، وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى أن هناك من يتحمل مسؤولية اتخاذ القرار داخل الآسرة كالحماة مثل هذه المبحوثة التي لديها طفل رضيع و متزوجة منذ سنتين ***" لعجوزة هي لي تقضي وديسيدي واش أنطيبو "*** أي *(الحماة هي المسؤولة عن المطبخ حيث تقوم بالتسوق وتحدد نوع الطعام الذي يطبخ)* وعليه فتقسيم العمل في المجتمع الجزائري جعل من العمل المترلي لاسيما الخاص بالطبخ يخضع لعامل السن والمكانة، وهو من وظائف المرأة التي لاتزال مرتبطة بها حتى بعد التحول الذي عرفته في المكانة والأدوار.

وفيما يتعلق بنوع القرار الذي تتمتع به أفراد العينة الجزئية في عملية الطبخ فسوف نربطه بمتغير المستوى التعليمي وذلك ما سنتعرف إليه من خلال الجدول الموالي:

الجدول 31: توزيع أفراد العينة الجزئية حسب المستوى التعليمي ونوع القرار في الطبخ

القـــــرار المستوى التعليمي	كامـــــل		جزئي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ابتدائي/ متوسط	01	% 20	04	%80	05	**%100**
ثانـــــوي	21	%63.64	12	%36.36	33	**%100**
جامعي	20	%71.43	08	%28.57	28	**%100**
المجموع	**42**	**%63.64**	**24**	**%36.36**	**66**	**%100**

على مستوى عينتنا الجزئية يظهر لنا أن قرار إعداد الطعام ما يزال مرتبط بالمرأة بصورة كبيرة وهذا ما يظهر لنا من خلال المعطيات الإحصائية أعلاه، حيث نجـــد أن نسبة النساء اللواتي يتحملن مسؤولية اتخاذ قرار الطبخ كامل تـــــصل إلى 63.64 %، مقابـــل نسبة 36.36 % تكون مسؤوليتهن غير كاملة أي جزئية.

وعليه نلاحظ أنه من بين المبحوثات اللواتي لديهن مستوى تعليمي عالي نجـــد أن هناك نسبة 71.43 % منهن لديهن القرار كامل في عملية الطبخ، هذا ما يوضح لنا أنه رغم كل ما تعرفه المرأة من تحـــــول المكانة والأدوار داخل الأسرة وتطور لمســـتواها الفكري والعلمي ما تزال مسؤولية إعــــــداد الطعام مرتبطة بها وذلك راجع للعادات والتقاليد التي تعتبر أن كل ما يتعلق بالمطبـــخ فهو مرتبط بالمرأة وذلك ما جاء علـــى لسان إحدى المبحوثات التي تعمل كأستاذة تعليم ثانوي وتعيش مع زوجها وولديها من خلال قولها ***"في حاجة الكوزينة أنا أندبـــــر راسي أو راجلي مايدخلش روحو غير***

كي يتشهى كاش ماكلة ويحب أنطيبها لو." *(فيما يخص المطبخ أنا المسؤولة عنه والـــزوج لا يتدخل إلا عندما يرغب في تناول أكلة ما)*. كذلك هو الحال فيما يتعلق بمســـتوى التعليم الثانوي حيث نجد نسبــــة 63.64 % من المبحوثات يتخذن قـــرارات إعـــداد الطعام بمفردهن مقابل نسبة 36.36 % يكـــــون القرار جزئي أي بالمشاركة مع أفراد آخرين، وهذا يرجع إلى أن مسؤوليـــة تحضير الطعام كانت في إطار الأسرة التقليديـــة مهمة خاصة بالحماة أو المرأة كبيرة السن التي لديها السلطة على النساء في البيـــت و تتميز بالاقتصاد والتوفير هذا من جهة، ومن جهة أخرى لأن مسؤولية تحضير الطعـــام ترتبط بتسيير ما يخزن من خـــلال نظام (العولة) المطبق في تـــوفير الغـــذاء اليـــومي والسنوي للأسرة. وبالتالي فقد كانت هـــذه المهمة خاصة بالمرأة وبقيت كـــذلك في إطار الأسرة الحديثة.

وفيما يخص المبحوثات ذات مستوى التعليم الابتدائي والمتوسط فنلاحظ أن هناك نسبة 80 % منهن يكون اتخاذ القرار في المطـــبخ جزئـــي، أي أن المســـؤولية تكـــون بالمشاركة مع أفراد آخرين سواء كان الـــزوج أو الحمـــاة أو حـــتى الأخـــوات. و المستـــوى التعليمي المنخفض لا يوفر فرص عمل ملائمة خاصة للمرأة الأم لـــــذلك فأغلب أفراد عينتنا يعملن كمنظفات لإعالة أنفسهن وأبنائهن فأغلبهن مطلقـــــــات أو أرامل مما يجعلهن يقمن مع أهل الزوج أو يرجعن إلى العيش في بيت الأهل مثـــــل إحدى المبحوثات التي تعمل كمنظفة في دار البلدية وهي مطلقة وأم لطفل وتقـــيم في بيت أهلها فقالـــت ***"لي طيب هي دسيدي واش أدير و على حســـاب واش كـــاين"*** أي *(المرأة التي تقوم بإعداد الطعام هي التي تقرر نوع الطعام الـــذي تحضـــره وحســـب الإمكانيات)*. فالمرأة هي المسؤولة على تحضير الطعام لأسرة.

ثانيا: المرأة وتحضير الوجبات الغذائية للأسرة:

مع توجه المرأة نحو العمل المهني ما تزال عملية تحضير الطعام من مهامها الرئيسية مهما كان مكان سكنها، هذا ما يتضح لنا من خلال الجدول التالي:

الجدول 32: توزيع أفراد العينة حسب منطقة السكن والمكلف بتحضير الطعام.

المكلف بالتحضير منطقة السكن	الزوجة		الزوجة وشخص أخر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
برج البحري مركز	12	%54.54	10	%45.45	22	**%100**
جزائر الشاطئ	20	%58.82	14	%41.17	34	**%100**
التعاونية العقارية	13	%65	07	% 35	20	**%100**
المجمـوع	**45**	**%59.21**	**31**	**%40.79**	**76**	**%100**

يتضح من لنا خلال المعطيات الإحصائية أن مسؤولية تحضير الطعـام مرتبطـة بالزوجة وهذا بنسبة تصل إلى 59.21 % كما نجد أن هناك نسبة 40.79 % من أفـراد العينة تتم عملية تحضير الطعام بالتعاون أو بمشاركة أفراد أحرين من الأسرة للزوجة.

ومن خلال الربط بمنطقة السكن نجد أن تحضير الطعام يكون من مهام الزوجـة ففي منطقة التعاونية العقارية هناك نسبة 65 % من أفراد العينة تكون الزوجة مكلفـة بتحضير الطعام، كذلك هو الشأن بالنسبة لمنطقة الجزائر الشاطئ وبرج البحري مركز بنسب 58.82 % و 54.54 %.

وعليه نلاحظ أن عملية تحضير الطعام ترتبط بمهام المرأة، وذلك وفق التقسيـم الجنسي للعمل الذي جعل المرأة مسؤولة على الأعمال المترلية لاسيما تلك المتعلقـة

بشؤون الطبخ.

إضافة إلى ذلك نجد أن هناك من المبحوثات من تقوم بعملية تحضير الطعام بمشاركة أفراد آخرين من الأسرة، حيث نجد أن هناك نسبة 45.45% من المبحوثات اللواتي يقمن في منطقة برج البحري تتم عملية تحضير الطعام بمشاركة أفراد أحرين من الأسرة، سواء من خلال المشاركة في تحضير الوجبات الغذائية معا أو من خلال تقاسم فترة التحضير مثل هذه المبحوثة التي قالت ***" كي نكون فالخدمة طيب عجوزتي وكي نرجع لعشية للدار أنا لي طيب"*** أي *(في فترة العمل اليومي تطهو حماتي وخارج فترات العمل أقوم بالطبخ)*

وعليه نستنتج أنه ليس هناك تأثير لمنطقة السكن على المكلف بتحضير الطعام للأسرة ما دام أنه من الوظائف المرتبطة بالمرأة.

أما فيما يتعلق بتأثير نوع السكن على عملية الطبخ لاسيما فيما يتعلق بعملية تحضير الوجبات الغذائية للأسرة فسيتبين لنا من خلال الجدول الموالي:

الجدول 33: توزيع أفراد العينة حسب نوع السكن والمكلف بتحضير الطعام.

المكلف بالتحضير / السكن	الزوجة		الزوجة وشخص أخر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
مستقل	43	%68.25	20	%31.75	63	**%100**
مع الأهل	02	%15.38	11	%84.61	13	**%100**
المجموع	**45**	**%59.21**	**31**	**%40.79**	**76**	**%100**

يظهر من خلال المعطيات الإحصائية أن لنوع السكن تأثير على المكلف بتحضير الطعام للأسرة هذا ما يظهر لنا من خلال نسبة المبحوثات اللواتي يقمن في مساكن مستقلة ويقمن بأنفسهن بتحضير الطعام لأفراد الأسرة حيث بلغت النسبة 68.25 %، كما نجد أن هناك نسبة 84.61 % من أفراد العينة اللواتي يقمن مع الأهل تتم عملية تحضير وجبات الطعام بمشاركة أفراد أحرين من الأسرة كالحماة، أخت الزوج...الخ فلنوع السكن تأثير على الفرد المكلف بتحضير الطعام حيث الانتماء لأسرة حديثة (نواة) يجعل الزوجة تتحمل جل أعباء الأعمال المترل لاسيما تلك المتعلقة بالطبخ، وبالنظر إلى أنه رغم التطور أو التحول الذي شهدته المرأة الجزائرية خاصة العاملة منها في المكانة والادوار داخل الاسرة اذ أصبحت الزوجة على سبيل المثال تساهم مع الزوج في الانفاق على الاسرة من أجل تحسين مستوى المعيشة، رغم ذلك لا يساهم الزوج في التخفيف من بعض أعباء الزوجة التي تمارس عمل داخل البيت وخارجه حيث يرجع ذلك إلى بعض الأفكار والعادات التي لا تزال راسخة لدى بعض الأسر الجزائرية والتي تعتبر أن الأعمال المترلية من مهام المرأة وقيام الرجل بهذه الأعمال تنقص من رجولته هذا ما قالته لنا إحدى المبحوثات ***"راجلي ما يعاونيش فالدار وكي نقولو يقولي هذي خدمتك دبري راسك"*** بمعنى *(الزوج يرفض مساعدتي في الأعمال المترلية)*

إضافة إلى ذلك نلاحظ أن هناك من المبحوثات اللواتي ينتمين إلى الأسر المستقلة وتتم عملية تحضير الطعام بالمشاركة مع أفراد آخرين من الأسرة وذلك بنسبة 31.75 % ويتم سواء من خلال مساعدة البنات لأمهاتهن في تحضير وجبات الطعام أو من خلال مساعدة بعض الأزواج لزوجاتهم لاسيما في أوقات غياهن عن البيت مثل ما عبرت عنه احدى المبحوثات وهي أستاذة فقالت ***" كي نخدم قاع النهار مرات***

راجلي يطيب للداري الفطور بصح حاجة خفيفة" بمعنى *(في أيام استمرار العمل صباح ومساء يقوم الزوج أحيانا بتحضير الطعام لأبناء)* وعليه نلاحظ أن السكن يلعب دور في تحديد ما إذا كانت الزوجة تقوم بتحضير وجبات الطعام بمفردها أو بتقسيم المهمة مع أفراد آخرين من الأسرة.

أما فيما يتعلق بأفراد العينة اللواتي يقمن بتحضير وجبات الطعام بمشاركة أفراد من الأسرة فسوف نتعرف عليهم من خلال الجدول الموالي:

الجدول 34: توزيع أفراد العينة الجزئية حسب نوع السكن و الفرد المشارك للزوجة في عملية الطبخ.

المشاركة في الطبخ / السكن	البنت		الزوج		أخت الزوج / الحماة		أخت الزوجة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مستقل	13	% 65	06	% 30	00	% 00	01	% 05	20	**%100**
مع الأهل	00	% 00	00	% 00	09	%81.82	02	%18.18	11	**%100**
المجموع	**13**	**%41.94**	**06**	**%19.35**	**09**	**%29.03**	**03**	**%9.67**	**31**	**%100**

تبين النتائج أن أكبر نسبة من المبحوثات اللواتي يقمن بتحضير وجبات الطعام بمشاركة أفراد آخرين من الأسرة تتمثل في البنات حيث تصل إلى %41.94 من أفراد العينة الجزئية، ثم تليها نسبة 29.03 % أين تكون أخت الزوج والحماة هن المشاركات في عملية الطبخ، في حين يشارك الزوج بنسبة 19.35 %، وأخيرا تأتي أخت الزوجة بنسبة 9.67 %.

وعليه نلاحظ أنه أغلب المبحوثات اللواتي يقمن في مساكن مع الأهل تتم عملية

تحضير الطعام مع الحماة أو أخت الزوج وذلك بنسبة 81.82%، كما نجد أن من بين أفراد العينة الجزئية اللواتي يقمن في مساكن مستقلة هنالك نسبة 65 % منهن تتم عملية الطبخ بمساهمة البنات. ومن خلال ذلك يتبين لنا أنه تبقى الزوجة فاعل أساسي في عملية الطبخ والأفراد المشاركين لها يتحدد وفق نوع الأسرة الذي تنتمي إليها، فالإقامة مع أهل الزوج يجعل من الأعمال المنزلية وكذا نشاط الطبخ مقسمة على أكثر من امرأة هذا ما صرحت به إحدى المبحوثات التي تقيم مع أهل الزوج ***" عالعشا أنا ولوستي قاسمين كل مر شكون طيب وعالفطور العجوزة هي لي طيب خاطر حنا نخدمو"*** أي *(أتداول مع أخت الزوج تحضير وجبة العشاء يوميا فيما تهتم الحماة بتحضير وجبات الغداء بسبب ظروف العمل)* في حين تبقى عملية تحضير الطعام في الأسرة (النووية) تقتصر على الزوجة بمساعدة البنات وبدرجة أقل من الزوج وحتى أخت الزوجة.

وفيما يخص عملية الطبخ فهي ترتبط بالزوجة مهما كان مستواها التعليمي سنحاول التعرف على تأثيره على المكلف بتحضير الطعام هذا ما يظهر من خلال النتائج التالية:

الجدول 35: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي والمكلف بتحضير الطعام.

المكلف بالتحضير / المستوى التعليمي	**الزوجة**		**الزوجة وشخص أخر**		**المجموع**	
	ك	**%**	**ك**	**%**	**ك**	**%**
ابتدائي/ متوسط	05	%62.5	03	%37.5	08	**%100**
ثانوي	19	%54.28	16	%45.71	35	**%100**
جامعي	21	%63.64	12	%36.36	33	**%100**
المجموع	**45**	**%59.21**	**31**	**%40.79**	**76**	**%100**

يتضح لنا من خلال المعطيات الإحصائية للجدول أعلاه أن أكبر نسبة من المبحوثات هن اللواتي يقمن بإعداد الطعام لآسرهن وذلك بمعدل يصل إلى 59.21%، في حين نجد أن المبحوثات اللواتي يقمن بإعداد الطعام بالمشاركة مع شخص أخر من الأسرة تصل النسبة إلى 40.79%، فيما نسجل أنه لا توجد أي من أفراد العينة لا تشارك بتحضير الطعام وذلك نظرا لأنهن أمهات ولديهن مسؤولية أسرية.

وعليه وعند إدخال عامل المستوى التعليمي وتأثيره على نشاط الطبخ داخل الأسرة فنجد أن أكبر نسبة من المبحوثات اللواتي لديهن مستوى تعليمي جامعي يحضرن وجبات الطعام بمفردهن وذلك بنسبة تصل إلى 63.64% وذلك دون مساعدة من الزوج فعملية الطبخ ترتبط بالمرأة منذ القدم، ورغم خروج المرأة للعمل وارتفاع مستواها التعليمي ومشاركتها إلى جانب الزوج في الميزانية الأسرية، لا يزال العمل المترلي عامة والطبخ بصفة خاصة عملية تقوم بها المرأة كهذه المبحوثة التي تعمل في الإدارة في إحدى الثانويات قالت ***"ما عنديش شكون اعاوني ومنين داك يطيب راجلي حاجة خفيفة كي ماتعجبوش الماكلة ولا ماتبقاش"*** *(أنتمي إلى أسرة نووية لذا ليس هناك من يساعدني وزوجي يحضر بعض الأكل الخفيف في حال عدم وجود الأكل أو لم يرق له الطعام المحضر)* كما نلاحظ أنه من بين المبحوثات اللواتي لديهن مستوى التعليم الثانوي هناك نسبة 54.28% منهن يكون إعداد الطعام بالمشاركة مع أحد أفراد الأسرة حسب هذه المبحوثة التي تعمل كمساعدة تربوية ولديها أبناء كبار فقالت ***"بناتي يعاونوني فالكوزينة سورت كي نكون عيانة هوما لي يطيبو"*** *(البنات يساعدنني في المطبخ خاصة في الأيام التي أكون فيها تعبة)*. وعليه نستنتج أنه مهما كان المستوى التعليمي للمرأة الأم فإنها تقوم بنشاط الطبخ ولو كان بمشاركة أفراد آخرين من الأسرة.

أما فيما يتعلق بنوع العمل الذي تمارسه المـــرأة وتـــأثيره علـــى عمليـــة تحضـــير الطعـــــام، فقد كان ضروريا التعرف على مدى تأثير هذا المتغير في أداء عملية الطـــبخ ومدى تأثيره على مساهمة أفراد آخرين في العملية وهذا ما تبينه نتائج الجدول الأتي:

جدول 36: توزيع أفراد العينة حسب نوع العمل والمكلف بتحضير الطعام.

المكلف بالتحضير نوع العمل	الزوجة		الزوجة شخص أخر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
التعليم	14	%70	06	% 30	20	**%100**
الإدارة	20	% 55.55	16	% 44.45	36	**%100**
الطب	07	% 63.64	04	% 36.36	11	**%100**
المنظفات	04	% 44.45	05	% 55.55	09	**%100**
المجموع	**45**	**% 59.21**	**31**	**% 40.79**	**76**	**%100**

نلاحظ أنه من بين المبحوثات اللواتي يمارسن مهنة التعليم نجد أن هنالك نســـبة 70% منهن مكلفات بتحضير الطعام للأسرة، وذلك يرجع ربما إلى أن المرأة هي الفاعل الأساسي المكلف بنشاط الطبخ، مثل هذه المبحوثة التي تقول **" *لمرا تخدم برا بصح كـــي تـــدخل للدار أتولي كالمرا لي قاعدة فالدار* "** أي أن (*في البيت المرأة التي تمارس عمل مهني تصـــبح كغيرها من النساء الماكثات بالبيت في ممارستها لواجباتها المترلية*). كما نجد أن هناك نسبة لا تقل عن 63.64 % من المبحوثات اللواتي يمارسن مهنة الطب يقمن بتحضير الوجبـــات الغذائية للأسرة بمفردهن و ذلك دليل على أن نوع العمل الذي تمارسه المرأة لا يؤثر علـــى وظائفها داخل البيت.

أما بالنسبة للمبحوثات اللاتي العاملات في مجال التنظيف فنجد أن هنــاك نســبة 55.55 % منهن يقمن بتحضير وجبات الطعام بالمشاركة مع أفراد آخرين مــن الأســرة وتتميز هذه الفئة من عينتنا بتدهور ظروفها الاجتماعية والاقتصادية، فمن خلال إحــدى المبحوثات وهي مطلقة وتقيم في بيت أهلها ولديها ابن في مرحلة المراهقة و تعمل كمنظفة في دار البلدية حيث تقول: ***" في دارنا نتعاونو فالطياب أنا و خيــاتي ولي كانت قاعــدة أطيب "***أي *(في بيت الأهل تحضير الطعام يكون بالمشاركــة مــع الأخوات)* كمــا نسجل أنه من بين العاملات في مجال الإدارة هنالك نسبة 44.45 % يكون تحضير الطعام .بمشاركة أفراد آخرين من الأسرة،حيث تكون عملية إعداد وجبات الطعام بالمشاركة مع أفراد آخرين كالبنت أو الحماة وهذا ما يوضح مسؤوليتها الأسرية، فــرغم مــا تعرفــه مكانــة المرأة من تطور داخل الأسرة لا تزال المهام التقليدية مرتبطة بها ونوع العمل يؤثر على نشاط الطبخ الذي تمارسه المرأة كهذه المبحوثة التي لديها 23 سنة زواج وأم لــثلاث بنات وتعمل في مجال الإدارة حيث قالت ***"ملي كبرو لبنات ولاو يعاونوني فالشغل تا ع الدار و يحبو يطيبو سورتو كيشوفوني عيانة "***أي *(البنات يساعدنني في الأعمال المترليــة خاصــة نشاط الطبخ لأنهن يرغبن في ذلك)* وعليه نجد أن عملية الطبخ تبقــى مــن الوظــائف الاساسية للمرأة مهما كان نوع العمل الذي تأديه.

أما عن مدة الزواج وتأثيرها على عملية الطبخ فسوف يتبين لنا من خلال نتائج الجدول الموالي :

الجدول 37: توزيع أفراد العينة حسب مدة الزواج والمكلف بتحضير الطعام.

المكلف بالتحضير / مدة الزواج	الزوجة		الزوجة وشخص أخر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 10 سنوات	28	%82.35	06	%17.65	34	**%100**
10 سنوات وأكثر	17	%40.47	25	%59.53	42	**%100**
المجموع	**45**	**%59.21**	**31**	**%40.79**	**76**	**%100**

إذا كانت المبحوثات اللواتي يقمن بتحضير وجبات الطعام بمفردهن يمثلن أكبر نسبة فانه يبدو من خلال النتائج أن المبحوثات اللواتي لا تتعدى مدة الزواج عن 10 سنوات تكون الزوجة مسؤولة على تحضير الطعام للأسرة وذلك بنسبة 82.35 % أي أن المرأة تتحمل المسؤولية المترلية بمفردها، أما في حالة مشاركة أفراد آخرين للزوجة في عملية تحضير الوجبات الغذائية فنجد نسبة 59.53 % منهن تزيد فيها مدة الزواج عن 10 سنوات، فلسن الأسرة دور في تحديد الأدوار و توزيع الوظائف فيها وكلما كانت مدة الزواج قليلة كان عدد الأبناء قليل وسنهم اصغر خاصة مع انتشار نوع الاسرة النووية في السنوات الأخيرة، وبالمقابل كلما كانت مدة الزواج طويلة كان عدد الأبناء أكثر وسنهم أكبر، مما يساهم في توزيع الأدوار على أفراد الأسرة خاصة البنات حيث يقمن بمساعدة الأم في مختلف الأعمال المترلية لاسيما فيما تعلق بالطبخ. كما نسجل أنه من بين المبحوثات اللواتي تصل مدة الزواج 10 سنوات وأكثر هناك نسبة 40.47 % منهن يقمن بتحضير وجبات الطعام دون مساعدة أفراد آخرين، هذا ما يبين أنه مهما كانت مدة الزواج فان وظائف المرأة المترلية تبقى مرتبطة بها.

المبحث الثاني: العادات الغذائية ونمط الاستهلاك الغذائي الأسري

رغم التغيرات التي حدثت داخل المجتمع والأسرة الجزائرية خاصة تلك التي تمارس فيها الأم عمل مهني وتوجههم نحو نمط الحياة العصرية، ما زالت تستهلك أكـــــلات تقليدية وذلك رغم ظهور أو بروز مواد جديـــدة في الســـوق تتماشــــى وظـــروف الحيـــــاة العصرية وعليه تم التطرق من خلال هذا المبحث إلى نقطتين أساسيتين هما:

أولا: المرأة وتحضير الأطباق التقليدية.

ثانيا: أصناف الطعام المطلوبة في الأسرة.

أولا: المرأة وتحضير الأطباق التقليدية:

إن التقدم السريع الذي تعيشه الأسرة الجزائرية وتعايشها معه صاحبه تغيـــــرات في العديد من العادات الاجتماعية خاصة الغذائية منـــها، حيـــث يتـــأثر السلــــوك الاســـتهلاكي للفـــرد بالعديـــد مــــن المـــتغيرات الشخصـــية والاجتماعيـــــة، والتمســـــــــك بالأطبـــــاق التقليدية ترتبط بالعديد من المتغيرات خاصة مـــتغير السن إذ أنه يلعب دور في التمسك بالأطبـــاق التقليديـــة هـــذا مـــا تبينـــه نتـــائج الجـــــــدول الأتي:

الجدول 38: توزيع أفراد العينة حسب فئات السن وإتقان الطبخ التقليدي.

إتقان الطبخ التقليدي / فئات السن	نـــعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
35 - 26	15	% 60	10	% 40	25	**%100**
45 - 36	29	%82.86	06	%17.14	35	**%100**
56 - 46	15	%93.75	01	%6.25	16	**%100**
المجموع	**59**	**%77.63**	**17**	**%22.37**	**76**	**%100**

نلاحظ من خلال المعطيات الإحصائية المبينة أعلاه أن أغلب أفراد العينة يتقن تحضير الأطباق التقليدية وذلك بنسبة 77.63 %، مقابل نسبة 22.37 % من المبحوثات اللواتي لا يتقن إعداد الطعام التقليدي.

وعليه تم إدراج متغير السن لتبيين علاقته بإتقان المبحوثات لكيفيات تحضير الأطباق التقليدية ومن خلال النتائج تبين أنه أغلب المبحوثات ومهما كانت فئة السن التي ينتمين إليها فان لديهن دراية بكيفيات تحضير الطعام التقليدي حيث نجد أنه من بين المبحوثات اللواتي ينتمين إلى فئات السن ما بين 46 – 56 هناك نسبة 93.75 % منهن لديهن دراية بتقنيات تحضير الطعام التقليدي، كذلك بالنسبة للفئات 36 – 45 إذ بلغت النسبة 82.86%، وذلك راجع إلى ظروف وفترة نشأتهن حيث كانت الأسر تحرص على تعليم البنات مختلف تقنيات الطبخ خاصة في إطار الأسر الممتدة هذا ما جاء على لسان إحدى المبحوثات التي تعمل كممرضة وهي في نهاية العقد الرابع من عمرها حيث قالت ***"نشفى في دارنا كانت يما وجدا تعلمنا مالصغر أنطيبو سورتو الفتيل ولعجين"*** *(كانت الأم والجدة تحرصان على تعليمنا منذ الصغر فنون الطبخ التقليدي)*

فنقل المرأة لما تعلمته في كل ما يخص تدبير شؤون البيت إلى بناها مـرتبط بالعـادات والتقاليد السائدة، حيث أن زواج البنت في الأسرة التقليدية تقوم على أساس إتقاهـا مختلف الأعمال المترلية.

كما نجد أنه من بين المبحوثات اللواتي ينتمين إلى فئات السن 26 – 35 سنة هناك نسبة 40 % لا يتقن تحضير الأكل التقليدي وهذا راجع لعوامل عدة أهمها أن الأسرة الحديثة(النووية) تميل أكثر نحو تعليم بناها ومواصلة دراستهن على تعليمهن فنـون الطبخ والأعمال المترلية. فتغير أدوار المرأة جعلنها تميل أكثر نحو التعليم والعمل المهـني الذي يعطيها مكانة أكبر داخل الأسرة خاصة من خلال الدخل، فحسب هذه المبحوثة التي تعمل كأستاذة تعليم ثانوي قالت ***"أنا ما نعرفش نطيب الماكلة التقليدية سورتو مـع الدراري والخدمة ما عنديش الوقت باه نتعلم وراجلي كي يحب حاجة يطابا مـن يمـاه"***(*لا أتقن الطبخ التقليدي خاصة الآن مع ظروف العمل والأبناء أما الزوج وإذا رغـب في تناول أي طبق يطلبه من أمه*) وعليه فالمرأة بمختلف فئات سنها تتقن كيفيات تحضـير الأطباق التقليدية لان الأسرة الجزائرية ما تزال تتمسك بالعادات التي تفرض على المرأة إتقان كل ما يخص شؤون البيت.

أما فيما يتعلق بقرار اعتماد المبحوثات على تقنية التخزين (العولة) التي تعد مـن التقاليد المعتمدة في تحضير الطعام التقليدي، فسوف يتبين لنا مـن خـلال المعطيـات الإحصائية للجدول الموالي:

الجدول 39: توزيع أفراد العينة حسب نوع العمل و الاعتماد على نظام(العولة)

اعتماد (العولة) نوع العمل	نـــعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
التعليم	10	% 50	10	%50	20	**%100**
الإدارة	17	%47.22	19	%52.77	36	**%100**
الطب	04	%36.36	07	%63.63	11	**%100**
المنظفات	07	%77.77	02	%22.22	09	**%100**
المجموع	**38**	**% 50**	**38**	**% 50**	**76**	**%100**

يتضح لنا من خلال المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول أعلاه أن أفراد العينة مازالوا يعتمدون نظام التخزين (العولة) في توفير الحاجات الغذائية وذلك بنسبة 50 % كما نسجل أن هناك نفس النسبة أي 50 % لا يعتمدون على نظام التخـــزين لتـــوفير الحاجيــــات الغذائية.

ويظهر أنه من بين المبحوثات اللواتي يمارسن مهنة التنظيف هناك نسبة لا تقل عن 77.77 % يمارسن الطريقة التقليدية المتمثلة في تخزين الحاجات الغذائية. ولعل الظروف الاجتماعية الصعبة التي تعشها المبحوثات دفعت بهن إلى ممارسة أو التمسك أكثر بمثـــل هذه العادات، حيث أن انخفاض ثمن بعض المواد الغذائية في مواسم معينة مـــن الســـنة يدفعهن لشراء كميات كبيرة وتخزينها باعتماد طرق تقليدية كالتصـــبير والتجفيـــف، قصـــــــد استهلاكها في مواسم أخرى أين يرتفع ثمنها وهذا ما جاء على لســـــان إحـــــــدى المبحوثات وهي أرملة وأم لطفلين، تعمل كمنظفة بأحد المدارس فقالت ***"كي تـــــهبط السومة تاع كاش حاجة نشري منها وأنخزها للوقت لي تغلى فيه "*** (عنـــد

فيما يخـــــص المبحوثات اللواتي يعملن في مجال الطب نلاحظ أن هناك نسبـــــة 63.63 % منهن لا يعتمدن على تخزين الحاجات الغذائية، بل يفضلن الاعتماد علـــى الســـوق حسب هذه المبحوثة التي تعمل طبيبة في مستشفى قالت " ***نحب نوكل ولادي غير الحاجة لفري ولخير كاين من كل نوع وفي كل وقت*** " *(أفضل أن يتناول أفراد الأسرة الغذاء الطازج خاصة مع توفره بكل الأنواع وفي كل وقت)*. وفيما يتعلق بالمبحوثات العاملات بالإدارة فهناك نسبة 47.22 % منهن يعتمدن على نظام التخزين مقابل نسبة 52.77% لايعتمدن على هذه العادة، و يرجع ذلك بالأساس إلى ضيق الوقت حســـب ما صرحت به مبحوثة " ***عام طول ونا نخدم و فالكونجي نرتاح أو نلتها بولادي***"*(أنا أعمل طول السنة وفي العطلة السنوية أرتاح و أهتم بأبنائي*. فغياب المرأة عن البيت يســـاهم بصورة متزايدة في تخلي الأسرة عن مثل هذه العادات المتوارثة من جيل لأخر.

وبالنسبة لأفراد العينة اللواتي يعتمدن على الطريقة التقليديـــة في تخزين المــــواد الغذائية، فنجد أن المكلف بتحضيرها ووقت التحضير يتباين من مبحوثـــة إلى أخـــرى وهذا حسب ما سنتطرق إليه من خلال الجدول التالي:

الجدول 40: توزيع أفراد العينة الجزئية حسب المكلف بتحضير العولة ووقت التحضير

التحضير / الوقت	الزوجة		شخص أخر		معـــا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أيام الأسبوع	00	% 00	07	%100	00	% 00	07	**%100**
وقت الفراغ	03	%37.5	00	% 00	05	% 62.5	08	**%100**
العطلة السنوية	09	%39.13	12	%52.17	02	% 8.69	23	**%100**
المجموع	**12**	**%31.58**	**19**	**%50**	**07**	**%18.42**	**38**	**%100**

من الملاحظ أنه من خلال النتائج المبينة أعلاه أن أفراد العينة اللواتي يعتمدن على الطريقة التقليدية في تخزين المواد الاستهلاكية هناك نسبة 50% منـــهن يـــتم انجازهـــا بالاعتماد على نساء أخريات، ثم تليها نسبة 31.58 % أين تقوم الزوجـــة نفسهـــــا باعتماد الطرق التقليدية، أما نسبة 18.42 % فتمثل المبحوثات اللواتي يتم تخزين المـــواد الغذائية بالطريقـــة التقليدية بالمشاركة مع نساء أخريات.

وعليه يتضح أن المبحوثات اللواتي يعتمدن على الطريقة التقليديـــــة في تحضـــير المواد الاستهلاكية الموجهة للتخزين في أيام الأسبوع يتم ذلك بالاعتماد علـــى نســـاء أخريات وذلك بنسبة 100 %، فعملية تحضير المواد الاستهلاكية للتخزين تتطلب وقت وجهد ودراية بمراحل التحويل التي تتطلبها أي مادة استهلاكية مما يجعل الأم العاملـــة تستعين بنساء أخريات أكثر خبرة ودراية ولديهن الوقت الكـــافي لذلك.

كـــما نجد أنه من بين المبحوثات اللواتي يعتمدن طـــريقة التخزين ولكـــــــن يتم الانجـــــاز في وقت الفراغ هناك نسبة 62.5 % منهن بالمشاركة أو مســـاعـــدة

نساء أخريات مقابل نسبة 37.5 % يتم التحضير من قبل الزوجة في أوقات الفراغ وذلك حسب إحدى المبحوثات التي تعمل كأستاذة تعليم متوسط فقالت ***"نخزن فالفريجدير الحوايج لي تساعدني فالطياب باش نربح الوقت يامات الخدمة"*** *(أقوم بتخزين المواد التي تساعدني في كسب الوقت عند الطبخ أيام عمل في الثلاجة)* استعمال الآلة الالكترومترلية ساعد في تطوير طرق التخزين من خلال الثلاجة التي تستعمل في تجميد مختلف المواد الاستهلاكية بطريقة صحية عكس ما كان يستعمل من بعض المواد الضارة بصحة الإنسان كالملح. أما بالنسبة للمبحوثات اللواتي يعتمدن على طريقة التخزين حيث يقمن بتحضيرها في العطلة السنوية فهناك نسبة 52.17% منهن تتم بالاعتماد على نساء أخريات وذلك حسب ما صرحت به إحدى المبحوثات وهي تعمل كاتبة في ثانوية ***"عندي جارتي تفتلي فالصيف قيس ما يكفينا فالشتاو ماكاش كيما الطعام تاع اليد"*** *(جارتي تحضر لي كمية من الكسكسي تكفي أسرتي فصل الشتاء لآن المصنوع باليد هو الأفضل)* في الوقت الحاضر أصبحت المواد الاستهلاكية المخزنة متوفرة في السوق بالاعتماد على الآلة، مما يؤدي بالأسر إلى التوجه نحو هذه الطرق الحديثة المستعملة كالتعليب والتصبير، خاصة مع توفر الآلات الالكترومترلية التي تحافظ على المواد الاستهلاكية من التلف، الأمر الذي يؤدي إلى الانحصار التدريجي للطرق التقليدية المستعملة منذ القدم.

ثانيا: أصناف الطعام المطلوبة في الأسرة:

يتأثـــر سلـوك الاستهلاك الغذائي للفـــرد بالعديـــد مـــن المـتغيرات الشخصيـــة والاجتماعيـــة، ورغبـــة الأم العاملة للتمسك بالأطبـــاق التقليديـــة ترتبط بالعديد من العوامل كالـــذوق والقيمة الغذائية كمـــا تتأثر برغبات أفراد الأسرة هذا ما سنبينه من خلال النتائج الجدول التالي:

الجدول 41: توزيع أفراد العينة حسب نوع السكن والطلب على أنواع الطعام في الأسرة

الطلب على أنواع الطعام / السكن	نعـــم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
مستقلـــة	45	%71.43	18	%28.57	63	**%100**
مع الأهل	05	%38.46	08	%61.54	13	**%100**
المجموع	**50**	**%65.79**	**26**	**%34.21**	**76**	**%100**

نلاحظ من خلال النتائج أن أكثر من نصف أفراد العينة يصرحن أن هناك طلـــب على أنواع من الطعام من قبل أفراد من أسرهن، حيث تصل النسبـــة إلى 65.79 % مقابل نسبة 34.21 % من المبحوثات اللواتي يصرحن أنه ليس هناك طلب على أطباق معينة من الطعام.

وعليه نجد أن أغلب المبحوثات اللواتي ينتمين إلى أسر مستقلة هنالك طلب علـــى أنواع من الطعام وذلك بنسبة 71.43 % مقابل نسبة 61.54 % من أفراد العينة اللـــواتي يقمن مع الأهل لا يوجد هنالك طلب من أفراد الأسرة على أنواع معينة من الطعام،

فالانتماء إلى أسر مستقلة يجعل الطلب يكون أكثر من الأبناء خاصة المراهقين والشباب على أنواع معينة من الطعام لاسيما وأن المرأة العاملة تجد صعوبة في التوفيق بين العمل خارج البيت وواجباتها المترلية، مما يجعلها تعتمد على بعض الأطباق من الطعام دون غيرها (كالعدس، اللوبيا، مقرون ...) والتي يمكن تسخينها مثلما عبرت عنه إحدى المبحوثات وهي تعمل في مجال التعليم حيث قالت ***" عندي وليدي الكبير ما يكلش الحبوب والماكلة الصابحة دايم يشكي"*** أي *(الابن الأكبر لا يحب الطعام المحضر وهو دائم التذمر)* في حين الإقامة مع الأهل تجعل الطلب على الطعام أقل وذلك راجع لان هذا النوع من الأسر تكون أعداد أفرادها كبيرة مقارنة بالأسر المستقلة وكذلك هو الحال بالنسبة للسن مما يقلل من الطلبات على الطعام.
وعليه نستنتج أن الطلب على أنواع من الطعام يكون أكثر لدى الأسر المستقلة للمبحوثات عنه من الأسر التي تقيم مع الأهل.

أما فيما يخص أفراد العينة اللواتي يكون الطلب على الطعام من قبل أفراد أسرهن فسوف نتعرف على نوع الطعام المطلوب ومن يقوم بتلك الطلبات أكثر من خلال الجدول الموالي:

الجدول 42: توزيع أفراد العينة الجزئية حسب أصناف الطعام المطلوبة و صاحب الطلب.

أصناف الطعام المطلوب / صاحب الطلب	عصرية		تقليدية		معا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الـــــزوج	01	%8.33	02	% 16.67	09	%75	12	**%100**
الأبناء	24	%72.73	01	% 3.03	08	%24.24	33	**%100**
شخص أخر	01	%20	02	%40	02	%40	05	**%100**
المجموع	**26**	**%52**	**05**	**%10**	**19**	**% 38**	**50**	**%100**

نلاحظ أن نوع الطلب يتجه أكثر نحو أنواع الطعام العصرية وذلك بنسبة 52 %، كما نجد أن هناك طلبات على الطعام التي تجمع بين الوجبات العصـــرية والتقليديــة وذلك بنسبة 38 %، في حين يقل الطلب على أنواع الطعام التقليدية حيث لا تتعـــدى النسبة 10 %.

وعليه نلاحظ أن المبحوثات اللواتي يقوم الزوج بالطلب على الطعام تكون متجهة نحو الطعام التقليدي والعصري معا إذ تصل النسبة إلى 75 %، أما طلبات الأبناء فتتجه أكثر نحو الطعام العصري وذلك بنسبة تبلغ 72.73% وفيما يخص الأفراد الآخرين من الأسرة في حالة الإقامة مع الأهل فتصل النسبة إلى 40 % من الطلبات علـــى الطعـــام التقليدي**.** ومن خلال ذلك يتبين لنا أن طلبات الأزواج تكون متجهة نحـــو الأطبـــاق التقليدية والعصرية، وهذا راجع لعامل السن حيث كلما كبر الفرد أصبح يميل نحـــو الأطباق التقليدية مثلما عبرت عنه إحدى المبحوثات إذ قالت ***" راجلي روتريتي ويحـــب نطيب غير المراقي والماكلة تاع بكري"*** أي *(الزوج متقاعد ويطلب أنواع الطعـــــــــام*

التقليدية) أما الأبناء فيفضلون الطعام العصري وهذا راجع لتأثرهم أكثر بهذا النـــوع من الطعام، أما الطلب على الأطباق التقليدية فيكون أكثر من جيل الأجـــداد وذلـــك لارتباطهم وتمسكهم بالعادات والتقاليد مثل تلك المبحوثة التي قالت ***" عندي شيــــخي يحب نطيبولو غير الماكلة تاع بكري وكي نطيبو حاجة تاع ضرك مايـــا كلـــش"*** *أي (أب الزوج يطلب الطعام التقليدي ويرفض تناول الطعام العصري)* وعليه نستنتج أن طلبات أفراد الأسرة تختلف من جيل إلى أخر، حيث أن جيل الأبناء يفضل مختلف الأطعمـــة العصرية، في حين أن جيل الآباء يجمع في طلباته بين أنواع الطعام التقليدي والعصـــري في حين نلاحظ أن جيل الأجداد يفضل الأطباق التقليدية.

وفيما يخص أفراد العينة الجزئية اللواتي يكون الطلب على أنواع من الطعام مـــن قبل أفراد من أسرهن والسبب الذي يجعلهم يتوجهون إلى هذا النـــوع مـــن الطعـــام فسيظهر من خلال نتائج الجدول التالية:

الجدول 43 : توزيع أفراد العينة الجزئية حسب أصناف الطعام المطلوبة والسبب.

أصناف الطعام المطلوب السبـــب	عصرية		تقليدية		معـا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
يتماشى والعصر	15	%100	00	% 00	00	%00	15	**%100**
الميزانية	02	%11.76	04	% 23.53	11	%64.70	17	**%100**
الــــذوق	09	%50	01	%5.56	08	%44.44	18	**%100**
المجموع	**26**	**%52**	**05**	**%10**	**19**	**% 38**	**50**	**%100**

نلاحظ أن الطلب على أنواع الطعام التي تتماشى والعصر هي سبب توجه الطلبات نحو الأطباق العصرية وذلك بنسبة 100% أما الطلب على أنواع الطعام التي تتماشى وميزانية الأسرة فهي السبب في أن تكون الطلبات موجهة نحو الأطباق التقليدية والعصرية وذلك بنسبة 66.67 %، في حين نجد أن الذوق يكون وراء التوجد نحو الطعام العصري وذلك بنسبة 55.56 %.

وعليه نلاحظ أن الطعام العصري يعرف إقبالا أكثر لدى الأسرة الجزائرية، خاصة لدى عنصر الشباب الذين يتأثرون أكثر من غيرهم من الأفراد بطرق العرض ووسائل الجذب والأذواق المتنوعة والمختلفة، وكذا للصفات التي تمتاز بها كالسرعة والسهولة في التحضير. وتلعب الميزانية الأسرية دور هام في تحديد نوع الطعام الذي تتناوله الأسرة سواء كان عصري أو تقليدي مثلما صرحت به إحدى المبحوثات حيث قالت " ***راجلي يشرط فالماكلة بصح يقضي من كل خير***" *أي (الزوج يطلب أنواع من الأطباق ولكنه يشتري كل اللوازم لذلك)*. ولعل الانفتاح الاقتصادي جعل تنوع وتوفر العرض من مختلف سلع الاستهلاك الغذائي وبأثمان متنوعة وهذا تبعا لجودتها، هذا ما يمكن مختلف الأسر التي تتباين مداخيلها من استهلاك تلك السلع. كما أن للأذواق دور في اختيار أنواع الطعام المرغوب في استهلاكها، حيث أن الشباب يفضلون أنواع الطعام التي تتميز بأذواق جديدة ومختلفة، بينما الآباء والأجداد خاصة يميلون أكثر نحو الطعام التقليدي مثلما عبرت عنه إحدى المبحوثات التي تشرف على التقاعد **قائلة " *الجيل تا ع ضك ياكلو غير السقايط على بيها مشي صحاح ماشي كيما حنا كبرنا عالزيت الزيتون والخضرة*"** *أي (الجيل الحالي لا يتمتع بالصحة لأنه يتناول الطعام العصري في حين الأجيال السابقة تتمتع بالصحة لأنها كانت تتناول الطعام التقليدي)*

وعليه نستنتج أن الطلب على أنواع محددة من الطعام في الأسرة يكـــون تبعـــا لأذواق الأفراد وميزانيتهم وكذا ملائمتها للعصر الذي يتميز بالسرعة حيث وبسبب انشـــغال الأفراد تحولت الأسرة إلى وحدة استهلاكية بعدما كانت وحدة إنتاجية تحقق الاكتفاء الذاتي.

أما فيما يخص قرارات تحضير الأطباق التقليدية فهي ترتبط بالوقـــت خاصـــة و التوجه العام لطلبات الأسرة يسير نحو المأكولات العصرية، ولان الأطبـــاق التقليديـــة تتطلب جهـــــد ووقت أكبر من أصناف الطعام العصرية فان تحضيرها مرتبط أكثـــر بوقت فراغ المرأة هذا ما سنتطرق إليه من خلال الجدول التالي:

الجدول 44: توزيع أفراد العينة حسب نوع قرار الطبخ ووقت تحضير الأطباق التقليدية

وقت التحضير	أيام الأسبوع		نهاية الأسبوع		المجموع	
قرار الطبخ	ك	%	ك	%	ك	%
كامل	13	% 30.95	29	%69.05	42	% **100**
جزئي	14	%58.33	10	% 41.66	24	%**100**
بدون قرار	07	%70	03	%30	10	%**100**
المجموع	**34**	**% 44.74**	**42**	**%55.26**	**76**	%**100**

نلاحظ بصفة عامة أن فترة تحضير الأطباق التقليدية تكون أكثر في نهاية الأســـبوع وبلغت نسبتها 55.26 %، أما فترة أيام الأسبوع فتمثل نسبة 44.74 %.

وعندما ندخل عامل القرار يظهر أن المبحوثات اللواتي ليس لديهن القرار في اختيار أنواع الطعام المحضرة يكون تحضير الأطباق التقليدية خلال أيام الأسبوع 70 %، هذا ما جاء على لسان إحدى المبحوثات إذ قالت ***" لعجوزة هي لي ديسيدي فالكوزينة أو كي تحب حاجة أطيبها وقتاش حبت"*** أي *(أن صاحبة قرار الطبخ هي أم الزوج وتحضير الأطباق التقليدية غير محدد بأوقات)* فيما أن نسبة المبحوثات اللواتي يتمتعن بالقرار الكامل في عملية الطبخ فهناك نسبة 69.05 % يكون تحضير في نهاية الأسبوع مثل هذه المبحوثات التي تعمل كأستاذة تعليم ثانوي وأم لثلاث أطفال حيث صرحت ***"والفت في دارنا نطيبو الماكلة تاع بكري فالويكاند"*** بمعنى *(تعودت في بيت أهلي أن يكون تحضير الأطباق التقليدية في نهاية الأسبوع)* الاعتماد على تحضير الأطباق التقليدية في فترة نهاية الأسبوع يساعد المرأة على تنظيم وقتها من جهة، ومن جهة ثانية التعود على الأكل التقليدي خاصة بالنسبة للأبناء الذين يملون إلى أنواع الطعام العصرية، فتواجدها يحي عاداتنا وتقاليدنا. كما أن هناك نسبة 58.33 % من المبحوثات اللواتي لديهن قرار جزئي في عملية الطبخ يحضرن الأطباق التقليدية أيام الأسبوع وهذا راجع إلى مشاركتها للقرارات رفقة أفراد آخرين مثل هذه المبحوثة التي تتشارك مع زوجها فيما يتعلق بكل القرارات الخاصة بالأسرة بما فيها قرارات الطبخ حيث قالت ***" أنطيب الماكلة التقليدية خاطر راجلي يحبها ويطلبها بزاف ومشي شرط في يامات الراحة"*** *(أي أنني أطبخ الأكل التقليدي لان زوجي يطلبه كثيرا ويكون التحضير في كل فترات الأسبوع)* من الملاحظ من خلال النتائج أن المرأة تميل إلى التمسك بالأطباق التقليدية رغم ما تتطلبه من وقت وجهد أكبر من الطعام العصري، ويتم ذلك من خلال تنظيمها لوقت التحضير الذي يتماشى ونهاية الأسبوع.

أما فيما يتعلق بموقف المبحوثات من تأثير العمل على العادات الغذائية فهو يرتبط بنوع العمل الذي تمارسه الأم هذا ما سيظهر من خلال نتائج الجدول التالي:

الجدول 45: توزيع أفراد العينة حسب موقفهن من تأثير العمل على العادات الغذائية وقطاع العمل.

التأثير / قطاع العمل	نـــــعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
التعليــم	13	% 65	07	%35	20	% **100**
الإدارة	22	%61.11	14	% 38.89	36	%**100**
الصحة	04	%36.36	07	%63.64	11	%**100**
التنظيف	00	%00	09	%100	09	%**100**
المجموع	**39**	**% 51.31**	**37**	**%48.68**	**76**	%**100**

نلاحظ من خلال البيانات الإحصائية المبينة في الجــدول أن موقــف المبحوثــات ينقسم بين اللواتي يعتقدن بأن أداء الأم لعمل مهني يؤثر على العادات الغذائية للأســرة وذلك بنسبة 51.31 %، وبين أفراد العينة اللواتي يعتقدن أن عمل الأم المهني لا يــؤثر على العادات الغذائية للأسرة وذلك بنسبة 48.68 %.

وعليه نلاحظ أن نوع العمل الذي تمارسه المبحوثــات يلعــب دور في تحديــد مواقفهن الخاصة بتأثير هذا الأخير على العادات الغذائية للأسرة، حيث نجد أن هنــاك نسبة 100 % من المبحوثات اللواتي يعملن في مجال التنظيف يعتقدن أن عمل المــرأة لا يؤثر على العادات الغذائية للأسرة، كذلك هو الشأن فيما يتعلق بالعاملات في قطاع

الصحة وهذا بنسبة 63.64 % وهذا راجع لساعات العمل التي تمارسها المبحوثات يوميا حيث تمكنها من أداء وظائفهن المنزلية بما فيها الطبخ هذا حسب ما صرحت به إحدى المبحوثات وهي عاملة نظافة بدار البلدية حيث قالت" ***أنا نجي بكري نخدم منبعد نرجع للدار ونديز شغلي في غرضي***" أي *(أتنقل للعمل باكرا بعدها أعود وأقوم بمهامي المنزلية)*. أما فيما يخص العاملات بمجال التعليم فهناك نسبة لا بأس بها تعتقد أن العمل المهني للام يؤثر على العادات الغذائية، حيث بلغت 65 % نفس الشيء بالنسبة للعاملات في مجال الإدارة وهذا بنسبة 61.11 %، هذا يرجع بالأساس إلى مدة العمل التي تمارسها الأم يوميا، حيث يقلص فترة تواجدها بالبيت مما يؤثر على عملية الطبخ لاسيما بالنسبة للعاملات في مجال الإدارة هذا ما جاء على لسان مبحوثة حيث صرحت قائلة" ***طول النهار وأنا برا فالخدمة وكي نرجع للدار نلقى كل حاجة تسنى فيا علابيها نولي نطيب حوايج خفاف برك***" أي *(أعمل طول النهار وفي المساء تكتظ الأعمال المنزلية لذلك أطهو في الغالب الأطباق الخفيفة)* ومن خلال ذلك نستنتج أن نوع العمل الذي تمارسه المبحوثات يحدد مواقفهن بالنسبة لتأثير العمل المهني لأم على العادات الغذائية.

أما موقف المبحوثات من السبب الذي يؤدي الى تأثير عمل الأم على العادات الغذائية فيرجع بالأساس إلى ضيق الوقت وعدم القدرة على تنظيم العمل داخل وخارج البيت وهذا يتضح من خلال البيانات الإحصائية في الجدول الموالي :

الجدول 46: توزيع أفراد العينة حسب تأثير العمل على العادات الغذائية والسبب.

التأثير / السبب	نعــــم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
التمسك بالتقاليد	00	% 00	08	%100	08	% **100** %
ضيق الوقت	23	%100	00	% 00	23	%**100**
تنظيم الوقت	00	%00	18	%100	18	%**100**
نوع العمل	16	%59.26	11	%40.74	27	%**100**
المجموع	**39**	**% 51.31**	**37**	**%48.68**	**76**	%**100**

نلاحظ من خلال البيانات الاحصائية أن كل المبحوثات اللواتي يعتبرن أن الرغبة بالتمسك بالتقاليد والعادات هو الذي يجعل من عمل الام وغيابها عن البيت لا يؤثر في الطعام التقليدي وذلك بنسبة 100 % كما أنه من بين المبحوثات اللواتي يـــرغبن في التمسك بالأطباق التقليدية هناك نسبة لايعتبرن أن عمل الأم يـــؤثر علـــى التقاليـــد الغذائية، لأنها تعبر عن ثقافتنا وتاريخنا وعن الحياة التي كان أبائنا وأجدادنا يعيشـــونها. كما نجد نســـــــبة 100 % من أفراد العينة اللواتي يعتبرن أن ضيق الوقـــت الـــذي تعيشه المرأة نتيجـــــــة الظروف التي تتواجد فيها يؤثر علـــى العـــادات الغذائيـــة للأسرة، فخروج المرأة اليومي للعمل لفترة معينة من الزمن إضافة إلى تحملها مسؤولية أسرية وما يترتب عن ذلك من تعب ذهني وجسمي، يجعلها تميل إلى كل مـــا يخفـــف عنها حالة الضغط التي تعيشها الناتجة عن ثنائية العمل داخل وخارج البيـــت حســـب هذه المبحوثة التي تعمل ثماني ساعات في اليوم وأم لثلاث أطفال إذ قالت" ***مدا بيا كي***

ندخل للدار لعشية مانمس حتى حاجة بصح مع الدراري أنطيبلهم الكترة الحوايج الخفاف تاع ضرك " *(لا أرغب في المساء بعد فترة العمل القيام بأي شيء من شدة التعب ولكن مسؤوليتي الأسرية تدفعني للقيام بواجباتي فأحضر بعض الأكل الخفيف الذي يتناسب والعصر)* تنظيم الوقت يلعب دور في تحديد إمكانية وجود تأثير أم لا إذ نجد أن كل المبحوثات أي 100 % يقمن بتنظيم أوقاهن خاصة داخل البيت، من خلال تخصيص أيام في الأسبوع لتحضير الأطباق التقليدية وأخرى للقيام بأعمال أخرى هذا حسب ما جاء على لسان مبحوثة تعمل مساعدة تربوية فقالت ***" كاين نهارات ندير فيهم الشغل و نهارات أخر سورتو الجمعة نطيب الماكلة لي يطلبها راجلي ولا ولادي"*** أي *(هناك أيام أهتم فيها أكثر بالتنظيف وأخرى كالجمعة أهتم بتحضير الأكل التقليدي)* نوع العمل يلعب دور في تحديد نوع التأثير على قدرة المرأة للتمسك بالأطباق التقليدية، حيث أن هناك نسبة 59.26 % منهن يعتبرن أن المهنة التي يمارسن تأثر على التقاليد الغذائية، مقابل نسبة 40.74 % يعتقدن أن العمل الذي يمارسن لا يؤثر على عملية تحضير الأكل التقليدي هذا ما جاء على لسان إحدى المبحوثات التي تعمل أستاذة لغة ألمانية لمدة لا تتعدى أربع ساعات يوميا وأم لطفل ***"الخدمة ما تجنبنيش والوقت يكفيني باش أنطيب واش انحب"*** أي *(عملي لا يعيقني وعندي الوقت الكافي لتحضير الأطباق التي أريدها)* وعليه نستنتج أن مواقف المبحوثات تتباين بين اللواتي يعتقدن أن لعمل المرأة الام خارج البيت تأثير على العادات الغذائية، وبين اللواتي لا يعتقدن أن العمل المهني يؤثر على العادات الغذائية للأسرة.

خلاصة الفرضية الثانية:

من الملاحظ من خلال نتائج البحث الميداني أن اتخاذ القرار في مجال تدبير شؤون الطبخ يرتبط بنوع الأسرة، فالانتماء إلى أسرة نووية يجعل المرأة تمتلك القرار فيما يخص تسيير شؤون المترل عامة والمطبخ خاصة في ضل التوجه نحو نمط الأسرة الحديثة ويرتبط نوع القرار بالمستوى التعليمي، فحصول المرأة على مستوى تعليمي عالي يجعلها في مكانة تسمح لها باتخاذ كل القرارات الخاصة بمجال الطبخ وانخفاضه يجعل القرار بالمشاركة مع أفراد آخرين من الأسرة، كما تعد المساهمة بالدخل في ميزانية الأسرة عامل أساسي في امتلاكها للقرار في عملية الطبخ. أما فيما يتعلق بعملية تحضير الوجبات الغذائية فهي ترتبط بالمرأة، وذلك لان الأم لديها مسؤولية أسرية وبالتالي فعملية تحضير الطعام تبقى من مسؤولياتها ومشاركة أفراد آخرين لها في العملية مرتبط بنوع الأسرة الذي تنتمي إليه.

إضافة إلى ذلك نجد أن المرأة تتقن تحضير الطعام التقليدي مهما كان سنها ونوع العمل الذي تمارسه، وهذا راجع بالأساس إلى أن الأسرة الجزائرية ما تزال تحافظ على تقاليدها من خلال تعليم البنت فنون الطبخ. ولكن نجد أن المرأة تستعين بنساء أكثر خبرة في تحضير بعض الطرق التقليدية التي تستعمل في الأطباق التقليدية والتي تعرف (بالعولة)، وهذا رغم أن الأسر اليوم تميل أكثر نحو الأطباق العصرية. وعليه فان التوازن الذي تحدثه المرأة بين القرار والتنفيذ في تحضير الطعام يجعل تواجد الأطباق التقليدية سواء في فترة الأسبوع أو نهاية الأسبوع. ومن هنا نستنتج صدق الفرضية الثانية أن التمسك بالعادات الغذائية مرتبط بالتوازن بين القرار والتنفيذ في تدبير شؤون الطبخ.

الاستنتاج العـــــام

بناء على معطيات الدراسة الميدانية التحليلية، تبين أن نمط الاســتهلاك الغــذائي للأسرة التي تمارس فيها الأم عمل مهني لا تخضع للمجال الجغرافي للسكن ولكن درجة التأثير يرجع لعوامل مرتبطة بنوع العمل وظروفه، فالعمل يلعب دور في تحديد الــنمط الاستهلاكي للمرأة من خلال اكتشافها وتعودها على أصناف وأنواع مـــن الطعـــام بعيدة عن تقاليدنا وثقافتنا نتيجة مدة العمل اليومي، خاصة و أن الأســـرة أصـــبحت وحدة استهلاكية تميل نحو استهلاك كل ما يعرض بالسوق.

وقد ثبت أن تدبير شؤون المترل لاسيما فيما يتعلق بعملية تحضير الطعام ما يزال من وظائف المرأة التي تحددت من خلال التقسيم الجنسي للعمل وذلك مهما بلغ مستواها التعليمي ونوع العمل الذي تمارسه. كما تبين أن هناك علاقة بين متغير عمل المـــرأة و نمط الاستهلاك الغذائي للأسرة، حيث أصبحت تمضي ساعات من العمل خارج البيت مما يؤثر على نمط استهلاكها الغذائي من خلال تناولها لمختلـــف الأطعمـــة الســـريعة والخفيفة سواء كان ذلك برغبة منها أو مجبرة لاسيما إذا كانت المسافة بين مقر العمل والبيت بعيدة. والتأثير يظهر كذلك على نمط الاستهلاك الغذائي لأفراد الأسرة، حيث تكتسب الأسر عادات جديدة كالتخلي عن فترة الغذاء التي تعد فرصة الملائمة لتجمع أفراد الأسرة وحصرها في فترة المساء فقط، مما يجعل التوجه نحـــو العـــرض الغـــذائي الخارجي ضرورة نظرا لغياب المرأة عن البيت. إضافة إلى ذلـــك نلاحـــظ أن لمـــتغير السكن دور هام في تحديد السلوك الاستهلاكي للأفراد، فتقلص حجم الأسرة وغياب لجيل الأجداد يفسح المجال أمام انتشار عادات وقيم جديدة علـــى حســـاب القـــيم التقليدية، وساعد في ذلك أن المرأة المسؤولة والمكلفة بالمحافظـــة عليهـــا ونقلـــها إلى الأجيال القادمة أصبح لديها مسؤوليات وواجبات أخرى عليها القيام بها.

ضف إلى ذلك مساهمة المرأة بالدخل في الميزانية الأسرية مكنها من المشـــاركة في اتخاذ القرارات خاصة تلك المتعلقة بشراء سلع الاستهلاك الغذائي، فقد تبين أن المـــرأة أصبحت تشارك الزوج في عملية الشراء حيث أصبح السوق الذي كان مجالا خاصـــا بالرجل مفتوحا لها، خاصة مع انتشار الأسواق الأسبوعية واليومية وتنـــوع المنتجـــات المعروضة. ومن خلال النتائج التي وصلنا إليها في البحث الميداني تبين أن السوق أصبح المجال الأساسي في توفير السلع الاستهلاكية للأسرة لاسيما الغذائيـــة منـــها، فبعـــدما كانت الأسرة الجزائرية التقليدية منتجة تحقق الاكتفاء الذاتي أصبحت استهلاكية تعتمد على السوق في تلبية حاجياتها في ظل الأسرة الحديثة، خاصة مـــع انتشـــار الأطعمـــة العصرية ومحلات الأكل الخفيف التي تلقى إقبال نظرا للمميـــزات الـــتي يتمتـــع بهـــا كالسرعة والسهولة في التحضير وتنوع الذوق وطرق العرض.

من هنا نستنتج صدق الفرضية الأولى التي ترى أن تقليص فترة تواجد الأم العاملة في البيت يؤدي إلى توجهها نحو السوق في توفير الغذاء لأفراد الأسرة، مما يؤثر علـــى سلوك الاستهلاك الغذائي للأسرة.

أما فيما يتعلق بالمحافظة على التقاليد الغذائية لاسيما في ظل انتشـــار الأطعمـــة العصرية فتكون نتيجة التوازن بين اتخاذ القرار وعملية تحضير الطعام في تدبير شـــؤون الطبخ، فاتخاذ القرار مرتبط بنوع الأسرة حيث أن الانتماء إلى أسرة حديثة يعطي المرأة مكانة تتيح لها الانفراد بقرارات داخل الأسرة خاصة تلك التي تتعلق بشؤون المطـــبخ، كما أنها تحدد القائم بعملية التحضير، ففي الأسرة التقليدية تكون عملية إعداد الطعام موزعة على اغلب النساء بينما القرار يكون لامرأة واحدة، وفي ظل الأسرة الحديثـــة يلعب متغير سن الأسرة دور في تحمل مسؤولية التحضير فوجود البنات يؤدي إلى تنقل

بعض المسؤوليات التحضير إليهن.

وعليه فالمحافظة على الأطباق التقليدية مرتبط بمدى تمكن المرأة ومعرفتها بتقنيات وفنون الطبخ التقليدي من خلال التعليم. ولا تزال المرأة وحتى العاملة تعمد إلى إتباع نظام التخزين أو (العولة) والتي تعد من التقنيات المستعملة من الأسر الجزائرية منذ القدم لتحضير الطعام لاسيما الأطباق التقليدية، خاصة مع توفر الوسائل الالكترومترلية والتي تسهل من عملية حفظ الطعام وتجميده. وقد تقوم المرأة بنفسها بالعملية كما قد تلجأ إلى الاستعانة بنساء أخريات سواء من العائلة أو غيرهن، خاصة من الجيل القديم ذوات الخبرة ليقمن بتحضير بعض المواد الموجهة للتخزين والتي تستعمل في إعداد الأطباق التقليدية. ويكون ذلك في فترات متنوعة من السنة حسب نوع المواد التي يراد تخزينها وظروف المكلف بالعملية والوقت الذي تتطلبه عملية التحضير.

ورغم توجه الأسر وخاصة الأبناء نحو أنواع الطعام العصري، فان الأم تحرص على تحضير الأطباق التقليدية وذلك في فترات سواء كانت العطلة الأسبوعية أو أيام الأسبوع، وهذا حسب ظروف العمل المهني وصاحب قرار الطبخ والمنفذ ومن أجل المحافظة على التقاليد الغذائية المتوارثة من الأجداد بإجراء التوازن بين القرار والتحضير في تدبير شؤون الطبخ، ومن هنا نستنتج صدق الفرضية الثانية حيث أن الربط بين القرار والتنفيذ في عملية اطبخ تؤدي إلى المحافظة على الأطباق التقليدية.

الخـــــــــاتمـــة

يمكن أن نستخلص في الأخير من خلال استعراضنا لأهم الآراء التي تناولـــت موضوع : **تأثير عمل المرأة خارج البيت على العادات الغذائية للأسرة**، وتوضـــيحنا لأهم المفاهيم المعروضة في الإشكالية فقد تبين لنا أن لعمل المرأة تـــأثير علـــى نمـــط الاستهلاك الغذائي للأسرة من خلال نوع العمل الذي يحدد ساعات غياب المرأة عـــن البيت مما يؤدي إلى اعتمادها على السوق في توفير الحاجيات الغذائية للأسرة، كما أن غياب المرأة عن البيت خاصة في الفترة الصباحية يؤدي إلى توجه أفراد الأســـرة نحـــو استهلاك الأطعمة المعروضة خارجا نظرا لقدرتها على جلب المستهلكين، وتمسك المرأة بالأطباق التقليدية يكون نتيجة تنظيم عملية اتخاذ القرار و عملية التحضـــير في تـــدبير شؤون الطبخ.

وعليه تعتبر دراستنا العلمية كخطوة لاكتشاف عوامل التحول الاجتماعي في الجزائر بصفة عامة والأسرة بصفة خاصة، كما أن هذه الدراسة بداية لطرح إشكاليات جديدة تخص دور المرأة في المحافظة على العادات الغذائية في ظـــل أخطـــار الانفتـــاح الاقتصادي التي تهدد الأسرة والمجتمع الجزائري وأصناف الطعام الغربية وتأثيرها علـــى صحة الأفراد من خلال تسرب أفكار وأنماط استهلاكية تعيد تشكيل أذواقهم لتتماشى والسوق العالمية.

المـــراجـــع

قائمـــة المراجــــع

الكتب المنهجية:

1. إحسان محمد الحسن، **الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي**، دار الطليعة، ط1، بيروت، 1982.

2. محمد السيد فهمي، **قواعد البحث في الخدمة الاجتماعية**، المكتـــب الجـــامعي الحـــديث، الإسكندرية، 1999.

3. موريس أنجرس، **منهجية البحث في العلوم الإنسانية**، تر: بوزيد صحراوي وآخـــرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004 .

4. عمر شلبي : **مناهج البحث العلمي**، الشركة العامة للنشـــر والتوزيـــع والإعـــلان، ط1، طرابلس، لبنان، 1975، ص78.

5. نخبة من الأساتذة: **المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية**، الإســـكندرية، دار المعرفـــة الجامعية، دون سنة، ص449.

مراجع باللغة العربية:

1. د. أسامة أمين العطار، **التغذية ومخاطر الصناعة**، دار المعارف، مصر 1967.

2. د. إحسان عباس وعبد الكريم الباقي، **المجتمع العربي**، مطبوعات جامعة الإمـــارات العربيـــة المتحدة، ط1، 1982.

3. بهاء الدين إبراهيم سلامة، **صحة الغذاء ووظائف الأعضاء**، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2000.

4. حسن عبد الحميد، **علم اجتماع المرأة**، المكتب الجامعي الحديث، 1998.

5 . د. زهير حطب، **تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخيـــة والاجتماعيـــة لقضـــاياها المعاصرة**، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط3، 1983.

6. سرور أسعد منصور، **الصحة والمجتمع موسوعة الصحة والوقاية**، الدار العربية للكتـــاب، تونس، 1976.

7 . أ. سمية اليونس غانم، **دليل الرائد الريفي**، جمعية تنظيم الأسرة السورية، دمشق، 1999.

8. سناء الخولي، **الزواج والعلاقات الأسرية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1979.

9. سناء الخولي: **الأسرة والحياة العائلية**، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1984، ص 203.

10. شيماء الصراف، **أحكام المرأة بين الاجتهاد والتقليد**، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ط1، 2008.

11 . د. طاهر بوشلوش، **التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثارها على القيم في المجتمع الجزائري(1967 - 1999)** بدون سنة.

12. د.عاطف وصفي، **دراسات في المجتمع العربي**، دار الخليج للطباعة والنشر، العين، 1987.

13 . د. عاطف وصفي، **الانتروبولوجيا الاجتماعية**، منشورات مكتبة الوحدة العربية، بيروت، 1984.

14. د. عاطف عطية، **المجتمع الدين والتقاليد**، منشورات جروس برس، طرابلس، لبنان، 1992.

15. عبد القادر جغلول، **المرأة الجزائرية**، تر: سليم قسطون، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، ط3، 1983.

16. د. عدلي علي أبو طاحون، **في النظريات الاجتماعية المعاصرة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، بدون سنة.

17. عدي الهواري : **الاستعمار الفرنسي، وسياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي(1830- 1960)**، تر : جوزيف عبد الله، بيروت، دار الحداثة، 1938، ص115.

18. علياء شكري، **المرأة في الريف والحضر**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.

19. د. علياء شكري: **الأسرة والطفولة، دراسة اجتماعية وأنتروبولوجية**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ط1، 1998، ص145.

20. علي شلق وآخرون، **المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، بدون سنة.

21. علي فؤاد أحمد، **علم الاجتماع الريفي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1981.

22 . علي محمود عويضة، **الموسوعة الغذائية**، علم الكتب، بيروت، بدون سنة.

23 . عودة محمد، **أساليب الاتصال الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، 1998.

24. عيون عبد الكريم، **جغرافيا الغذاء في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

25. د. فاضل الأنصاري، **العبودية: الرق والمرأة بين الإسلام الرسولي والإسلام التاريخي**، الأهالي للطباعة والنشر، والتوزيع، سوريا، 2001.

26. د.كاميليا عبد الفتاح، **سيكولوجية المرأة العاملة**، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.

27.كمال التابعي، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية**، دار المعارف، القاهرة، 1985.

28. محمد السويدي: **مفاهيم علم الاجتماع الثقافي ومصطلحاته**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991.

29. محمد السويدي : **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري : تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

30. محمد سيد فهمي، **المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث**، المكتب الجامعي الحديث، 2004.

31. محمد عاطف غيث، **التغير الاجتماعي في المجتمع القروي**، دار مصر للطباعة والنشر، 1965.

32. د. محمد عوض خميس، **دفاعا عن المرأة دراسة نفسية اجتماعية جنسية**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1985.

33. د. محمد عوض خميس، **المرأة والتقدم للتخلف**، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، بدون سنة.

34. محمد سيد أحمد حنفي، **الوعي الغذائي الصحي**، دار الجيل، بيروت، 1989.

35. مراد الزعيمي، **مؤسسات التنشئة الاجتماعية**، منشورات جامعة باجي مختـــار، عنابـــة، 2006.

36. د. مصطفى بوتفنوشت: **العائلة الجزائرية التطور والخصائص**، تر: دمري أحمد، ديـــوان المطبوعات الجامعية، 1984.

37. مصطفى عبد القادر: **الشباب بين الطموح الإنتاجي والسلوك الاســـتهلاكي**، المؤسســـة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، بدون سنة.

38. د. معن خليل العمر، **التفكك الاجتماعي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2002.

39. د. ناهد رمزي، **المرأة والإعلام في عالم متغير**، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2001.

40. هيفاء فوزي كبير، **المرأة والتحولات الاقتصادية والاجتماعية**، دار طلاس، دمشق، ط1، 1987.

41. عبد الرحمن ابن خلدون، **المقدمة**، الجزء الثالث، سنة 1967.

المعاجم والقواميـــــــــــس:

1. أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنـــان، بـــيروت، ط3، 1982 .

2. بورونوف بوريكو: **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، تر: سليم حداد، ديوان المطبوعات، ط1، 1986، ص288.

3. فريدريك معتوق، **معجم العلوم الاجتماعية**، إشراف محمد دبس، دار النشـــر أكاديميـــا، بيروت، لبنان، ط1، 1993.

4 . محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979.

المجـــــــلات:

1. مقدم أحمد، **أسعار الاستهلاك الغذائي التطور والعوامل**، مجلة إحصائية، الديوان الـــوطني للإحصائيات، 1984.

2. **المرأة والرجل في الجزائر**، صورة إحصائية، المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط تقرير نهائي، مارس2000.

3. وزارة التضامن الوطني، **المرأة الجزائرية وأفاق الألفية الثالثة**، مارس .1999

4. منظمة الصحة العالمية، **دور سلامة الغذاء في الصحة والتنمية**، سلسلة تقارير، جنيف، رقم705، .1984

5.الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، **التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بيجين + 15**، بدون سنة.

6. Organisation mondial de la santé: (OMS) **Terminologie de quelque termes et expression d' usage courants,** Nutrition N° 33.

7 . Donneé statistiques et de l habitat ; **5eme Recensement général de la population et de l' habitat**, 2008.

مراجع باللغة الفرنسية:

1 . MERNISSI Fatima et autres: **Femmes Partages: Famille, Travail,** Ed le feunec, 1988.
2 . BOURDIEU PIERRE : **sociologie de l'Algerie,** n °802, PUF coll, Que saie je ? 1974.
3 . BOUTEFNOUCHET MUSTAPHA, **la Famille Algèrienne, èvolution et caractèristiques rècentes**, Alger, SNED, 1982.
4 . DESCLOîTRES Robert, DEBZI Laid, **Système de parentè et structure familiales en Algerie,** in Annuaire de l' Afrique du nord, Paris, CNRS, 1963.
5. BEAUCHARD JEAN : **Droit de la distribution et de la consomation**, Paris, PUF, 1996.
6 . LaCoste- DuJardin Camille : **Des mères contre les femmes**, Maternité et Patriarcat du Magreb, La Découverte, Paris, 1985.
7. LEVI- STRAUSS Claude,**Le cui et crut**, Annel, Paris, vol 6, n°3, 1969.
8 . KHOUDJA SOUAD : **A comme Algérienne**, Enal, Alger, 1991.
9 . ZERDOUMI NEFISSA :**Enfant d'hier, l'éducation de l'rnfant en milieu traditionnel Algerien**, Paris, Maspero, 1970, P 189.
10 . MALASSIS LOUIS : **Economie de la canduction et de production, agro/ économique**, Ed luja, paris, 1979.
11 .QUIVY RAYMOND, **Manuel de recherche en science sociales**, Paris, 1980.

الملاحـــق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر

قسم علم الاجتماع

استمارة مقابلة

في إطار تحضير شهادة ماجستير في علم الاجتماع، تحت عنوان **" تأثير عمل المرأة خارج البيت على العادات الغذائية للأسرة "** نضع بين يديك مجموعة من الأسئلة حول عملك داخل وخارج البيت وعلى السلوك الغذائي لأسرتك. وعليه نرجو منك التعامل معنا بالإجابة الموضوعية عن الأسئلة، مع العلم أن المعلومات المقدمة تبقى سرية ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.

فائق الشكر والتقدير

يوم: ... / ... / 2009.

السنة الدراسية: 2009 / 2010.

الملحق الأول ***<u>استمارة البحث</u>***

ضعي علامة (×) في الخانة المناسبة

<u>أولا: بيانات شخصية:</u>

1 - السن:........

2 - المستوى التعليمي: أمية ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

3 - مدة الزواج:..

4 - منذ متى وأنت تقيمين في المنطقة:...

5 - عدد أفراد الأسرة:.......................

6 - عـــــدد الأبناء: ....

7 - هل تسكنين مع: أسرة الزوج ☐ أسرة الزوجة ☐ أسرة مستقلة ☐

8 - هل الـــــــزوج ؟ يعمل ☐ لا يعمل ☐ متقاعد ☐ متوفى ☐

9 - منذ متى وزوجك وأسرته يقيم في المنطقة؟..

10 - مستوى الدخل الشهري للأسرة:

أقل من 30.000 دج ☐ من 30.000 إلى40.000 دج ☐

أكثر من 40.000 دج ☐

<u>ثانيا: بيانات خاصة بعمل المرأة:</u>

11 - ما نوع العمل الذي تمارسين:..

12 - مدة التوظيف:..

13 - ما هي ساعات العمل اليومية:...

14 - هل الجو العام للأسرة يتوافق وممارستك لهذا العمل؟ نعم ☐ لا ☐

15 - في حالة الإجابة بـ لا لماذا؟...
....

16 - ما هو الغرض من ممارستك لهذا العمل؟...

17 - أين تتناولين الأكل أيام العمل؟...

18 - أين يقع مقر العمل؟...

19 - هل مكان عملك بالنسبة لمقر إقامتك؟

بعيد ☐ متوسط البعد ☐ قريب ☐

20 - هل تذهبين إلى العمل بواسطة؟

النقل العام ☐ النقل الخاص ☐ نقل العمال ☐ راجلة ☐

21 - هل تستعملين فترة التنقل للقيام بمهام خاصة بالأسرة؟ نعم ☐ لا ☐

22 - في حالة الإجابة بـ نعم ما هي؟..
....

ثالثا: بيانات خاصة بميزانية الأسرة:

23 - هل تساهمين براتبك في ميزانية الأسرة؟ نعم ☐ لا ☐

24 - في حالة الإجابة بـ نعم هل تساهمين بالراتب؟

كله ☐ جزء فقط ☐

25 - في حالة الإجابة بـ أحيانا متى ؟..

26 - هل هناك شخص أخر غيرك وزوجك يساهم في ميزانية الأسرة؟ نعم ☐ لا ☐

27 - في حالة الإجابة بـ نعم حددي...

28 - من المسئول على تسيير ميزانية الأسرة؟ الزوج ☐ الزوجة ☐ معا ☐

شخص أخر يذكر...

29 - من يقوم بشراء الحاجات الغذائية من السوق؟ الزوج ☐ الزوجة ☐ معا ☐

شخص أخر حددي...

30 - هل تحضير الطعام يكون بالاعتماد على مواد محضرة ؟

في البيت ☐ من الشراء ☐ معا ☐

31 - في كل حالة لماذا؟...
....

32 - هل هناك من يساعدك للقيام بمختلف الأعمال المنزلية؟ نعم ☐ لا ☐

33 - في حالة الإجابة بـ نعم، أذكريه؟..

رابعا: بيانات خاصة بالمسؤولية والتنفيذ في تحضير الطعام:

34 - هل أنت المسئولة على قرار تحضير وجبات الأكل؟ نعم ☐ لا ☐

35 - إذا كانت الإجابة بـ نعم هل اتخاذ القرار يكون؟ كامل ☐ جزئي ☐

36 - من يقوم بتحضير وجبات الأكل لأفراد الأسرة؟

الزوجة ☐ الزوج ☐ البنت ☐ الحماة ☐

شخص أخر يذكر..

37 - إذا كانت الإجابة الزوجة، فهل تعتمدين أيام عملك ؟

الطبخ ☐ التسخين ☐ الأكل في المطعم ☐

أخرى حددي..

38 - على أي أساس تختارين نوع الأكل الذي ستحضرينه؟...

39 - هل هناك من أفراد الاسرة من يطلب أنواع معينة من الطعام؟ نعم ☐ لا ☐

40 - في حالة الاجابة بنعم، يذكر مع السبب؟ ....

41 - ما هو نوع الطعام المطلوب أكثر؟ تقليدي ☐ عصري ☐ معا ☐

42 - هل تعتمدين عند الطبخ على مواد محضرة أكثر في؟ السوق ☐ البيت ☐ معا ☐

43 - في حالة اعتمادك أكثر على السوق، هل هذا الأكل يتكون من؟

المواد المصنعة(بالآلة) ☐ مواد منتجة يدويا ☐

44 - أما في حالة اعتمادك أكثر على البيت، من يقوم بتحضيرها؟ ....

45 ـ ما هو الوقت الذي يجتمع فيه أفراد الأسرة؟ الغداء ☐ العشاء ☐ معا ☐

46 ـ هل تجيدين تحضير الأكل التقليدي؟ نعم ☐ لا ☐

47 ـ إذا كانت الإجابة بـ نعم من علمك؟..

48 ـ متى تقومين بتحضير الآكل التقليدي أكثر؟..

49 ـ عند تحضير الأكل التقليدي هل تعتمدين على مواد محضرة؟

مسبقا ومخزنة ☐ جاهزة من السوق ☐ معا ☐

أخرى حددي...

50 ـ إذا كنت تعتمدين على مواد محضرة مسبقا ومخزنة، فما هو وقت تحضيرها؟...

....

51 ـ من يقوم بتحضير المواد المخصصة للتخزين؟...

52 ـ ما هو الأكل الذي يتطلب مصاريف أكثر؟

المتكون مواد محضرة في البيت ☐ مواد من السوق ☐ معا ☐

53 ـ هل ترغبين بالتمسك بالتقاليد الغذائية؟ نعم ☐ لا ☐

54 ـ في كلتا الحالتين لماذا؟ ....

....

55 ـ هل تعتقدين أن أداء الأم لعمل مهني يؤثر على التقاليد الغذائية للأسرة؟

نعم ☐ لا ☐

56 ـ في كلتا الحالتين لماذا؟..

....

الملحق الثاني:

الجدول(01): توزيع أفراد العينة حسب المسافة بين العمل والبيت ووسيلة النقل المستعملة

وسيلة النقل المسافة	النقل العام		النقل الخاص		راجلة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 1 كلم	04	%13.79	09	%31.03	16	%55.17	29	**%100**
من 1 إلى 4كلم	15	%51.72	11	%37.93	03	%10.34	29	**%100**
5 كلم وأكثر	12	%66.66	06	%33.33	00	% 00	18	**%100**
المجمـــوع	31	%40.79	26	%34.21	19	% 25	76	**%100**

يبين الجدول أن نسبة المبحوثات اللواتي يتنقلن بين مكان العمل والبيت بواسطة النقل العام 40.79 %، بينما أفراد العينة اللواتي يعتمدن على النقل الخاص بنسبة 34.21 %، في حين هناك نسبة 25 % منهن يتنقلن راجلات.

سنة، في حين نجد نسبة 41.66 % من المبحوثات اللواتي يقل سن أبنائهن عـــــن 10 سنوات يكون وقت تجمع أفراد الأسرة في فترة الغداء والعشاء.

الجدول (02): توزيع أفراد العينة حسب عدد الأبناء والمشاركة بالدخل.

المشاركة بالدخل عدد الأبناء	نعـــــم		لا		المجمـــوع	
	ك	%	ك	%	ك	%
2 وأقل	33	%84.61	06	%15.38	39	**%100**
أكثر من 2	29	%78.38	08	%21.62	37	**%100**
المجمـــوع	**62**	**%81.58**	**14**	**%18.42**	**76**	**%100**

من خلال هذه النتائج يتضح أن هناك نسبة 81.58 % من أفـــراد العينـــة يشـــاركن بالدخل في ميزانية الأسرة، في حين هناك نسبة 18.42 % لا يشـــاركن بدخلـــهن في ميزانية الأسرة.

الجدول (03): توزيع أفراد العينة حسب دخل الأسرة وعدد المداخيل.

دخل الأسرة / عدد المداخيل	أقل من 30 ألف دج		30ألف دج- 40 ألف دج		أكثر من 40 ألف دج		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
دخل واحد	02	% 100	00	% 00	00	% 00	02	**%100**
دخلان	04	% 6.25	25	% 39.07	35	% 54.68	64	**%100**
أكثر من دخلان	00	% 00	02	% 20	08	% 80	10	**%100**
المجموع	**06**	**% 7.89**	**27**	**% 35.53**	**43**	**% 56.58**	**76**	**%100**

يتضح من خلال المعطيات الإحصائية أن 56.58 % من المبحوثات يتعدى دخـــل أسرهن 40 ألف دج، ثم تأتي نسبة 35.53 % من المبحوثات اللواتي يكون دخلهن بـــين 30 و 40 ألف دج، بينما هناك 7.89 % لا يتجاوز دخل الأسرة 30 ألف دج.